



الوقف المؤقت

ودوره في توفير الخدمات العامة

بقلم
سعاد ييات

إشراف وتقديم
د. حياة عبيد



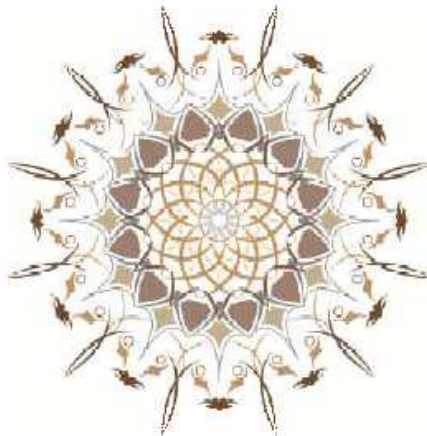
إصدارات مخبر الدراسات الفقهية والقضائية
جامعة الواطج - الجزائر

□ سلسلة الأبحاث الفقهية والأصولية (7)

الوقف المؤقت ودوره في توفير الخدمات العامة

بقلم
سعاد بيات

إشراف وتقديم
د. حياة عبيد





مخبر الدراسات الفقهية والقضائية
جامعة الوادي - الجزائر
مخبر بحث معتمد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
تحت رقم (70). بتاريخ: 2015/02/21. الرمز: E0780500
البريد الإلكتروني: La-et-do-ju@univ-eloued.dz
مدير المخبر: أ.د. إبراهيم رحمانى
rahmani-brahim@univ-eloued.dz



032 14 93 39
حي فاتح ماي - ولاية الوادي
imprimerierimel39@gmail.com

ISBN 978-9931-650-78-2



9 789931 650782

الطبعة الأولى

1441 هـ / 2019 م

ردمك: 2-78-650-9931-978

رقم الإيداع القانوني: أكتوبر 2019

© جميع الحقوق محفوظة

شكر وعرفان

مصداقا لقوله ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للدكتورة المشرفة ليس على ما قدمته لي من دعم واهتمام ومتابعة فحسب، بل حتى على الثقة التي منحني إياها، فثقتها بي جعلتني أبذل كل ما في وسعي سعيا للوصول إلى أجود الأفكار وأحسن النتائج، ولم أتشرف بالعمل تحت إشرافها فقط بل استمتعت طوال هذه المدة رغم التعب والإجهاد.

كما أتقدم بالشكر للدكتور كمال منصورى بجامعة بسكرة على حسن استقباله لي، وعلى توجيهاته ونصائحه التي أفاض بها عليّ والتي استفدت منها كثيرا في إخراج البحث في هذه الصورة.

الشكر الجزيل أيضا للدكتورة نورة سعد بجامعة حمد بن خليفة بقطر على مساعدتها لي، وقد استفدت كثيرا من توجيهاتها واقتراحاتها.

وأشكر جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة والأيتام على ما قدمته لي، وللطلبة الجامعيين من خدمات طوال مرحلة الماستر عموما وأثناء إعداد المذكرة خصوصا، فأحبي جهودهم الحثيثة في سبيل تذليل المصاعب لنا.

والشكر موصول مسبقا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على توجيهاتهم وتصويباتهم.

وأشكر كل من ساعدني من زملائي وزميلاتي في القسم، وأشكر كل أفراد عائلتي على دعمهم الدائم لي.

الملخص

عالجت هذه الدراسة موضوع الوقف المؤقت، حيث كان التركيز فيها على بيان فعالية الوقف المؤقت ومرونته، وكيفية إسهامه في توفير الخدمات العامة خاصة خدمتي التعليم والصحة باعتبارهما أركان التنمية الاجتماعية وأساس تطورها.

فتناولت في الفصل الأول: مفاهيم الوقف والوقف المؤقت، وآراء الفقهاء فيه، وخلصت إلى ترجيح الرأي القائل بالجواز مدعماً بالأدلة والمرجحات، أما الفصل الثاني: فتناولت فيه علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة وتحسينها، وحاولت إيجاد صيغ وقفية مؤقتة للنماذج المختارة، وهي وقف الجهد، ووقف النقود، ووقف الأصول والأعيان، وخلصت إلى ضرورة تفعيل هذه الصيغة الوقفية لما فيها من مزايا كونها تخفف العبء عن ميزانية الدولة وتساهم في توفير الخدمات وتحسين مستواها العام.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الوقف المؤقت، الخدمات العامة، الصحة، التعليم، الجهد، العمل التطوعي.

تصدير مدير المخبر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أما بعد، فقد جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: تَعْدُلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خَطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتَمِيْطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» [متفق عليه].

وهكذا يكون كرم الله تعالى على عباده لا يحدّ، وسبل الخيرات كثيرة الجوانب واسعة الأطراف، يسلك المرء فيها وفق ما وهبه الخالق من إمكانات ومواهب ما شاء الله له أن يسلك؛ فحيثما حلّ نفع وكان له النصيب الوفير من الخير.

ومن سبل الخير عميمة النفع رفيعة القدر عميقة الأثر: الوقف، الذي هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة، حيث يمتدّ عطاء هذا الباب من الخير فيعمّ بصوره وتطبيقاته مختلف جوانب الحياة، فيرمم ما مسّه الضر منها، ويرفع الحرج عن شرائح اجتماعية واسعة، بل ويسهم في صناعة جمالية الحضارة الإسلامية التي تعلي من قدر هذه الأمة، فتكون محل رفعة مرغوبًا في الانتفاء إليها والاندماج فيها.

ولقد كان الوقف ولا يزال مفخرة الحضارة الإسلامية على مدار قرون من الزمن، ولا يزال في الوقت نفسه يحمل في مشاريعه وآفاقه المستقبلية برامج النهوض الحضاري، وفي مختلف متطلبات استعادة

الأمة الإسلامية لمكانتها الطبيعية: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: 110].

ويأتي هذا البحث الذي نقدم له ضمن إصدارات مخبر الدراسات
الفقهية والقضائية بجامعة الوادي في سياق الأبحاث الفقهية المعاصرة
التي تسعى لتوجيه الأنظار إلى بدائل وتطبيقات في نظام الوقف
يمكنها أن تقدم خدمة نوعية في تفعيله، وتسهم في توسيع نطاقه
والانتفاع به، وهو ما اصطلح على تسميته بالوقف المؤقت، سواء
توجه لوقف الجهد، أو وقف النقود، أو وقف الأصول والأعيان.

ولقد اجتهدت الباحثة "سعاد بيات" في أن تلمّ شعث الموضوع من
مختلف أطرافه، مستعينة بوعاء معرفي على قدر كبير من الأهمية في
الرصيد الوثائقي المكتوب والمتخصص في أبحاث الوقف؛ فجاء بحثها
ثرياً مفيداً، ينتفع به القارئ ويخرج بجملة أفكار عملية تساعده ليؤسس
أو ينخرط في مشاريع وقفية يمتد نفعها وتعم فائدتها، وتمكّنه من أن
يجعل عمره بالأعمال الصالحة ممتداً حتى بعد مفارقتها الدار الفانية.

أسأل الله تعالى للباحثة توفيقاً في أعمالها العلمية المستقبلية، وهي
في مرحلة تحرير أطروحتها للدكتوراه، كما أسأله سبحانه أن يتقبّل هذا
العمل وينفع به. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الوادي في: 14 صفر 1441هـ الموافق لـ 12 أكتوبر 2019م

مدير المخبر / أ.د. إبراهيم رحمانى

تقديم المشرفة

تعتري موضوعات الوقف عموماً مجموعة كبيرة من الإشكالات والاختلافات الفقهية والقانونية؛ وذلك راجع إلى شح النصوص الواردة في الوقف، لذلك كانت معظم أحكام الوقف إما اجتهادية من طرف الفقهاء أو وضعية من طرف القانونيين الذين يسنون قوانين الوقف خاصة بعدما أوكلت إدارة الأوقاف إلى الحكومات.

وكانت من أهم الإشكالات التي عانى منها الوقف قديماً أو حديثاً مسألة التأقيت والتأييد؛ فقد بقي هذا الإشكال قائماً بين مختلف المذاهب الفقهية بل وبين فقهاء المذهب الواحد، ففي كل مذهب من المذاهب الأربعة إلا وهناك من يقول بجواز الوقف المؤقت وهناك من يمنعه.

ولأن مسألة التأقيت والتأييد مسألة مهمة وحاسمة وتنبني عليها مجموعة من الآثار العملية والالتزامات القانونية جاءت هذه الرسالة محاولة للإجابة عن مجموع هذه الإشكالات الفقهية التي تعتري الوقف المؤقت، وتصديره كصيغة وقفية حديثة مرنة وفعّالة، تلي وتستجيب لمجموعة من الحاجات الأنية والملحة.

تناولت الباحثة في رسالتها حكم الوقف المؤقت وأقوال الفقهاء فيه، ومدى اقتضاء المصلحة اليوم لتعميم العمل به، مؤكدة على قدرة الوقف المؤقت على توفير وتحسن الخدمات العامة مع التركيز بشكل خاص على التعليم والصحة.

تناولت الرسالة في جزئها التطبيقي صور متنوعة من الوقف المؤقت من شأنها أن تساهم في تحسين خدمات التعليم والصحة. وفيما يلي بيان لأهم ما تم تناوله:

أولاً- الوقف المؤقت للجهد ومن بين ما تم تناوله في هذا الشأن وقف طلبة الجامعة ساعات من وقتهم أسبوعياً للقضاء على الأمية في الجزائر وبيان ما سيتم توفيره من مبالغ مالية كبيرة لو تم تطبيق هذه الفكرة

ثانياً- الوقف المؤقت للنقود إذ طُرحت صيغ مختلفة من أوقاف النقود تسهم في تحسين خدمات التعليم والصحة.

ثالثاً- الوقف المؤقت للأصول والأعيان وقد تناول صور مختلفة لأوقاف الأصول والأعيان كأوقاف المباني والسيارات والأجهزة الطبية والكهربائية والأدوات والكتب والحواسيب ومنتجات المصانع والشركات والأثاث وغيرها.

وقد انتهت الرسالة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في النقاط الآتية:

1. بالتتابع لما ورد في أقوال الفقهاء والتراث الإسلامي عموماً في موضوع الوقف لا يوجد دليل صريح وقطعي يمنع من القول بالوقف المؤقت.

2. تتسع قائمة الموقوفات في ظل القول بالوقف المؤقت فتشمل العقار والمنقول والنقود والمنافع وكل ما من شأنه أن يوقف مؤقتاً.

3. الوقف المؤقت باب ومدخل لإعادة الوقف الإسلامي لعهد الزاهر وعطائه الوافر.

4. الوقف المؤقت حلّ مناسب لعدة مشاكل مادية تعاني منها الدول العربية والإسلامية اليوم؛ لأنه يخفف من عجز الميزانيات الحكومية حيث يكفل توفير العديد من السلع والخدمات.

5. يناسب الوقف المؤقت تركيبة النفس البشرية التي فطرت على حب التملك؛ لأنّ التخلي عن الموقوف لن يكون مؤبدا وإنما لمدة معينة يعود بعدها للمالكه.

6. الوقف المؤقت صيغة وقفية سلسلة تتكيف مع الأحوال والأزمان والحاجات، كما أنه يبرز كخيار مناسب وقت الظروف الطارئة والأغراض المستعجلة للمجتمع.

7. قدرة الوقف المؤقت على توفير طاقات وكفاءات متخصصة وسلع وخدمات تكون تحت تصرف المجتمع في كل الأوقات.

لقد عايشت الباحثة المثابرة سعاد بيّات تفاصيل بحثها نظريا، وأبت إلا أن تتحقق من واقعية ما وصلت إليه من نتائج وقابليتها للتجسيد عمليا في الحياة العامة؛ فتطوعت للعمل في بعض الجمعيات الخيرية لتختبر مقترحاتها وتطبيقاتها عمليا.

لقد انبهرت أولا بالوقف الإسلامي كتراث حضاري، ثمّ أمنت به لما مارسته واقعيًا وعمليًا بأنه روح متجددة تبعث الحياة في أوصال جسد هذه الأمة وكيانها الفكري والروحي، لقد بذلت الباحثة جهدا معتبرا لتحقيق أهداف هذه الرسالة العلمية، وقد تحقق لها ذلك إذ

نالت هذه الرسالة على درجة الماجستير في تخصص المعاملات المالية المعاصرة من معهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي سنة 2016م بتقدير جيد جداً.

لقد أخذت الرسالة وقت وجهد الباحثة الشغوفة بالبحث والقراءة؛ لتمنحها همة عالية لمواصلة طلب العلم، ولخدمة الأمة الإسلامية بل الإنسانية، وقد تحقق لها ذلك إذ منّ عليها الله سبحانه وتعالى بأن يسر لها النجاح في مسابقة الدكتوراه لتكمل مسيرتها البحثية كطالبة دكتوراه ثم دكتورة مستقبلاً.

د. حياة عبيد

أستاذة محاضرة صنف "أ" في الفقه وأصوله

عضو مجلس مخبر الدراسات الفقهية والقضائية

مسؤولة فريق التكوين في شعبة الشريعة بمعهد العلوم الإسلامية

جامعة الوادي - الجزائر

مقدمة

التعريف بالموضوع وأهميته:

شكلت الأوقاف عبر تاريخها الممتد إحدى الدعائم الراسخة في البناء المجتمعي والاقتصادي للأمة، فتكفلت بالنصيب الأكبر من تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي؛ لأنها توفر الأساس المادي والخدمي لعملية التنمية، حيث تمول شبكة واسعة من المرافق والمشروعات كالتعليم والصحة والبنية التحتية إضافة إلى الأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

تناقص إقبال الناس على الوقف الإسلامي لأسباب كثيرة منها صعوبة الحياة في ظل تنامي النزعة المادية وكذا ضعف الوازع الديني، إضافة إلى التلاعب الذي يحصل في قطاع الأوقاف لما أوليت نظارته للحكومات، ولهذا الأسباب بات ضروري البحث عن مصادر جديدة للتمويل، من هنا تبرز أهمية الوقف المؤقت بحلولة الناجعة، وصيغته المرنة ونطاقه الواسع، وتعدد مجالاته التي تناسب مختلف الواقفين الميسورين وغير الميسورين، وفي هذا السياق يأتي التمويل بالوقف المؤقت ليتكفل بتوفير مختلف الخدمات والحاجات العامة ويساعد الدولة في سد الكثير من الثغرات.

اختلف الفقهاء في حكم الوقف المؤقت فذهب جمهور الفقهاء للقول بالمنع، بينما ذهب المالكية للقول بالجواز، سأتناول هذه المسألة بالدراسة بدءاً بطرح آراء المذاهب المختلفة وبيان أدلة كل منهم للوصول إلى القول الراجح مدعماً بالأدلة والمرجحات.

إذا كان للتأييد أهميته وغاياته في الوقف، فإن التأقيت أيضا لا يقل عنه أهمية، حيث يفتح أبوابا للخير والصدقة لا يستوعبها مبدأ التأيد، فالاهتمام بالوقف المؤقت وتفعيله والتشجيع عليه سيساعد الدولة في سدّ عديد الحاجات التي يصعب عليها الإحاطة بها، على الأقل لفترة زمنية معينة، فارتأيت أن تكون هذه الدراسة استشرافية لبلدي الجزائر، وهذا جعلني أختار بحثا عنونته بـ: "الوقف المؤقت ودوره في توفير الخدمات العامة".

إشكالية البحث وأهدافه:

أدت التغيرات التي حصلت في عالم اليوم إلى ظهور حاجات جديدة ومتنوعة للإنسان، يصعب على أجهزة الحكومة في معظم العالم العربي تلبيتها بالصورة المطلوبة، لذلك بدت الحاجة ملحة لاستحداث موارد جديدة تسد عجز هذه الحكومات، ومن هنا تأتي الأهمية البالغة للأوقاف كونها موردا مهما دلنا على ذلك تاريخه وآثاره، ولأن الفقهاء شددوا كثيرا في مسألة تأييد الوقف مما جعل هذا الشرط ثقيلا على نفوس الواقفين، وعائقا لكثير من أوجه البر والصدقات.

ومن هنا تبرز الحاجة للوقف المؤقت، وتناوله بالدراسة والتمحيص؛ لأنه الحل الأمثل لتلبية الحاجات مع بقاء أملاك هؤلاء الواقفين تحت ملكهم، فالوقف المؤقت حل ملح وصيغة تقارب المثالية لأنها ترضي النوازع الإنسانية المجبولة على حب التملك، وتحقق مقاصد اجتماعية عديدة.

وعلى ضوء ما سبق ما هو حكم الوقف المؤقت؟ وما أقوال الفقهاء فيه؟ وهل المصلحة اليوم تقتضي تعميم العمل به؟ وما دوره في توفير الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة؟.

أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب عدة جعلتني أختار البحث في هذا الموضوع، أذكر منها:

الأسباب الموضوعية:

1- أردت أن أخص الوقف المؤقت (عموما) بالدراسة؛ لأن الكتابات فيه قليلة والكلام عنه شحيح.

2- وأردت أن أدرس دوره في توفير الخدمات العامة؛ لأن الخدمات العامة اليوم تعاني تنديا شديدا في الوفرة والجودة خاصة في قطاعي التعليم والصحة.

3- أراه موضوعا خصبا وحريرا بالدراسة، لأهمية الوقف المؤقت من جهة، وأهمية التعليم والصحة في بناء الفرد والمجتمع من جهة أخرى.

السبب الذاتي:

4- لأن الأستاذة المشرفة كانت أثناء الدرس تشيد بموضوع الوقف المؤقت، وتقول بأنه يحتاج للدراسة، وكررت هذا أكثر من مرة، فلم أشك في أنه كذلك، فدفعتني هذا لاعتقاده كموضوع للبحث.

الدراسات السابقة:

كانت معظم الدراسات السابقة حسب اطلاعي في هذا الموضوع على شكل أوراق بحثية، جاءت كمداخلات في مؤتمرات متفرقة، أهمها المؤتمر

الثاني للوقف بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 2006/1427هـ ورسالة أكاديمية مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه المعاصر، لسنة 2013/2014م وكانت الرسالة بعنوان: "الوقف المؤقت مفهومه، ونطاقه، ومستجداته"، تحت إشراف الدكتور عبد الحق حميش، وقد حصلت على الرسالة في نسختها الإلكترونية من صاحبها نورة سعد جامعة حمد بن خليفة، دولة قطر، واتفقت مع بحثي في كونها يدرسان الوقف المؤقت ومشروعيته وإمكانية تطبيقه في عصرنا اليوم، لكنها اختلفت في أنها توسعت في جوانب أخرى من الوقف المؤقت كتاريخه وصوره في التجربة الغربية، إضافة إلى مطلب بعنوان الوقف المؤقت واقتصاديات السوق.

كما تناولت في بحثي دور الوقف المؤقت في توفير خدمتي الصحة والتعليم، مع اقتراح أنواع وقفية مؤقتة، فكانت هذه الإضافة الجديدة في البحث.

أما أهم الأوراق البحثية الأخرى فتمثلت في:

1- ماجدة محمود هزاع، الوقف المؤقت "بحث فقهي مقارن"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، وجاءت هذه الدراسة موجزة فتكلم صاحبها على آراء الفقهاء في تأقيت الوقف، ثم نطاق الوقف المؤقت، ثم حالات حله.

2- يوسف إبراهيم يوسف، مجالات وقفية مقترحة لتنمية مستدامة

"الوقف المؤقت"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تناول صاحبها حكم الوقف المؤقت عند الفقهاء باختصار، وخلص إلى ترجيح القول بالتأقيت، ثم تكلم عن الحاجة للوقف المؤقت وختم بحثه بمجموعة من النتائج.

3- أحمد محمد هليل "مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عالج الدكتور أحمد هليل في هذه الورقة موضوع الوقف والتنمية المستدامة ومن بين ما تناوله الوقف المؤقت وصور منه، واستفدت من هذه الورقة كثيرا في مسألة وقف عائد العمل لجزء من الوقت.

منهج البحث: استخدمت في بحثي عدة مناهج أهمها:

- المنهج الوصفي: اتبعته في وصف الوقف وأهم أحكامه من خلال ما جاء في كتب الفقه على المذاهب الأربعة، إضافة إلى مذهب ابن حزم في مسألة حكم التأقيت.

- المنهج الاستقرائي: وذلك في تتبع أقوال الفقهاء في الوقف المؤقت من كتبهم المعتمدة.

- المنهج المقارن: اختلف الفقهاء في جواز تأقيت الوقف لذلك استخدمت المنهج المقارن لأنه مناسب لمعرفة الراجح من الخلاف، ويظهر ذلك جليا في المبحث الثالث من الفصل الأول ولن أقتصر على

هذه المناهج بل سأوظف بعض المناهج الأخرى التي تكون خادمة للموضوع متى كان ذلك ضرورياً.

المنهجية التفصيلية المتبعة في البحث:

1- ترجمة موجزة للأعلام الواردة في المتن، وقد اقتصرنا على ترجمة الأعلام غير المشهورين.

2- الرجوع في التعريفات اللغوية إلى المصادر اللغوية المعتمدة.

3- توثيق المعلومات الكاملة للمصدر أو المرجع عند ورودها لأول مرة، ثم الاقتصار على ذكر المؤلف، والمؤلف، ورقم الصفحة، والجزء، إن وجد.

4- تقسيم الدراسة إلى فصول ثم إلى مباحث ثم إلى مطالب.

5- قمت بالرجوع للمراجع الأصلية في الموضوع، وما لم أستطع الرجوع إليه من الاقتباسات أحلته إلى مقتبسيها.

6- تذييل البحث بالفهارس المتعارف عليها في البحوث العلمية.

الصعوبات:

1- كثرة الكتب في موضوع الوقف عموماً، لكن على كثرتها فقلة قليلة من تناولت الوقف المؤقت وحتى التي تناولته كان ذلك بإيجاز بالغ، وأحياناً بالإشارة إليه فقط.

2- معظم الدول العربية لا تعتمد الوقف المؤقت كصيغة وقفية، وانعكس ذلك على الكتابات القانونية في الوقف، فلم تتناول الوقف المؤقت، مما اضطرني للبحث طويلاً على الدول التي اعتمدت هذه

الصيغة، فبحثت في قانون الأوقاف لكثير من الدول كل على حدة، مما أخذ مني الكثير من الوقت والجهد الذي كان على حساب بقية المباحث.

خطة البحث: وقد اعتمدت الخطة التالية:

الفصل الأول: الوقف والوقف المؤقت مفاهيم وأحكام

المبحث الأول: مفاهيم حول الوقف

المطلب الأول: مفهوم الوقف ومشروعيته

المطلب الثاني: الحكمة من تشريع الوقف وأركانه وأنواعه

المبحث الثاني: معنى التأييد والتأقيت في الوقف

المطلب الأول: التأييد في الوقف

المطلب الثاني: التأقيت في الوقف

المبحث الثالث: آراء الفقهاء في الوقف المؤقت

المطلب الأول: القائلون بالتأييد وأدلتهم

المطلب الثاني: القائلون بالتأقيت وأدلتهم

المطلب الثالث: مناقشة الأدلة مع الترجيح

الفصل الثاني: علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة

المبحث الأول: مفاهيم حول الخدمات العامة ووقف الجهد

المطلب الأول: مفهوم الخدمات العامة وأنواعها وأهميتها

المطلب الثاني: أخلاقيات الخدمة العمومية والخدمة الوقفية

المطلب الثالث: مفاهيم حول وقف الجهد والعمل التطوعي.

المبحث الثاني: علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة

المطلب الأول: أهمية خدمات التعليم والصحة

المطلب الثاني: الوقف المؤقت للجهد وتوفير الخدمات

المطلب الثالث: الوقف المؤقت للنقود وتوفير الخدمات

المطلب الرابع: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير الخدمات.

الخاتمة والتوصيات

الفصل الأول الوقف والوقف المؤقت مفاهيم وأحكام

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الوقف

المبحث الثاني: معنى التأييد والتأقيت في الوقف

المبحث الثالث: آراء الفقهاء في الوقف المؤقت

المبحث الأول مفاهيم حول الوقف

سأحاول بإيجاز تبيان بعض المسائل الخاصة بالوقف والتي لا يمكن الاستغناء عنها لأهميتها ولاكتمال الصورة لدى الناظر في موضوع الوقف كتعاريف الفقهاء للوقف ومشروعيته والحكمة منه وأركانه وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف الوقف ومشروعيته

وضعت في هذا المطلب التعاريف اللغوية والاصطلاحية للوقف وبعضاً من أدلة مشروعيته.

(1) الوقف في اللغة: مصدر قولك: وَقَفْتُ الدابة وَوَقَفْتُ الكلمة وَقَفَاءً، وَأَوْقَفْتُ عن الأمر إذا أقلت عنه، والوَقْفُ: المسك الذي يجعل للأيدي، عاجاً كان أو قرناً مثل السوار¹، وَوَقَفَهُ عَلَى ذَنْبِهِ أَطْلَعَهُ عَلَيْهِ²، ووقفت الدار وَقَفًا حَبَسْتُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ³.

وَيُقَالُ: وَقَفَ الشَّيْءُ، وَأَوْقَفَهُ، وَحَبَسَهُ، وَأَحْبَسَهُ، وَسَبَلَهُ كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، لَكِنْ أَوْقَفَ لُغَةً شَاذَةً عَكْسُ أَحْبَسَهُ، وَهُوَ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ⁴.

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين. تحقق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ج5 (لا.ط؛ لا.م: دار ومكتبة الهلال)، ص223.

² محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقق: يوسف الشيخ محمد. (ط:5؛ بيروت-صيدا: المكتبة العصرية-الدار النموذجية، 1420هـ/1999م)، ص344.

³ أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. ج2 (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية. د.ت)، ص696.

⁴ إبراهيم بن محمد أبو إسحاق برهان الدين، المبدع في شرح المقنع. ج5 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، ص151.

قال الشَّافِعِيُّ: "لم يحبس أهل الجاهلية؛ وإنما حبس أهل الإسلام"، وسمي وقفاً؛ لأن العين موقوفة وحبساً؛ لأن العين محبوسة¹.

ولعل ظاهر كلام الإمام الشافعي: يوحى بأن المعنى الإجمالي للأحباس لم يكن معروفاً في الأمم التي سبقت الإسلام؛ إلا أن الأمر ليس كذلك فالأحباس كانت معروفة عند القدامى وكذا عند غير المسلمين بعد الإسلام، لكن بأسماء أخرى غير الأحباس، فقد نفى -رحمه الله- وجود الأحباس التي يقصد بها القرية والبر².

(2) الوقف اصطلاحاً: من خلال حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- استنبط الفقهاء تعاريف مختلفة للوقف سائين التعريف المشهور عند كل مذهب من المذاهب الأربعة.

أما نص الحديث فيقول: عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا» قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرَّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ

¹ ينظر: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، المطاع على ألفاظ المقنع. تحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب. (ط: 1؛ لا.م: مكتبة السوادني، 1423هـ/2003م)، ص 234. سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب وحاشية البجيرمي على الخطيب. ج3 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1415هـ/1995م)، ص 242.

² محمد عبيد الكيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. ج1 (لا.ط؛ بغداد: مطبعة الإرشاد، 1397هـ/1977م)، ص 22-23.

اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ¹.

أ- تعريف الحنفية: عرف الإمام أبي حنيفة الوقف بقوله: "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"².

ب- تعريف المالكية: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ³ الْوَقْفُ مَصْدَرًا وَهُوَ "إِعْطَاءُ مَنْفَعَةٍ شَيْءٍ مُدَّةً وَجُودِهِ لَزِمًا بَقَاؤُهُ فِي مِلْكِ مُعْطِيهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا"⁴.

ج- تعريف الشافعية: "حَبْسُ مَالٍ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرِفٍ مُبَاحٍ"⁵.

د- تعريف الحنابلة: من بين تعاريف الحنابلة للوقف قولهم "الْوَقْفُ تَحْبِيسُ الْأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الثَّمَرَةِ"⁶.

¹ أخرجه: محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ، الجامع الصحيح. تحقق: محمد زهير الناصر. ج3(ط:1؛ دمشق: دار طوق النجاة، 1422هـ) كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، ص198.

² محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. ج4(لا.ط، بيروت: دار الفكر، 1421هـ/2000م)، ص398.

³ أبو عبد الله محمد بن الشيخ محمد بن عرفة الورغمي، عمدة أهل التحقيق، من شيوخه بن عبد السلام محمد بن هارون والإمام السطفي، من مصنفاته الحدود الفقهية ومختصره في الفقه توفي 803هـ (محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 327/1)

⁴ محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج6(ط:3؛ لا.م: دار الفكر، 1412هـ/1992م)، ص18.

⁵ زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب. ج1(لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1414هـ/1994م)، ص306.

⁶ عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني. ج6(لا.ط، القاهرة: مكتبة القاهرة، 1388هـ/1968م)، ص34.

ولأنّ هذه التعاريف فيها ما هو مانع لعرضيات الوقف غير جامع لذاتيّاته وفيها ما هو جامع لذاتيّاته غير مانع لعرضياته، يمكن أن يُستخلص منها تعريف جامع مانع يستوفي شروط الوقف بالقول أن "الوقف هو منع التصرف في رقة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء، وهذا التعريف هو أصدق تعريف جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين قرروه"¹.

(3) مشروعية الوقف:

جاء في البدائع: "لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الْوَقْفِ فِي حَقِّ وَجُوبِ التَّصَدُّقِ بِالرَّيْعِ مَا دَامَ الْوَأَقِفُ حَيًّا... وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ مُزِيلاً لِلْمَلِكِ الرَّقِيبَةِ إِذَا لَمْ تَوْجِدِ الْإِضَافَةَ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا اتَّصَلَ بِهِ حَكْمُ حَاكِمٍ"².
وجاء في الإسعاف: "والصحيح أنه جائز عند الكل وإنما الخلاف بينهم في اللزوم وعدمه"³.

استدل الفقهاء القائلون بجواز الوقف⁴ بأدلة عديدة من الكتاب والسنة

¹ محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف. (لا.ط، لا.م: مطبعة أحمد على مخيمر، 1959م)، ص 7.
² علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج6 (لا.ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1982م)، ص 218.

³ إبراهيم بن علي الطرابلسي، الإسعاف في أحكام الأوقاف. (ط: 2؛ مصر: مطبعة هندية، 1320هـ / 1902م)، ص 3.

⁴ القائلون بالجواز المطلق: الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والحنفية إلا زفر، والظاهرية والزيدية والجعفرية، والذين قيدوا جواز الوقف بالكراع والسلاح هم ابن مسعود وعلي بن أبي طالب وابن عباس. (ينظر: محمد عبيد الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. مرج سابق: ج 1، ص 91-93). أما الذين منعوه: منهم شريح حيث قال: لا حبس على فرائض الله، قال مالك: إنما تكلم شريح ببلده ولم يرد المدينة فيرى أحباس الصحابة... (ينظر: محمد بن =

والإجماع سأذكر بعضاً منها:

(1) من القرآن الكريم: لا توجد آية صريحة من القرآن الكريم نصت على استحباب وندب الوقف لكن كثيرة هي الآيات التي دلت في مضمونها على استحباب الصدقة فكل آية تحث على الصدقة هي تحث على الوقف لأنه من قبيل الصدقات، مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (آل عمران/92).

(2) أما من السنة الشريفة: كذلك الحال فالأحاديث التي جاءت تحبب الصدقة هي متضمنة للوقف؛ لأنه صدقة، إلا أن هناك أحاديث جاءت خاصة بالوقف فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»¹، قال العلماء: الصدقة الجارية هي الوقف على وجوه الخير².

يستدل الفقهاء أيضاً على مشروعية الوقف بحديث ابن عمر رضي الله عنهما والذي مر معنا آنفاً وهو: "أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْرٍ..."³,

= يوسف العبدري المواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط: 1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1416هـ/1994م، ج7، ص629.

¹ أخرجه: مسلم بن الحجاج النيسابوري ت: 261هـ، المسند الصحيح المختصر. تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. ج3 (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ص1255.

² عبد الملك بن عبد الله الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقق: عبد العظيم محمود الديب. ج8 (ط: 1؛ لا.م: دار المنهاج، 1428هـ/2007م)، ص339.

³ أخرجه: البخاري في صحيحه، وسبق ذكره.

وَهَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ أَصْلِ الْوَقْفِ¹، هذه الأحاديث وغيرها دلت على مشروعية الوقف.

(3) الإجماع: اتفق الفقهاء على أن الإجماع على جواز الوقف قائم "فالأحباس سنة قائمة عمل بها النبي -عَلَيْهِ السَّلَامُ- والمسلمون من بعده"². قال جابر: "لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذو مقدرة إلا وقف وهذا إجماع منهم فإنّ الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعاً..."³.

(4) المعقول: الوقف جائز بالأدلة سابقة الذكر وكذلك بالمعقول "لأنه إزالة ملك يلزم بالوصية فإذا نجزه حال الحياة لزم من غير حكم كالعتق"⁴.

¹ يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج11 (ط:2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ) ص86.

² محمد بن رشد القرطبي، المقدمات الممهّدات. ج2 (ط:1؛ لا.م: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ / 1988م)، ص417.

³ ابن قدامة، المغني، مصدر سابق: ج6، ص4.

⁴ المصدر نفسه.

المطلب الثاني: الحكمة من تشريع الوقف وأركانه وأنواعه

أولاً: الحكمة من تشريع الوقف

إن مبدأ الوقف القائم على حبس العين والتصدق بالمنفعة جعل منه ضماناً قويا للجهات الموقوف عليها، وفيه من المصلحة العامة والخاصة ما يتماشى مع مبادئ التشريع الإسلامي ومن هنا جاءت نصوص الكتاب والسنة وعمل الصحابة تؤكد حقيقة الوقف وشرعيته¹.

إن الناظر في حكم تشريع الوقف ومقاصده سيجدها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، ولعل أهم ما يمكن التركيز عليه كغرض أولي شرع لأجله الوقف؛ أنه يمثل عاملاً أساسياً "لإيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية، ولتقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن والتكافل، والإحساس بالأخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وأبنائه، كل ذلك لنيل مرضاة الله عز وجل"²، كما أن الوقف يقدم البنية التحتية اللازمة لأنواع كثيرة من الخدمات الاجتماعية، مما قد لا يحسن تركها للأفراد يقيمونها على مبادئ السوق من ربحية ومنافسة، كما قد يقلل من قيمتها إذا أنيطت بالقطاع العام مع ما هو معروف من قلة كفاءته"³.

¹ محمد عبيد الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق: ج1، ص138.

² أحمد أبوزيد، نظام الوقف الإسلامي، بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://www.ahlalhdeth.com/vb/index.php>)، تاريخ التصفح: 2016/02/22.

³ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته. (ط:6؛ دمشق: دار الفكر، 1427هـ/ 2006م)، ص105.

قال الدهلوي¹: "ومن التبرعات الوقف وكان أهل الجاهلية لا يعرفونه، فاستنبطه النبي ﷺ لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فإن الإنسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيرا ثم يفنى فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى ويجيء أقوام آخرون من الفقراء فييقون محرومين، فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبا للفقراء وأبناء السبيل تصرف عليهم منافعه ويبقى أصله على ملك الواقف"².

ثانياً: أركان الوقف

يرى جمهور الفقهاء أن للوقف أركان أربع هي: الواقف، والموقوف عليه، والمال الموقوف، والصيغة بيد أن غيرهم من الحنفية يقولون أن للوقف ركن واحد يتضمن بقية الأركان ألا وهو الصيغة³، ولأن جمهور الفقهاء يقولون بأركان الوقف الأربعة سأذكرها إجمالاً ودون تفصيل.

(1) الواقف: وهو الذي يقف مالا أو عيناً أو غير ذلك، ويكون صحيحاً إذا كان من أهل التبرع وهو الحر العاقل البالغ غير المرتد، ولا مديون محجور عليه، ولا يصح من المرتد والعبد ولا من الصبي والمجنون⁴.

¹ هو أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين بن معظم بن منصور الهندي، المعروف بشاه ولي الله الدهلوي. فقيه حنفي، من تصانيفه: "عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد" و"حجة الله البالغة"، توفي سنة 1176هـ بدلهي. (ينظر: الزركلي، الأعلام: 119/8، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: 1/272).

² أحمد بن عبد الرحيم بن منصور الدهلوي، حجة الله البالغة، تحقق: السيد سابق. ج2(ط:1؛ بيروت: دار الجيل، 1426هـ/2005م)، ص180.

³ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته. ج10(ط:4؛ دمشق: دار الفكر، د.ت)، ص295.

⁴ ينظر: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ج3(ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية 1415هـ/1994م)، ص523.

(2) الموقوف عليه: هو الجهة التي تنتفع بالموقوف سواء أكانت الجهة معينة كشخص معين أو كانت غير معينة كالفقراء والمساكين، أما المعين: فلا بد من إمكانية تمليكها عند الوقف عليه بأن يكون موجودا في واقع الحال فلا يصح مثلا الوقف على ولد له، والواقع أنه ليس له ولد ولا يصح الوقف على الجنين¹، والميت وغير ذلك مما لا يتصور صحة تملكهم في حال الوقف عليهم².

أما شرط غير المعين: أن لا يكون الوقف على معصية؛ لأنه إعانة على فعل المعاصي، والوقف إنما قربة إلى الله³.

(3) الموقوف: وهو المال أو العقار الذي حبس في محله، يقول الطرابلسي⁴: "ومحله المال المتقوم بشرط كونه عقارا أو منقولاً أو متعارفا وقفه"⁵.

(4) الصيغة: وهي كل ما يدل على تحييس العين، قال الطرابلسي: "لفظ

¹ يرى الحنفية والمالكية جواز الوقف على الجنين، أما الشافعية والحنابلة فلا يثبتون له حق التملك إلا بالإرث والوصية، فلا يصح عندهم الوقف على الجنين، لأنهم يشترطون إمكان التملك. (ينظر: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق: ج4 ص474).

² مصطفى الخنّ وآخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. ج5 (ط:4؛ دمشق: دار القلم، 1413هـ/1992م)، ص19.

³ المرجع نفسه: ج5، ص21.

⁴ إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي الطرابلسي الحنفي ولد سنة 853هـ بطرابلس بالقاهرة أخذ عن الشرف بن عيد والصلاح الطرابلسي، شرح ألفية العراقي للناظم وله الإسعاف في أحكام الأوقاف، توفي سنة 922هـ. (ينظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 178/1، النجم الغزي، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة 113/1، والعيديروس، النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص104).

⁵ الطرابلسي، الإسعاف، مصدر سابق: ص10.

الوقف وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محبسه أو صدقة مؤبدة أو صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة¹.

ثالثاً: أنواع الوقف

تعددت تقسيمات الوقف تبعاً للاعتبارات التي نظر بها العلماء إليه، فمنهم من قسمه باعتبار نوع الغرض فكان على ثلاث أقسام: هي الوقف الذري وهو ما كان على الأهل أو الذرية، والوقف الخيري وهو ما كان على وجوه البر العامة والوقف المشترك وهو ما كان يشمل الذري والخيري معاً ومنهم من قسمه باعتبار نوع المال الموقوف فكان أيضاً على ثلاث أقسام وهي وقف العقار والمنقول والنقود عند من يقول بجواز وقفهما²، وقله هم الذين قسموه باعتبار الزمن نتيجة لقول أكثر الفقهاء بشرط التأييد لصحة الوقف، ولأن موضوع البحث يتناول الوقف المؤقت سأبين أنواع الوقف باعتبار الزمن حيث يقسم إلى وقف مؤبد ومؤقت³، وذلك سيكون في المبحث الثاني.

¹ الطرابلسي، المصدر السابق: ص 10.

² ذهب الحنابلة والشافعية في الأصح وابن شاس وابن الحاجب من المالكية إلى أن وقف النقود غير جائز؛ لأنها لا ينتفع بها مع بقاء عينها، وفي وجهه عند الحنابلة يجوز وقفها للتخلي والوزن، والمالكية أيضاً على عدم الجواز لكن إن وقفت على الإقراض جاز ويرد بدلها، أما أبي حنيفة وأبي يوسف على عدم الجواز؛ لأنه لا يجوز عندهما وقف المنقولات أصلاً، ويجوز زفر وقفها وقول محمد أنه لا يجوز وقف المنقولات لكن إن جرى التعامل بوقف شيء منها جاز وقفه. (ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الموسوعة الفقهية الكويتية. ج 41، ص 193-194).

³ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته وتنميته، مرجع السابق: ص 158.

المبحث الثاني معنى التأييد والتأقيت في الوقف

تناولت في المبحث الأول أنواع الوقف باعتبار الغرض، وأيضا باعتبار نوع المال الموقوف، وأجلت الحديث على أنواعه باعتبار الزمن في هذا المبحث؛ لأني سأفصل فيه، كونه موضوع الرسالة وأيضا لأسباب منهجية؛ منها ربط المفاهيم، وتقريب الصورة للقارئ، وذلك بجعل كل ما يخص التأقيت والتأييد في مبحث مستقل وليس مشورا في مباحث عدة ومتفرقة.

المطلب الأول: التأييد في الوقف

للكلام عن التأقيت في الوقف لا بد أولا من الكلام عن التأييد، باعتباره الأصل في الوقف، وهو المعتمد عند أغلب الفقهاء.

تتأتى أهمية مبدأ التأييد في الوقف من الحاجة إلى إقامة مصادر دائمة لإنتاج خدمات اجتماعية واقتصادية ذات صفة عامة في أغلب الأحيان، كما أن التأييد ينجز مقصدا اقتصاديا مهما في المجتمعات المدنية المعقدة؛ لأنه ينمي القطاع الثالث الاقتصادي بشكل متواز مع القطاعين الخاص والعام¹.

أولاً: التأييد في اللغة

من الأبد وهو الدهر والجمع آبادٌ بوزن آمال والأبدُ الدائم²، والأبد والأمد متقاربان لكن الأبد عبارة عن مدة الزمان التي ليس لها حد محدود³

¹ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع السابق: ص 105.

² الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق: ص 11.

³ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، تحق: عدنان درويش ومحمد المصري.

(لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة 1419هـ/1998م)، ص 24.

وفي حديث الحج قال سراقه بن مالك تَمَتَّعَ رسول الله ﷺ وتمتعنا معه فقلنا: ألنا خاصّة أم للأبد؟ قال: «بل للأبد»¹، أي هي لآخر الدهر، والأبْدُ الدائم والتأبيد التخليد، وأبَدَ بالمكان يأبِدُ بالكسر أبوداً أقام به ولم يبرِّحْه².

والآبدة الداهية تبقى على الأبْد والآبدة الكلمة أو الفعل الغريبة وجاءَ فلان بآبدة أي بدهاية يبقى ذكرها على الأبْد³، والمتأبِّدُ القديم من الأبْد⁴، والرجل الأبْدُ العظيم الخَلْقُ⁵.

ثانياً: التأبيد عند الفقهاء

تناولت فيما سبق مفهوم الوقف في اللغة وعند الفقهاء، وكذا مفهوم التأبيد في اللغة، أما مفهوم التأبيد في الوقف أو الوقف المؤبد كمركب إضافي فمن خلال بحثي له عن مفهوم وجدت أن التأبيد في الوقف ورد في كتب الفقهاء كشرط لصحة الوقف، وليس كمفهوم قائم بذاته، وإذا حاولت

¹ أخرجه: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت: 303هـ، السنن الصغرى، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة. ج5 (ط: 2؛ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ / 1986م)، إباحة فسح الحجّ بعمره لمن لم يسق الهدى، ص 179.

² محمد بن مكرم أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب. ج3 (ط: 3؛ بيروت: دار صادر، 1414هـ)، ص 68.

³ ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: ج3، ص 68.

⁴ إسحاق بن مزار الشيباني، الجيم، تحقق: إبراهيم الأبياري. ج1 (لا. ط؛ القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1394هـ / 1974م)، ص 58.

⁵ نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون. ج1 (ط: 1؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1420هـ / 1999م)، ص 404.

تقريبه للفهم أقول: هو "وضع أصل ثابت ذي عطاء دوري مستمر لمصلحة غرض الوقف"¹، أو هو: "أن يكون الوقف مطلقاً ومؤبداً للموقوف عليهم، دون تحديده بمدة زمنية معينة"².

قال المناوي³: "التحيس جعل الشيء موقوفاً على التأيد"⁴، وقيل هو الوقف الذي لا يرجع لصاحبه ولا لورثته من بعده⁵، ومن هذا يتضح أن تعاريف الفقهاء عدا بعضهم، نصّت على شرط التأيد في الوقف لصحته وإلا فالحكم يبطلانه.

والتأيد في الوقف ينبغي أن تتوفر له ثلاث شروط هي:

1- الشرط الأول: أن يكون الموقوف مالا ثابتا وهو العقار، والعقار في نظر الفقهاء هو الأرض فقط، فيخرج عن هذا ما لا بقاء له على حاله التي يتعلق بها الانتفاع⁶.

¹ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته. مرجع سابق: ص 107.

² ملاحق معيار محاسبة الوقف، عبد الستار أبو غده وحسين شحاتة، ص 13.

³ زين العابدين بن زكريا بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الغزي الدمشقي الفقيه الشافعي تفوق في الفرائض والحساب أخذ عن عمه النجم الغزي وعن غيره ولد سنة 1018هـ، شرح الجامع الصغير له التوقيف على مهات التعاريف توفي سنة 1062هـ. (محمد أمين الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 2/193).

⁴ محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهات التعاريف، تحق: محمد رضوان الداية. (ط: 1؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1410هـ)، ص 162.

⁵ عبد القادر بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتطويره في الإسلام "دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري"، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، 2003/2004، ص 31.

⁶ مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الأوقاف. (ط: 2؛ عمان: دار عمار، 1419هـ/1998م)، ص 59.

أو أن يكون الأصل الموقوف مما يحتمل التأييد إما بسبب طبيعته المادية المطلقة وهي كما أسلفت الأرض، وإما بسبب الطبيعة القانونية الاقتصادية وذلك مثل الأسهم والسندات في شركات المساهمة حيث يتحقق معنى التأييد في الأسهم بسبب الشكل القانوني إذا كانت الشركة غير محددة المدة لأن النظام القانوني منحها الديمومة والاستمرار، على الرغم مما تملكه الشركة من موجودات، وإما بسبب أسلوب المعالجة المحاسبي، وصورة ذلك أن يوضع للموقوف مخصصات الاهتلاك¹ لتجديد الأصل عندما يُهتلك ويَبلى، مثل المباني والآلات².

2- الشرط الثاني: وهو إرادة الواقف للتأييد، إذ لا يكفي كون الأصل الموقوف ذا طبيعة مؤبدة حتى يتأبد الوقف، بل لابد أن يقصد الواقف معنى التأييد ويظهر ذلك في الصيغة، ويعتبر الوقف مؤبداً إذا لم تتضمن الصيغة إشارة واضحة للتوقيت ولو لم يُصرح الواقف بالتأييد؛ لأنه الأصل في الوقف والتوقيت هو الذي يحتاج إلى تصريح³.

¹ الاهتلاك: عبارة عن تقدير محاسبي لنقص غير قابل للانعكاس لقيمة أحد عناصر الأصول الناتج عن الاستعمال أو تغيير التقنيات. ينظر: محمود جمعة الرزوقي، "تعمير أعيان الوقف واختلاف وسائله قديماً وحديثاً"، أوقاف، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ومنتدى قضايا الوقف الفقهية، تركيا: المديرية العامة للأوقاف التركية، ع:5، 1432هـ/2011م، ص28-29. محمد عبد الحليم عمر، قضايا ومشكلات المحاسبة على الوقف، ورقة عمل حول: "القضايا المستجدة في الوقف وإشكالاته النظرية والعملية" جامعة الأزهر، 26-27 أكتوبر 2002م، ص19.

² منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص102.

³ المصدر نفسه: ص103.

3- الشرط الثالث: جاء في المذهب: "لا يصح أن يذكر الواقف جهة تنقطع وإذا ذكر ذلك، فعلى قولان: الأول أنه باطل لأن القصد أن يتصل الثواب على الدوام وهذا لا يوجد في هذا الوقف، والثاني أنه صحيح ويُصرف بعد انقراض الموقوف عليه إلى أقرب الناس للواقف"¹، فلا بد من استمرار وجود الغرض من الوقف، فالوقف المؤبد لا بد له من غرض مؤبد بطبيعته، إذ ليس من الأغراض ما هو مؤبد، كوقف ودیعة استثمارية تصرف عوائدها للإنفاق على طالب جامعي مدة دراسته الجامعية² ثم ينتهي الغرض بتخرج هذا الطالب؛ فإنّ هذا الوقف مؤقت بسبب زوال الغرض المقصود وانقضائه³. يقول الزرقا⁴: إن شرط التأييد يعود في الحقيقة إلى شرائط الجهة الموقوف عليها؛ لأنّ الدوام وعدمه إنّما هما من أحوالها - أي الجهة الموقوف عليها - وليس معنى تأييد الوقف إلا دوام الموقوف عليه⁵.

¹ يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، ج15 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت)، ص334. بتصرف

² منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص104.

³ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص104.

⁴ مصطفى بن الشيخ أحمد بن عبد القادر الزرقا ولد عام 1904م بسوريا كان خبيرا قائما على مشروع الموسوعة الفقهية الكويتية، من مؤلفاته المدخل الفقهي العام، عقد البيع والمقايضة في الفقه الإسلامي حصلت على الترجمة من ابن المذكور وهي موجودة على موقع <https://drive.google.com/file> تاريخ التصفح: 2016/05/22م

⁵ مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الأوقاف، مرجع سابق: ص55.

المطلب الثاني: التأقيت في الوقف

في هذا المطلب سيتم تناول مفاهيم الوقف المؤقت في اللغة وعند الفقهاء المعاصرين، وكذا في القانون.

إن أهمية التوقيت في الوقف لا تقل أهمية عن التأييد فيه، فالتوقيت يفتح أبواباً للخير وللصدقة الجارية لا يستوعبها مبدأ التأييد، حيث يحتاج أي مجتمع معاصر إلى وجود أصول استثمارية مؤبدة لتقديم الخدمات والمنافع إلى جانب الأوقاف المؤقتة التي تقدم أشكالاً عديدة من المرونة والتسيير وتتيح مجالاً واسعاً للابتكار بحيث تسمح بتغطية الحاجات المستجدة وتفتح أبواب الخير لكل رغبة في عمل خيري نافع للمجتمع¹.

أولاً: التأقيت في اللغة

التأقيت والتوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة²، أو هو أن يكون الشيء ثابتاً في الحال وينتهي في الوقت المذكور³، وتقول وقت الشيء يؤقته ووقته يقته إذا بين حده ثم اتسع فيه فأطلق على المكان فقيل للموضع ميقات وهو مفعال منه وأصله موقات فقلبت الواو ياء لكسرة الميم، والميقات مصدر الوقت وتقول وقته فهو موقت إذا بين للفعل وقتاً يفعل فيه والتوقيت تحديد الأوقات، وكل شيء قدرت له حيناً فهو موقت، وكذلك ما قدرت غايته فهو موقت وفي التنزيل العزيز: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى

¹ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته. مرجع سابق: ص 106.

² محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق:

مجموعة من المحققين. ج 5 (لا. ط؛ لا. م: دار الهداية، د. ت)، ص 132-133.

³ الكفوي، الكليات، مصدر سابق: ص 480.

المؤمنين كتاباً موقوتاً؛ أي موقتاً مقدراً؛ وقيل: أي كتبت عليهم في أوقات موقوتة¹.

وفي الصحاح: أي مفروضات في الأوقات²، وقد يكون وقت بمعنى أو جب عليهم الإحرام في الحج والصلاة عند دخول وقتها³.

ثانياً: الوقف المؤقت

من بين تعاريف السادة المالكية للوقف قولهم: "جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته مدة ما يراه المحبس"⁴، يظهر من التعريف أنه متضمن لمفهوم الوقف المؤقت، تحديداً في قوله: "مدة ما يراه المحبس": فلا يشترط فيه التأييد⁵، ويتضح أن العين الموقوفة تظل على ملك الواقف، لكنه يُمنع من التصرف فيها بأي تصرف ناقل للملكية أثناء مدة الوقف، ويتبرع بريعها لجهة خيرية تبرعا لازماً مدة من الزمن مؤبدة أو مؤقتة⁶، وكذلك في قوله: "ولو بأجرة": ما إذا استأجر داراً مملوكة أو أرضاً مدة معلومة - أي مؤقتة - وأوقف منفعتها.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: ج2، ص107-108

² محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحق: يوسف الشيخ محمد. (ط:5؛ بيروت-صيدا: المكتبة العصرية-الدار النموذجية، 1420هـ/1999م)، ص343.

³ ابن منظور، لسان العرب. مصدر السابق: ج2، ص108.

⁴ أحمد بن محمد الخلوئي الصاوي المالكي، بلغة السالك لأقرب المسالك. ج4(لا.ط؛ لا.م: دار المعارف، د.ت)، ص97-98.

⁵ المصدر نفسه: ص98-99.

⁶ محمد القاسم الشوم، كتمان الوقف واندثاره، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص7.

وكذلك تعريف ابن عرفة الذي سبق معنا فقد تضمن مفهوم الوقف المؤقت لأنه حدد: "إعطاء منفعة شيء مدّة وجوده..."¹، فيكون فقط مدة وجود هذا الشيء²، وليس على التأييد.

وقد حاول بعض الفقهاء المعاصرين إيجاد مفهوم مستقل للوقف المؤقت، سأعرض بعضاً من هذه التعاريف.

التعريف الأول: "وهو الوقف الذي حُددت مدة الانتفاع به، ثم يعود للواقف أو ورثته من بعده"³.

التعريف الثاني: "يكون الوقف لمدة زمنية محددة أو لجهة منقطعة، فإذا انقضى الزمن أو انقطعت الجهة رجع الشيء الموقوف إلى الواقف"⁴.

التعريف الثالث: "وهو الوقف المعلق بأجل أو مدة معينة"⁵.

التعريف الرابع: "ربط الوقف بأجل معين ينتهي بانتهاء هذا الأجل طال أم قصر"⁶.

¹ محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج6(ط: 3؛ لا.م: دار الفكر، 1412هـ / 1992م)، ص18.

² منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص145.

³ عبد القادر بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتطويره في الإسلام، مرجع سابق: ص31.

⁴ ملاحق معيار محاسبة الوقف، عبد الستار أبو غده وحسين شحاتة، مرجع سابق: ص13.

⁵ نور الدين الخادمي، الوقف العالمي "أحكامه ومقاصده، مشكلاته وآفاقه"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص17.

⁶ أحمد محمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص24.

التعريف الخامس: "هو الوقف الذي يحدد فيه الواقف لوقفه مدة معينة، ينتهي بانتهائها، ويعود إلى ملك الواقف"¹.

التعريف السادس: الوقف المؤقت أن يحدد الواقف لوقفه مدة معينة، فإذا انقضت اعتبر الوقف منتهيا وعاد الوقف إلى ملكه².

يتبين من مجموع التعاريف المعروضة أن أصحابها قد ركزوا في معظمهم على أن يكون الوقف محدد بمدة معينة يحددها الواقف، إلا أنهم أغفلوا شرح جانب أراه مهما وهو أن صاحب الوقف أثناء مدة وقفه لا يستطيع التصرف في وقفه بأي تصرف كان³.

وقد أحاول استخلاص تعريفا للوقف المؤقت مستنبط مما سبق من التعاريف فأقول:

الوقف المؤقت: هو الذي يحدد فيه الواقف مدة زمنية معينة لوقفه، يعود بعدها للملكه أو لورثته من بعده، ولا يستطيع الواقف التصرف فيه بأي تصرف يؤدي إلى حل عقد الوقف.

¹ معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية لقطاع غزة"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية: كلية التجارة، غزة، 1434هـ/2013م، ص35.

² ماجدة محمود هزاع، الوقف المؤقت "بحث فقهي مقارنة"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص6.

³ ينظر: جمعة محمود الزريقي، مستقبل المؤسسات الوقفية، مجلة أوقاف، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ع: 7، 1425هـ/2004، ص71.

ومن خلال هذا التعريف أستطيع القول أن الوقف المؤقت يكتسب خصائص الوقف المؤبد فالتأييد ليس محصورا في المدة فحسب، بل يصل إلى كون الوقف أثناء تلك المدة مضمون أن يصرف للجهة الموقوف عليها ولا يد لصاحبه عليه، إضافة إلى أن التأييد في الوقف هو أمر نسبي وليس حقيقي، ولا يتحقق التأييد المطلق إلا في أوقاف الأراضي بل حتى الأراضي قد يعثرها الزوال والخراب إذا ما ضربها زلزال أو انفجر فيها بركان فهي عرضة كغيرها من الموقوفات للكوارث الطبيعية والأحداث الكونية.

ثالثا: الوقف المؤقت في القانون

الوقف المؤقت من الصيغ الوقفية المعمول بها في حدود ضيقة، حيث نصت العديد من الدول العربية في قانون أوقافها على وجوب أن يكون عقد الوقف مؤبدا، وكان ذلك شبه استنساخ لما ورد في أقوال الفقهاء واجتهاداتهم، حيث القلة منهم فقط قال بجواز التأقيت في الوقف، وسيكون التفصيل في هذه المسألة -التأقيت عند الفقهاء- في المبحث الموالي.

جاءت المادة الثانية من قانون الأوقاف لإمارة الشارقة تبين أنواع الوقف، حيث كان من بينها الوقف المؤقت والذي عرّفه نص المادة بـ: "هو الذي حدد الواقف له مدة محددة، أو طبقة محددة من ذريته، ولا تدخل فيه المساجد والمقابر"¹.

ونصت أيضا المادة 15: في فقرتها الأولى والثانية على أن وقف المسجد والمقبرة والوقف عليها لا يكون إلا مؤبدا، أما الوقف على جهات البر

¹ المادة: 02، المذكرة الإيضاحية رقم 04 لقانون الوقف في إمارة الشارقة، 2011.

الأخرى وعلى المستحقين فيجوز أن يكون مؤبداً أو مؤقتاً، وجاء أيضاً في الفقرة الرابعة من نفس المادة: "إذا كان الوقف مؤقتاً فلا تتجاوز المدة خمسين سنة من تاريخ الإنشاء، وإذا أُقِّت الوقف الأهلي فلا يكون على أكثر من طبقتين"¹.

وجاء في مدونة الأوقاف المغربية:²

في المادة الأولى: "الوقف كل مال حُبس أصله بصفة مؤبدة أو مؤقتة، وخصّصت منفعته لفائدة جهة بر وإحسان عامة أو خاصة، ويتم إنشاؤه بعقد أو وصية أو بقوة القانون، ويكون الوقف إما عاماً أو معقباً أو مشتركاً".

كما نصت المادة 23: "يجوز أن يكون الوقف مؤبداً أو مؤقتاً".

أما المادة 49 فبينت حالات انقضاء الوقف فينقضي الوقف في الحالتين التاليتين:

- إذا انصرمت مدة الوقف المؤقت.
- إذا هلك المال الموقوف هلاكاً كلياً بفعل قوة قاهرة، أو حادث فجائي³.

إذن فقد نص قانون الأوقاف المغربي وقانون الأوقاف لإمارة الشارقة صراحة على جواز الوقف المؤقت، وهما من الدول العربية القليلة التي

¹ المصدر نفسه: المادة: 15.

² المادة: 01، 23، 49، ظهير شريف رقم: 109236 صادر في 08 ربيع الأول 1431هـ الموافق 23 فبراير 2010م.

³ المادة: 49، المرجع السابق: ظهير شريف رقم: 109236.

اعتمدت الوقف المؤقت في قانونها.

أما القانون المصري فقد فصل في هذا الأمر في المادة 05:1

وجعل الوقف من حيث تأييده وتوقيته ثلاثة أقسام وذلك على النحو الآتي:

1 - "وقف لا يصح إلا مؤبداً، وتوقيته باطل: وهو وقف المسجد والوقف عليه".

2 - "وقف يجوز كونه مؤقتاً ومؤبداً: وهو الوقف على غير المسجد كالمستشفيات والملاجئ والمدارس والفقراء ونحو ذلك".

3 - "وقف لا يكون إلا مؤقتاً وتأييده باطل: وهو الوقف الأهلي، فإن وقته بسنين وجب ألا تزيد على ستين سنة من وفاة الواقف، وإن وقته بطبقات وجب ألا تزيد على طبقتين".

ثم ألغي الوقف الأهلي في مصر سنة 1952م².

وقرر القانون المصري إنهاء الوقف في الحالات التالية: "انتهاء المدة في الوقف المؤقت، أو انقراض الموقوف عليه، أو تلف أعيان الوقف وعدم إمكانية عمارتها أو استبدالها، فيصبح الوقف عندها ملكاً للواقف إن كان حياً، فإن لم يكن صار ملكاً للمستحقين"³.

¹ أحمد أمين حسان وفتحي عبد الهادي، موسوعة الأوقاف "تشريعات الأوقاف، 1895-1997" ج1 (لا.ط؛ الإسكندرية: دار نشأة المعارف، د.ت)، ص44، بتصرف.

² إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، (ط:1؛ القاهرة: دار الشروق، 1419هـ /1998م)، ص103.

³ أحمد أمين حسان وفتحي عبد الهادي، موسوعة الأوقاف، مرجع سابق: ص46-47، بتصرف.

أما باقي دول العالم العربي أمثال الجزائر، فقد نص قانون الأوقاف في المادة 03: على تعريف الوقف بأنه: "حبس العين عن التملك على وجه التأييد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير" ونص أيضا في المادة 28: "يظل الوقف إذا كان محمدا بزمن"¹، أما قانون الوقف اليمني فقد عرّف الوقف بـ: "حبس مال والتصدق بمنفعته أو ثمرته على سبيل القرية تأييدا"².

وعرّفه قانون الوقف القطري في المادة الثانية بأنه: "حبس مال معين يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه على مصرف مباح شرعا"، ونص أيضا في المادة رقم 05 من نفس القانون: "يشترط في صيغة الوقف أن تكون دالة على التأييد"³، أما القانون الأردني فقد عرّفه بـ: "حبس عين المال المملوك على حكم ملك الله تعالى على وجه التأييد وتخصيص منافعه للبر ولو مالا"⁴.

فمن خلال استقراءي لتعاريف الوقف عند قوانين الدول المذكورة تبين أن واضعوها قد استوحوها من التعاريف الشرعية⁵ التي اجتهد الفقهاء في ضبطها حتى تجمع شروط الوقف ومفرداته، والتي من أهمها شرط التأييد

¹ المادة (03 و28) من القانون رقم 91-10 المؤرخ في: 27/04/1991، المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف بسعيدة، الدليل القانوني للوقف. (لا.ط؛ الجزائر: مكتبة الرشاد، 2014م)، ص 08-14.

² المادة (03) من قانون الوقف الشرعي، المؤرخ في 25 رمضان 1412هـ الموافق: 29 مارس 1992م الجمهورية اليمنية.

³ المادة: (02 و05) رقم 08 سنة 1996، قانون الأوقاف القطري.

⁴ القانون المدني الأردني سنة 1976، الفصل الثالث، المادة: 1233.

⁵ ذلك أنه لا فرق جوهريا بين التعاريف الشرعية والقانونية.

الذي شدد عليه أغلب الفقهاء، وتبعهم في ذلك فقهاء القانون، وتشدد الفقهاء في مسألة التأييد راجع إلى أنّ الشارع قصد من التأييد إقامة مصادر دائمة ومستمرة تدبّر دخلاً لتقديم خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية للأفراد والمجتمعات في الحاضر والمستقبل، ولاشك أنّ تأييد الوقف يحقق هذا المقصد أكثر من تأييده.

المبحث الثالث آراء الفقهاء في الوقف المؤقت

إن التغيير الذي اجتاح العالم اليوم بسبب التطور التكنولوجي والاقتصادي والعلمي... أدى إلى عدم استيعاب بعض الأحكام للمقصد الذي شُرعت له أساساً، ومن بين أهم هذه الأحكام أحكام الوقف، ولأنها أحكام اجتهادية مرنة تستجيب للتطورات والظروف التي تمرُّ بها المجتمعات الإسلامية، وجب إعادة النظر فيها، وتفعيلها بما يتناسب ومصالح العباد والمقاصد التي جاءت من أجلها.

تباينت آراء الفقهاء واختلفت في مسألة تأقيت الوقف، حيث كان لكل فريق منهم أدلته على ما ذهب إليه، سأعرض في هذا المبحث آراء القائلين بالتأييد وأدلتهم والقائلين بالتأقيت وأدلتهم ثم أخلص للمناقشة والترجيح.

المطلب الأول: القائلون بالتأييد في الوقف وأدلتهم

اختلف الفقهاء في تأقيت الوقف، فذهب الحنفية إلاّ أبي يوسف¹ في إحدى الروايتين والشافعية في الصحيح عندهم والحنابلة في أحد الوجهين وابن حزم إلى أن الوقف لا يقبل التأقيت ولا يكون إلا مؤبداً.

أولاً: الحنفية: ذهب الإمام أبو حنيفة والإمام محمد بن الحسن² إلى اشتراط

¹ يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري أبو يوسف بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الأنصاري أخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة ولي القضاء لثلاثة خلفاء المهدي والهادي والرشد توفي سنة 182 وقيل 181هـ. ينظر: أبي الوفاء القرشي، طبقات الحنفية ص 88.

² محمد بن الحسن الشيباني الحنفي كان فقيهاً، من شيوخه أبي حنيفة وأبي يوسف، من تلاميذه، أبو عبيد ويحيى بن معين، من مصنفاته: الجامع الكبير وكتاب أمالي محمد في الفقه، ت 189هـ. (ينظر: ابن قطلوبغا، تاج التراجم 237/1).

التأييد في الوقف، فقد جاء في الهداية: "ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره بجهة لا تنقطع أبدا"¹، أما إحدى الروایتين وهي الأشهر² عن أبي يوسف يجوز الوقف على جهة تنقطع ابتداء، ثم يكون على جهة لا تنقطع، فقد جاء في الهداية: "وقال أبو يوسف: إذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدها³ للفقراء وإن لم يسمهم لأن موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وأنه يتأبد كالعق، فإذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاه، فلهذا كان التوقيت مبطلا له كالتوقيت في البيع"⁴.

وجاء في أحكام الأوقاف للخصّاف⁵: "قلت: أرأيت إن قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل سنة أو يوما أو شهرا، قال: هذا الوقف باطل، قلت ولم قلت هذا؟ قال: من قبل أن أقوله سنة أو شهرا أو يوما ولم يزد على هذا فلم يجعله مؤبدا"⁶.

¹ علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقق: طلال يوسف. ج3 (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي د.ت)، ص17.

² هي الأشهر لأن كتب الفقه خاصة كتب المتأخرين وكثير من كتب المتقدمين يعتمدون هذه الرواية، وهناك من الفقهاء من لا يذكر الرواية الأخرى أصلا. (ينظر: أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص75).

³ المصدر نفسه: ج3، ص17.

⁴ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مصدر سابق: ج3، ص17.

⁵ أحمد بن عمر أبو بكر الخصّاف كان فقيها حنفيا روى عن أبيه وحدث عن أبي عاصم النبيل وأبي داود الطيالسي، من مصنفاته كتاب النفقات على الأقارب وإقرار الورثة بعضهم ببعض وأحكام الأوقاف، ت396هـ. (ينظر: النقي الغزي، الطبقات السنوية في تراجم الحنفية 1/124).

⁶ الخصّاف أحمد بن عمر الشيباني، أحكام الأوقاف. (لا.ط؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1322هـ)، ص127.

ويصح وقف العقار لأنه مما يتأبد والوقف مقتضاه التأبید، ولا يجوز وقف ما يُنقل ويحول لأنه لا يبقى على التأبید فلا يصح وقفه¹.

ويشترط محمد بن الحسن لصحة الوقف أربعة شروط هي: "التسليم إلى المتولي، وأن يكون مفرزاً وألا يشترط لنفسه شيئاً من منافع الوقف، وأن يكون مؤبداً بأن يجعل آخره للفقراء..."² كما يشترط ذكر التأبید في صيغة الوقف، جاء في الجوهرة النيرة: "وعند محمد ذكر التأبید شرط؛ لأنّ هذا صدقة بالمنفعة أو الغلة وذلك قد يكون مؤقتاً وقد يكون مؤبداً، فمطلقه لا ينصرف إلى التأبید فلا بد من التنصيص عليه"³، أما أبو يوسف فلا يشترط ذكر التأبید في الصيغة، جاء في الفتاوى الهندية: "التأبید وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف"⁴؛ لأنّ لفظ الوقف والصدقة يُنبئ عنه؛ لأنّه إزالة الملك بدون التملك كالعق⁵.

فيتضح من هذا الطرح أنّ مذهب السادة الحنفية على القول بالتأبید في الوقف، وشدد فيه محمد بن الحسن وأكد عليه.

ثانياً: الشافعية: ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية إلى القول بالتأبید

¹ أبو بكر بن محمد العبادي، الجوهرة النيرة. ج1(ط:1؛ لا.م: المطبعة الخيرية، 1322هـ)، ص335.

² عبد الله بن مودود الموصلی البلدحي، الاختيار لتعليل المختار. ج3(لا.ط؛ القاهرة: مطبعة الحلبي - بيروت: درا الكتب العلمية 1356هـ / 1937م)، ص41.

³ أبو بكر العبادي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق: ج1، ص335.

⁴ لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية. ج2(ط:2؛ لا.م: دار الفكر، 1310هـ)، ص356.

⁵ أبو بكر العبادي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق: ج1، ص335.

المطلق في الوقف من غير التقيد بزمن فقد عبّر صاحب المذهب على رأي الإمام الشافعي فقال: "لا يجوز -أي الوقف- إلا على سبيل لا ينقطع، وذلك من وجهين: أحدهما أن يقف على من لا ينقرض كالفقراء والمجاهدين وطلبة العلم وما أشبهها، والثاني: أن يقف على من ينقرض ثم من بعده على من لا ينقرض، مثل أن يقف على رجل بعينه، ثم على الفقراء..."¹.

وجاء في المنهاج: "ولو قال: وقفت هذا سنة فباطل، ولو قال: وقفت على أولادي أو على زيد ثم على نسله ولم يزد، فالأظهر صحة الوقف فإذا انقرض المذكور فالأظهر أنه يبقى وقفاً وأن مصرفه إلى أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور..."².

جاء في الحاوي: "والشرط الثاني: أن تكون مسيلة مؤبدة لا تنقطع، فإن قدره بمدة بأن قال وقفت داري على زيد سنة لم يجوز"³.

قال الغزالي⁴: إذا قال وقفت سنة فهو باطل كالهبة المؤقتة، وفي الوقف المنقطع آخره قولان كما لو وقف على أولاده ولم يذكر من يصرف إليه بعدهم فإن قلنا بالصحة فقولان في أنه هل يعود ملكاً إلى الواقف أو إلى تركته بعد

¹ النووي، المجموع شرح المذهب، مصدر سابق: ج 15، ص 334.

² يحيى بن شرف النووي، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، تحقق: عوض قاسم أحمد عوض. (ط: 1؛ لا. م: دار الفكر، 1425هـ / 2005م)، ص 169. بتصرف

³ علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الحاوي الكبير. ج 7 (لا. ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص 1303.

⁴ محمد بن محمد بن محمد الإمام حجة الإسلام أبو حامد الطوسي الغزالي الشافعي ولد بطوس سنة 450هـ له نحو مائتي مصنف منها البسيط والوسيط والوجيز والإحياء توفي في 505هـ. (ينظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية 1/294).

انقراضهم فإن قلنا لا يعود فيصرف إلى أهم الخيرات وقيل إنه لأقرب الناس إليه... قال الرافعي¹ معلقا على كلام الغزالي: ضَمَنَ هذا الركن شروط الوقف وهي على ما عدّها أربعة:

أحدها: التأييد وذلك بأن يقف على من لا ينقرض كالفقراء والمساكين أو على من ينقرض ثم يردّه إلى من لا ينقرض كما إذا وقف على ولده ثم على الفقراء والمساكين أو على رجل ثم على عقبه ثم على الفقراء والمساجد...²

وجاء في الأم: "ولو تصدّق بداره صدقة محرّمة على رجل بعينه، أو قوم بأعيانهم ولم يسبّلها على من بعدهم كانت محرّمة أبدا، فإذا انقرض الرجل المتصدق بها عليه أو القوم المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرّمة بحالها أبدا ورددناها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق بها..."³

وإن وقف وقفا متصل الابتداء منقطع الانتهاء بأن وقف على رجل بعينه ولم يزد عليه، أو على رجل بعينه ثم على عقبه ولم يزد عليه ففيه قولان أحدهما: أن الوقف باطل، لأنّ القصد بالوقف أن يتصل الثواب على الدوام، وهذا لا

¹ هو الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القزويني الشافعي الإمام البارع والفقهاء الأصولي المحدث المفسر المؤرخ المتبحر في المذهب صنّف شرح الوجيز للغزالي فلم يُشرح الوجيز بمثله. توفي 624هـ وقيل 623هـ. (ينظر: النووي تهذيب الأسماء واللغات 854هـ، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين 3/6).

² عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، العزيز شرح الوجيز، تحقق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود. ج 6 (ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م)، ص 266.

³ محمد بن إدريس الشافعي، الأم. ج 4 (لا. ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1410هـ/1990م)، ص 60.

يوجد في هذا الوقف؛ لأنه قد يموت الرجل وينقطع عقبه¹.

والثاني: أنه يصحّ ويصرف بعد انقراض الموقوف عليه إلى أقرب الناس إلى الواقف لأن مقتضى الوقف الثواب على التأييد، فحمل فيما سمّاه على ما شرطه وفيما سكت عنه على مقتضاه، ويصير كأنه وقف مؤبد².

فمن خلال تتبع آراء الشافعية من كتبهم المعتمدة، تبين قولهم بالتأييد، غير أن أبو العباس بن سريج³ خالف في ذلك⁴.

ثالثاً: الحنابلة: يشترط الإمام أحمد بن حنبل في الصحيح عنه التأييد في الوقف، جاء في الكافي: "ولا يجوز الوقف إلى مدة؛ لأنه إخراج مال على سبيل القربة، فلم يجز إلى مدة، كالصدقة، فإن شرط فيه الخيار، أو شرط فيه الرجوع إذا شاء، أو يبيعه إذا احتاج،... لم يصحّ؛ لأنه إخراج ملك على سبيل القربة، فلم يصحّ مع هذه الشروط، كالصدقة"، وجاء أيضاً: "ولا يكون الوقف، إلا على سبيل غير منقطع: كالفقراء، والمساكين، وطلبة العلم، والمساجد، أو على رجل بعينه، ثم على ما لا ينقطع فإن وقفه على رجل بعينه وسكت، صحّ وكان مؤبداً؛ لأن مقتضاه التأييد... فإذا انقضى المسمى صرف إلى أقارب

¹ النووي، المجموع شرح المهذب، مصدر سابق: ج 15، ص 334. وإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي. ج 1 (لا. ط؛ بيروت، د. ت)، ص 441.

² النووي، المجموع شرح المهذب، مصدر سابق: ج 15، ص 334. الشيرازي، المهذب، مصدر سابق: ج 1، ص 441.

³ أحمد بن عمر بن سريج القاضي أبو العباس بن سريج البغدادي من شيوخه، أبي القاسم الأنباطي وعباس الدوري، من تلاميذه أبو القاسم الطبراني وأبو أحمد الغفريطي، ت 303هـ. (ينظر: أبو الفداء، طبقات الشافعيين 1/193).

⁴ الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر السابق: ج 7، ص 1303.

وجاء في المغني: "وإن شرط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع فيه، لم يصحّ الشرط ولا الوقف لا نعلم فيه خلافاً؛ لأنه ينافي مقتضى الوقف ويحتمل أن يفسد الشرط ويصحّ الوقف بناء على الشروط الفاسدة في البيع وإن شرطَ الخيار في الوقف فسد"2.

وإذا قال وقفت داري سنة لم يصحّ لأن مقتضى الوقف التأييد وهذا ينافيه، ولو قال وقفت هذا على ولدي سنة ثم على المساكين صحّ...3.

وجاء في الإنصاف: "وإن قال وقفته سنة لم يصحّ... وقيل يصحّ ويلغو توقيته... ولو وقفه على ولده سنة ثم على زيد سنة ثم على عمرو سنة ثم على المساكين صحّ لاتصاله ابتداء وانتهاء، وكذا لو قال وقفته على ولدي مدة حياتي ثم على زيد ثم على المساكين صحّ"4.

رابعاً: الظاهرية: يرى ابن حزم لزوم التأييد كأكثر الفقهاء، غير أنه يقول إن وقف واشترط جواز البيع كان الوقف صحيحاً والشرط باطلاً⁵، فقد جاء

¹ عبد الله بن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد. ج2(ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1414هـ / 1994م) ص251-252.

² ابن قدامة، المغني، مصدر سابق: ج6، ص9.

³ إبراهيم بن محمد ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع. ج5(ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ / 1997م) ص165. بتصرف

⁴ علي بن سليمان المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. ج7(ط:1؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1419هـ) ص29. بتصرف

⁵ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص75.

في المحلى: "ومن حبس وشرط أن يباع إن احتيج صحّ الحبس وبطل الشرط؛ لأنّه شرط ليس في كتاب الله تعالى وهما فعلاّن متغايران إلا أن يقول لا أحبس هذا الحبس إلا بشرط أن يباع فهذا لم يحبس شيئا؛ لأنّ كل حبس لم ينعقد إلا على باطل فلم ينعقد أصلا"¹.

أدلة القائلين بالتأييد في الوقف:

أولا: من السنة

1- استدل القائلون باشتراط التأييد بالحديث العمدة في باب الوقف، وهو حديث النبي ﷺ حين استشاره عمر بن الخطاب في أرض خيبر، فقال: «إن شئت حبست أصلها وتصدّقت بها»...².

قال الحافظ: "فتصدق بها عمر أنها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث" فالشرط من كلام عمر وفي رواية البخاري: "فقال النبي ﷺ تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره"³، فتصدق به عمر وهذه الرواية تدل على أنّ الشرط من كلام النبي ﷺ، ولا منافاة لأنّه يمكن الجمع بينهما، بأنّ عمر شرط ذلك الشرط بعد أن أمره النبي ﷺ به فمن الرواة من رفعه إلى النبي ﷺ، ومنهم من وقف على عمر لوقوعه منه امتثالا للأمر الواقع منه ﷺ به تصدق بها في الفقراء⁴.

¹ ابن حزم الظاهري، المحلى. ج8(لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص161. بتصرف

² أخرجه: البخاري في صحيحه، ص198، سبق تخريجه.

³ أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم، المصدر نفسه: ج3، ص106.

⁴ محمد بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي. ج4(لا.ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت) ص520.

إنّ العبارات الواردة في حديث عمر - لا يباع، لا يوهب، لا يورث - كلها تنبئ عن التأييد فكلمة "حبس الأصل" تدل عرفاً على تأييده، ولأنّه إذا جاز رجوعه إلى ملك الواقف لم يكن محبسا فالتحسيس ينافي التأييد، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بحبس يدل على أنّه لا يجوز ذلك النوع من الصدقات إلا مؤبداً، فعبارة لا يباع ولا يوهب ولا يورث صريحة في التأييد فلو كان التأييد جائزاً لجاز بيعها وهبتها وانتقالها بالإرث، وإن كانت كلمات عمر من إنشاء وقفه، فهي تدل على أنّ التأييد جزء من مفهوم الوقف؛ لأنّه ما قال ذلك إلا لأنّه فهم أنّ النبي ﷺ يحثه عليه، وإقرار النبي له دليل على إقراره لفهمه، وعلى أنّ التأييد جزء من مفهوم التحسيس والوقف¹.

2- استدلو أيضاً بحديث النبي ﷺ «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»²، قال العلماء: الصدقة الجارية هي الوقف³، ووجه الاستدلال من الحديث أنّ الجريان يفيد الاستمرارية والتأييد، وتوقيته بمدة لا ينسجم وجريان الصدقة، ولو لم يكن الجريان لازماً لتحقيق الاستمرار والتأييد لكان الوقف منقطعاً غير مؤبد⁴.

¹ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 78-79.

² أخرجه: مسلم في صحيحه، ص 1255، سبق تخريجه.

³ يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 11 (ط: 2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ) ص 87.

⁴ جمعة محمود الزريقي، مستقبل المؤسسات الوقفية، مرجع سابق: ص 70.

ثانيا: من القياس:

1- إن في الوقف إسقاطا للملك، فهو كالعق، وكل الإسقاطات لا تصحّ إلا مطلقة غير مؤقتة فكذلك لا يصحّ إسقاط الملك إلا مؤبدا ليتأتى معنى الإطلاق¹، جاء في الحاوي: "لو جاز أن يكون وقف إلى مُدَّة لجاز أن يكون عتق إلى مُدَّة"².

ويكون الوقف تمليك لله تعالى، أو للموقوف عليهم كما قال بعض الحنابلة، وذلك يقتضي التأييد؛ لأن التمليكات لا تصحّ مؤقتة فلا يصحّ البيع مؤقتا، ولا تصحّ الهبة مؤقتة، فكذلك لا يصحّ الوقف مؤقتا، فلا بد من التأييد لأنه جزء من معناه الشرعي³.

جاء في الكافي: "والوقف يزيل ملك الواقف... ويتقل الملك إلى الموقوف عليه في ظاهر المذهب... وعنه: لا يملكه، ويكون الملك لله تعالى؛ لأنه حبس للعين، وتسهيل للمنفعة على وجه القرية، فأزال الملك إلى الله سبحانه"⁴.

2- ولا يجوز الوقف إلى مدة؛ لأنه خراج مال على سبيل القرية، فلم يجوز إلى مدة، كالصدقة، فإن شرط فيه الخيار، أو شرط فيه الرجوع إذا شاء، أو يبيعه إذا احتاج، لم يصح؛ لأنه إخراج ملك على سبيل القرية، فلم يصح مع

¹ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 79.

² الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق: ج 7، ص 1303.

³ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 79.

⁴ ابن قدامة المقدسي، الكافي، مصدر سابق: ج 2، ص 254.

هذه الشروط، كالصدقة¹، فالوقف صدقة، ولا شيء من الصدقة يجوز الرجوع فيها لأن ما كان لله لا يصح الرجوع فيه.

المطلب الثاني: القائلون بالتأقيت في الوقف وأدلتهم

ذهب المالكية وأبو العباس بن سريج من الشافعية² والحنابلة على الوجه الآخر، ورواية عن أبي يوسف، إلى جواز تأقيت الوقف، ولا يشترط في صحة الوقف التأييد؛ أي كونه مؤبدا دائما بدوام الشيء الموقوف فيصح وقفه مدة معينة، ثم ترفع وقفيته ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف.

أولاً: المالكية:

لا يشترط الإمام مالك التأييد في الوقف، بل يجيزه مؤبداً ومؤقتاً، ويجيز الوقف بشرط البيع عند الاحتياج، كما يجيز الوقف بشرط العودة للواقف، أو لورثته بعد موت الموقوف عليه، فهو يفتي بصحة الوقف مع ما يفيد التأقيت، سواء أكان التأقيت لمدة محدودة ومقدرة بالسنين، أم لمدة غير مقدرة بالسنين، ولكن لها نهاية³.

جاء في منح الجليل: ولا يشترط في صحة الوقف التأييد أي كونه مؤبدا دائما بدوام الشيء الموقوف فيصح وقفه مدة معينة ثم ترفع وقفيته ويجوز

¹ ابن قدامة المقدسي، الكافي، مصدر سابق: ج2، ص251.

² الماوردي، الخاوي الكبير، مصدر السابق: ج7، ص1303.

³ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص76.

التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف¹.

وقوله مدة وجوده: أي يجوز الوقف مدة معينة، ولا يشترط التأييد... وإذا قال وقف على فلان المعين حياته أو على جماعة معينين حياتهم وقيد ذلك بقوله حياتهم؛ فإنه يرجع بعد موتهم ملكا للواقف إذا كان حيا أو لورثته إن كان ميتا².

وكذلك إذا ضرب لذلك أجلا فقال حبس عشر سنين أو خمسا أو نحو ذلك... ولا خلاف في الوجهين: أي إذا ضرب للوقف أجلا أو قيده بحياة شخص... ولا يشترط في صحة الوقف التأييد: أي التخليد بل يصح ويلزم مدة كسنة ثم يكون بعدها ملكا... وإذا وقف على عشرة معينين فمات منهم شخص فنصيبه لأصحابه، فإن ماتوا كلهم فإن نصيبهم يرجع ملكا للمالكة إن كان حيا أو لورثته من بعده³.

ولا يشترط ابن شاس⁴ التأييد في الحبس، بل لو قال على أن من احتاج

¹ محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل. ج8 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1409هـ/1989م)، ص145.

² محمد بن عبد الله الخرشبي، شرح مختصر خليل للخرشي. ج7 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص78-88.

³ المصدر نفسه ج7، ص88-91.

⁴ عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشاير بن عبد الله بن محمد بن شاس الجذامي السعدي فقيه مالكي كنيته أبو محمد الملقب بالخلال كان فقيها فاضلا في مذهبه عارفا بقواعده، صنف في الإمام مالك رضي الله عنه كتابا نفيسا أبدع فيه، وسماه الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، توفي بدمياط 616هـ. (ابن فرحون، الديباج المذهب 1/443).

منهم باع، أو أن العين المحبسة تصير لأخرهم ملكاً صحّ ذلك¹.

وجاء في جامع الأمهات: لفظ وقفت يُفيد التأييد وحبست وتصدقت إن اقترن به ما يدل من قيد أو جهة لا تنقطع تأبّد وإلا فروايتان: إذا لم يتأبّد رجع بعد انقطاع جهته ملكاً للمالكه أو لورثته وإذا تأبّد رجع إلى عصابة المحبس من الفقراء².

قال الدسوقي³: "ومن استأجر داراً مدّة معلومة فله وقف منفعتها في تلك المدّة وينقضي الوقف بانقضائها؛ لأنّه لا يشترط فيه التأييد"⁴.

فأئمة المذهب المالكي على جواز الوقف مؤبداً ومؤقتاً، في حين أن المعتمد عند بقية المذاهب هو القول بالتأييد، ومنعوا التأييد على الرغم من أن هناك من خالف هذا عند كل مذهب وقال بجواز التأييد، ففي المذهب الحنفي خالف أبي يوسف في إحدى الروايتين، وفي المذهب الشافعي خالف أبو العباس بن سريج، ووجه عند الحنابلة وسيأتي بيان ذلك.

¹ محمد بن أبي القاسم العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل. ج6 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1398هـ)، ص32.

² جمال الدين ابن عمر ابن الحاجب، جامع الأمهات، تحقق: الأخضر الأخضر. (ط:2؛ دمشق، بيروت: دار اليمامة 1421هـ/2000م)، ص449.

³ محمد بن أحمد عرفة الدسوقي المالكي، الجامع لأشتات العلم المنفردة، من شيوخته، محمد المنير ومحمد الخفاجي، من مؤلفاته حاشية على شرح الجلال المحلى على البردة، حاشية على شرح الرسالة الوضعية، ت1230هـ. (ينظر: البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر 1262/1).

⁴ محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج4 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت)، ص76. بتصرف

ثانياً: أبو يوسف من الحنفية: والحاصل أنّ عن أبو يوسف في التأييد روايتين، في رواية لا بد منه، وفي رواية ليس بشرط، وتفرع على الروايتين ما لو وقف على إنسان بعينه أو عليه وعلى أولاده أو على قرابته... فهات الموقوف عليه فيعود إلى ورثة الواقف¹.

ولأبي يوسف أن المقصود هو التقرب إلى الله تعالى، وهو متوفر عليه لأنّ التقرب تارة يكون بالصرف إلى جهة تنقطع ومرة بالصرف إلى جهة تتأبد فصحّ في الوجهين².

جاء في شرح السير الكبير: "وعند أبي يوسف يجوز الوقف مؤقتاً ومؤبداً؛ لأنّ في هذا تمليك المنافع، وقد جاز مؤبداً، فالأنّ يجوز مؤقتاً أولى، ألا ترى أن الإجارة تجوز مؤقتة ولا تجوز مؤبدة، ثمّ التأييد لما لم يبطل الوقف، فالتوقيت أولى ألا يبطله"³.

وجاء في العناية: "والمروي عن أبي يوسف أمران أحدهما أنّه لا يشترط التأييد أصلاً، والثاني أنّه يشترطه لكن لا يشترط ذكره باللسان"⁴.

¹ محمود بن حسين بدر الدين العيني، البناية شرح الهداية. ج7(ط:1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م) ص435.

² ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ج5(لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ص213-214.

³ محمد بن أبي سهل السرخسي، شرح السير الكبير. ج1(لا.ط؛ لا.م: الشركة الشرقية للإعلانات، 1971م)، ص2118.

⁴ محمد بن محمود الباهرتي، العناية شرح الهداية. ج6(لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت)، ص214. بتصرف.

وجاء في المبسوط: فالحاصل أن أبا يوسف يوسع في أمر الصدقة الموقوفة في قوله الآخر غاية التوسع، وفي قوله الأول ضيق فيها غاية التضييق... ومما توسع فيه أبو يوسف أنه لا يشترط التأييد فيها حتى لو وقفها على جهة يتوهم انقطاعها يصحّ عنده الوقف وإن لم يجعل آخره للمساكين¹.

ونقل صاحب فتح القدير عن أبي يوسف قوله: "إذا وقف على رجل بعينه جاز، وإذا مات الموقوف عليه، رجع الوقف إلى ورثة الواقف" وعلق ابن الهمام² عليه قائلاً: "وإذا عُرف عن أبي يوسف جواز عوده إلى الورثة فقد يقول في وقف عشرين سنة بالجواز"³.

ثالثاً: أبو العباس من الشافعية: خالف أبو العباس بن سريج المعتمد من المذهب وقال بجواز الوقف المؤقت، جاء في الحاوي: "وبه قال أبو العباس - أي التأييد - فقال لأنه لما جاز له أن يتقرب بكل ماله ويبيعه جاز له أن يتقرب به في كل الزمان وفي بعضه... قال: وإن قيل فهذه عارية وليست وقفاً، قيل له ليس كذلك؛ فإنّ العارية يرجع فيها وهذه لا رجعة فيها، وإذا قيل هذا خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم: "حبس الأصل وسبب الثمرة"⁴، وهذا أصل غير مُحَبَس

¹ محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، ج12 (لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1414هـ / 1993م)، ص41.

² محمد بن عبد الواحد السيواسي كمال الدين المعروف بابن الهمام: إمام حنفي عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق، من كتبه فتح القدير في شرح الهداية، والتحرير في أصول الفقه، توفي بالقاهرة سنة 861هـ. (ينظر: الزركلي، الأعلام 255/6).

³ ابن الهمام، فتح القدير، ج6 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت)، ص214.

⁴ أخرجه: البخاري في صحيحه، سبق تخريجه.

ولأنه لو جاز أن يكون وقف إلى مدة لجاز أن يكون عتق إلى مدة ولأنه لو جرى مجرى الهبات فليس في الهبات رجوع، وإن جرى مجرى الوصايا والصدقات فليس فيها إلى زوال الملك رجوع، لهذا فرّقنا بين أن يقف بعض ماله فيجوز وبين أن يقف في بعض الزمان فلا يجوز؛ لأنه ليس في وقف بعض ماله رجوع في الوقف، وفي وقفه في بعض الزمان رجوع في الوقف، وإذا صحّ أن الوقف إلى مدة لا يجوز فكذلك الوقف المتقطع وإن لم يتقدر بمدة لا يجوز¹.

رابعاً: وجه عند الحنابلة: صحّ الإمام أحمد الوقف المتقطع الذي هو من أنواع الوقف المؤقت ضمناً فقال: "فإن لم يجعل آخره للمساكين ولم يبق ممن وقف عليه أحد، رجع إلى ورثة الواقف في أحد الروايتين، والرواية الأخرى يكون وقفاً على أقرب عصبة الواقف"².

أدلة القائلين بالتأقيت:

من المعقول:

1- استدلل الذين أجازوا الوقف مؤقتاً كما جاز مؤبداً؛ بأن الوقف في جملة معناه ومغزاه صدقة والصدقات كما تجوز بإنفاق الغلات مؤبداً تجوز مؤقتاً، ولا دليل يبيح تلك ويمنع هذه، فالتفرقة بين النوعين دليل تحكّم لا يبرره نص ولا يستمد قوته من كتاب أو سنة³، جاء في الحاوي: "ولأنه لما جاز له

¹ الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق: ج 7، ص 1303.

² عمر بن عبد الله الخرقى، مختصر الخرقى. (لا.ط؛ لا.م: دار الصحابة للتراث، 1413هـ/ 1993م)، ص 81.

³ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 80.

أن يتقرب بكل ماله وبيعضه جاز له أن يتقرب به في كل الزمان وفي بعضه"¹.
2- جواز حبس العين وإنفاق غلاتها مؤبدا ثبت بالحديث الصحيح،
فيثبت قياسا عليه جواز إنفاق الغلات مؤقتا؛ لأن العلة وهي الإنفاق في طرق
البر متحققة في الجانبين ثابتة في الطرفين².

وإذا قيل إنَّ الحبس المؤبد قد ثبت على خلاف القياس، وما جاء مخالفا
للقياس لا يقاس عليه غيره، قلنا أنَّ الوقف وإنَّ كان مخالفا لبعض القواعد
المقررة التي ذكرناها آنفا هو معقول المعنى، فجاز أن يقاس عليه غيره ومن
جهة أخرى نقول: إنَّ الوقف المؤبد هو الذي يخالف القواعد الفقهية أما
المؤقت فلا يخالف القواعد في شيء؛ لأنَّ حبس رقبة العين عن التصرف مدة
مؤقتة أمر مقرر في الشرع له فيه نظير، إنَّما الشذوذ في حبس العين مؤبدا، فإذا
جاز ما فيه خروج على القواعد الفقهية فبالأولى يجوز ما لا خروج فيه،
والمعنى واحد³.

3- وكما جاز الوقف الجماعي الذي هو عبارة عن اشتراك أكثر من
شخص أو جهة في وقف مال على جهة من جهات البر⁴، والذي ورد دليل
جوازه في صحيح البخاري في باب "إذا أوقف جماعة أرضا مشاعا فهو

¹ ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق: ج6، ص214.

² أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص80.

³ المرجع نفسه: ص80.

⁴ عادل بن عبد القادر بن محمد ولي قوته، وقف الأسهم والصكوك والمنافع والحقوق المعنوية،
"التأصيل، التطبيق، الأحكام"، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة
عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص10.

جائز"، فعن أنس¹ رضي الله عنه قال: أمر النبي ﷺ ببناء المسجد فقال: يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله²، فقياسا على جواز اشتراك جماعة من الناس في الوقف الجماعي بمبالغ يسيرة كل على حسب مقدرته، جاز الوقف المؤقت الذي يقف فيه الشخص ماله جزء من الوقت حسب ما تسمح به ظروفه، فالوقف الجماعي مجموعة من المبالغ بينما الوقف المؤقت مجموعة من المدد، فما المانع من أن يقف شخص بيته لمدة خمس سنوات ليكون مقرا لمدرسة قرآنية مثلا أو لجمعية خيرية، وينتهي الوقف بانتهاء المدة، وليس ببعيد أن يجد القائمون على المدرسة القرآنية أو الجمعية الخيرية متبرعا آخر يتبرع لهم بمدة خمسة سنوات أو عشرة وهكذا، فتستغني مثل هذه الجهات بالوقف المؤقت على الأقل لمدة زمنية، في حين أنها لو لم تقبل إلا المؤبد لم تجد من يتبرع لها بذلك، فإذا منعنا الوقف المؤقت منعنا خيرا كثيرا؛ لأن هناك منافع وأموال لا يطيب لأصحابها التخلي عنها كليا بالصدقة العادية أو الوقف المؤبد، وتطيب أنفسهم بالتخلي عنها مدة زمنية معينة على سبيل الوقف المؤقت برا وإحسانا.

¹ أنس بن مالك بن النضر بن زيد بن حرام بن جندب، صحابي جليل خدام رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحد المكثرين من الرواية عنه، غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانين غزوات، شهد الفتوح، وكان آخر الصحابة موتا بالبصرة توفي سنة 90هـ. (ينظر: ابن حجر الإصابة في تمييز الصحابة 1/276).

² أخرجه: البخاري في صحيحه، باب إذا أوقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز، ج4، ص11. رقم الحديث: 2771.

المطلب الثالث: مناقشة الأدلة مع الترجيح

أولاً: مناقشة أدلة القائلون بالتأييد:

أ- من السنة:

1- إن حديث عمر وإن جاءت فيه عبارات تدل على التأييد، لا يدل على أنّ غير المؤيد لا يجوز بل يدل على أنّ التأييد إن جاء في صيغة الواقف كان واجب النفاذ لازم الرعاية، وهذا لا يمنع صحّة غيره، والدليل أنّ النبي ﷺ صدر حديثه بقوله: "إن شئت" وهذا يدل على أن المرجع في أمر الحبس إلى ما يختاره الشخص¹.

وإن معنى الحديث يشير إلى أنّ الحبس لم يقتصر على شكل من الأشكال ولا على طريقة من الطرائق²، وإنما هذه فقط إحدى صيغته، وجاء في أحكام الأحكام: "فتصدق بها غير أنه لا يباع... " قال: محمول عند جماعة -منهم الشافعي- على أنّ ذلك حكم شرعي ثابت للوقف من حيث هو وقف، ويحتمل من حيث اللفظ أن يكون ذلك إرشاداً إلى شرط هذا الأمر في هذا الوقف، فيكون ثبوته بالشرط لا بالشرع³، وإن كلمة "حبس" وهي التي ثبت أنّها من عبارات النبي ﷺ من غير نزاع، ليس فيها ما يدل على التأييد؛ لأنّ الوقف كما يكون مؤبداً يكون مؤقتاً⁴.

¹ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 80.

² المرجع نفسه: ص 80.

³ ابن دقيق العيد، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. ج 2 (لا.ط؛ لا.م). مطبعة السنة المحمدية، د.ت)، ص 152.

⁴ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 80-81.

2- أما حديث الصدقة الجارية وقولهم أنه لا بد من أن يكون هذا البر والإحسان قائما ودائما ليستمر الانتفاع به ويحصل الثواب منه، فإن استطاع الواقف وقف وقفه على التأييد فذلك ما كنا نبع، وإن لم يكن فالثواب حاصل بقليل البر وكثيره وبما يدوم منه طويلا وبما يدوم منه زمنا قصيرا، كما أن الانتفاع يحصل بما هو مؤقت أيضا وذلك بدليل وقف المنقولات التي أجاز جميع المذاهب أنواعا منها¹.

ب- مناقشة الأقيسة

1- قولهم أن الوقف إسقاط للملك أو تمليك، وكلاهما لا يصح إلا مطلقا غير مؤقت بزمن ليس بحجة؛ لأن المالكية يقولون أن الملك في الوقف لا يسقط ويبقى للواقف²، جاء في مختصر خليل: "والملك للواقف"³، فلا يحتاج بعدم التأقيت في التمليكات والإسقاطات عليهم؛ لأن صاحب المذهب يلزم بمذهبه ولا يلزم بمذهب غيره⁴.

والقياس على العتق قياس مع الفارق، فإن المُعتَق قد خرج من الرق ولا يجوز أن يعود إليه، حتى لو أُسِر واسترقه الأعداء ثم أُستنقذ منهم فهو حر، أما الدار الموقوفة مثلا فهي بعد الوقف مازالت مملوكة لواقفها في قول أو على ملك الموقوف عليه في قول آخر، ثم إن استبدالها عند من أجازها من القائلين

¹ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص 152.

² أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 81

³ خليل بن إسحاق بن موسى، مختصر خليل، تحقق: أحمد جاد. (ط: 1؛ القاهرة: دار الحديث، 1426هـ/2005م)، ص 213.

⁴ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 81.

بالتأييد يعود بها ملكا خاصا، فكيف يعلل عدم جواز الوقف المؤقت بأنه لو جاز لجاز العتق المؤقت والفرق بينهما كبير!¹

3- إنَّ عدم جواز الرجوع في الصدقة؛ لتقومها بنية القرية، هو حكم الصدقة بالمعنى الأخص، وكون الوقف كذلك محل إشكال، بل منع، ثم لو سلمنا أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة، ومنها: الوقف نقول: إنَّ التوقيت ليس رجوعا، بل هو تضييق لزمان الصدقة من أول الأمر².

ثالثا: الترجيح بين القولين

بعد عرض آراء القائلين بالتأييد وأدلتهم والقائلين بالتأقيت وأدلتهم، أصل إلى مرحلة الترجيح بين القولين:

للتأييد مزاياه التي لا غنى لأي مجتمع عنها؛ مثل كونه موردا ثابتا مستمرا يحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وإنسانية، حيث يفي بمتطلبات الجهات الموقوف عليها، ويجعلها في كفاف دائم تستغني به عن غيره من الموارد، ولهذا الأسباب وغيرها شدد الفقهاء على شرط التأييد حتى يتسنى للوقف تحقيق ما شرع من أجله أساسا، ومع أن القول بالتأقيت يفوّت هذه المصلحة التي لا تتحقق إلا بشرط التأييد؛ إلا أن التأييد أيضا ليس مصلحة محضة لأنه:

✓ يفوت الكثير من أعمال البر كالموقوفات التي لا يقدر أصحابها على وقفها إلا مؤقتا.

¹ يوسف إبراهيم يوسف، مجالات وقفية مقترحة لتنمية مستدامة "الوقف المؤقت"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص15.

² حسين الخشن: وقف المنافع والحقوق وتطبيقاته المعاصرة، بحث منشور على شبكة الإنترنت: (<http://www.al-khechin.com/article/205>) تاريخ التصفح: 2016/04/13م.

✓ التأييد تخلي تام عن المملوك وقطع التصرف فيه للأبد وهذا يصعب على فطرة الإنسان المجبولة على حب التملك؛ لذلك هو ثقيل على أنفس الكثيرين.

✓ يضيق دائرة الموقوفات فيجعلها فقط في الموقوفات ذات الطبيعة المؤبدة فينحصر في العقار.

✓ لا يتسنى للكثيرين لأن الموسر فقط هو الذي يستطيع ممارسته.

أما التأقيت فمع ما فيه من تفريط لإقامة مورد دائم إلا أنه في المقابل يفتح الباب أمام كل من يرغب في التوقيف المؤقت؛ لأن المؤبد لا يتيسر للكثيرين ممن يودون عمل البر؛ ولأن الظروف اليوم أصبحت مناسبة وخادمة للوقف المؤقت أكثر منها للوقف المؤبد، ضف لذلك ضعف الوازع الديني لدى كثير من المسلمين حيث لا يمكن لأحد أن يتنازل بسهولة عن أرض أو بيت له على سبيل الوقف المؤبد لكن إذا شجع قد يقبل بوقفه مؤقتاً، فنستغني على مزية التأييد بكثرة الموقوفات المؤقتة وتنوعها، ففتح الباب أمام الواقفين مؤقتاً يساهم في تكثير الموقوفات وتشجيع الواقفين على ذلك، فمزايا الوقف المؤقت كثيرة منها:

✓ اتساع نطاق الوقف المؤقت بحيث شمل كل أنواع الموقوفات كالعقارات والمنقولات والنقود عند من يرى بجواز وقفها والمنافع والحقوق والخدمات³؛ ما أدى إلى كثرتها.

✓ يسمح بممارسة الوقف من أوسع شريحة من المجتمع حيث يمارسه حتى ذوي الإمكانات المتواضعة وكذا المستعد للتخلي عن وقفه مؤبداً أو مؤقتاً.

✓ يسمح باستغلال الأملاك المعطلة والتي لا يحتاجها أصحابها لفترة

³ ماجدة محمود هزاع، الوقف المؤقت، مرجع سابق: ص 15.

فتستغل على سبيل الوقف المؤقت إلى حين يحتاجها فيه أصحابها.

✓ يشجع الناس على الوقف لأنّ أملاكهم ستعود إليهم بعد فترة محدودة.

✓ الوقف المؤقت يفتح الباب لمزاولة أنواع أخرى من الوقف مثل إنشاء مؤسسات وقفية لمنافع الجهد البشري ومؤسسات إعانة الصناعات وتدريبهم وتوجيههم إلى المجالات التي تناسبهم أو مؤسسات وقفية لرعاية الأيتام وكفالتهم أو رعاية اللاجئين ورعاية المرضى والمسنين وقضاء مصالحهم أو الدفاع عن حقوق الإنسان والحيوان¹.

ومن المقاصد المعتمدة في أحكام التبرعات تكثيرها بأن جعل الشارع التوسع في وسائل انعقادها حسب رغبة المتبرعين، من تعميم وتخصيص وتأجيل وتأيد ولما في ذلك من تحقيق لمقاصد عامة وخاصة²، ولأنّ التأقيت من قبيل هذا التوسع، فممنع الوقف المؤقت أو ممنع الواقف من استرجاع أرضه بعد انتهاء المدة بحجة أنّ الوقف صحيح والشرط باطل؛ يؤدي إلى التضييق على المحسنين وإجفال الناس عن أعمال البر والخير³.

ومن خلال هذا الطرح يتبين إلحاح المصلحة في ترجيح القول بالوقف

¹ يوسف إبراهيم، الوقف المؤقت يفتح الباب أمام الفريضة الغائبة: بحث منشور على شبكة الانترنت: (<http://www.masress.com/misrelgdida/23028>) تاريخ الاطلاع: 2016/4/14م.

² محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. (ط:2؛ الأردن: دار النفائس، 1421هـ / 2001م)، ص 488-492.

³ الشيخ حمدون، دراسة تأصيلية لقضايا معاصرة في أحكام الوقف، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة أدرار: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، 2005/2004، ص 50.

المؤقت لأنه أقرب لمقاصد الشريعة وأكثر انسجاماً معها.

ومع أنّ الكثرة من الفقهاء قالت بالتأييد، والقلة فقط قالوا بجواز التأقيت، إلا أنّ رأي هذه القلة أقوى دليلاً وأرجح حجة وأكثر تناغماً مع روح الشريعة ومقاصدها فاستعاضت هذه القلة عن قلة عددها بقوة دليلها¹.

ومما جعلني أرجح قول المالكية في هذه المسألة أسباب كثيرة أذكر منها:

أولاً: لأنّ أحكام الوقف اجتهادية في معظمها ومرنة فتتغير بتغير الزمان والمكان، إضافة إلى أنّ ما ورد في السنة لم ينصص على منع التأقيت في الوقف، ومع أنّ التأييد له مزاياه التي أشرت إليها سابقاً إلا أنّ التأقيت له أيضاً مزاياه الكثيرة التي لا يستوعبها مبدأ التأييد، ففي منع التأقيت تضيق لأبواب الخير وإلزام ما لم يلزم به الشارع الحكيم، فقد جاء في الذخيرة: "وهو من أحسن أبواب القربات - أي الوقف - لما تقدم من الأحاديث وينبغي أن تخفف شروطه"².

ثانياً: إنّ أئمة المذهب المالكي قالوا بجواز التأقيت، وهو قول سديد لا يُستهان به ولهم أدلتهم على ذلك، أما ما ذهب إليه أصحاب القول الآخر من الاستدلال بأوقاف الصحابة والتابعين على اشتراط التأييد، ما هو إلا حكاية وقائع صدر فيها الوقف مؤبداً، ولم ترد في معرض بيان أنّ التأييد أمر لازم في الوقف³، فمنع التأقيت تحكّم لا يبرره نص⁴.

ثالثاً: بالتتبع الدقيق لآراء الفقهاء الواردة في كتبهم المعتمد، أجد أنّ

¹ أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 81.

² أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحق: محمد حجي. ج 6 (لا.ط؛ بيروت: دار الغرب، 1994م)، ص 322.

³ مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الأوقاف، مرجع سابق: ص 49.

⁴ محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق: ص 80.

الكثير منهم ممن منع التأقيت يميزه ضمناً؛ وذلك لأنهم أجازوا وقف المنقولات مثل السلاح والكتب والشجر والعبيد والفرس والمواشي، وهي موقوفات لها عمر محدد، وليست مؤبدة فبمرور الزمن يبلى منها ما يبلى ويموت العبيد والمواشي فأين التأييد في مثل هذه الموقوفات!¹

واعتبر القائلون بالتأييد أن التأييد لا ينخرم بكون الأصل نفسه منتهياً، والحقيقة أن التأييد لا يمكن أبداً أن يدخل على المنقولات ولا على البناء؛ لأن الوقف أمر يتعلق بالأمم والشعوب فمدة تقاس بعمر فرس أو بقاء نسخة كتاب لا تسمى تأييداً أبداً.²

لذلك قالوا بأن وقف المنقولات إنما هو استثناء من الأصل؛ لأنه قد فعل في العصر الأول، أو أنه قد جرت به الأعراف، لكن المنقولات التي يجوز أن يجري فيها الوقف أصبحت كثيرة، بحيث خرجت لكثرتها عن كونها استثناء من الأصل.³

وأصبح للوقف المؤقت اليوم أشكال عدة ونماذج معاصرة لم تكن مألوفة في الماضي وهي في مجموعها أعمال بر تستهدف أغراضاً ذات نفع عام، وفيها من الإحسان ما لا يخفى عن أحد، فلا بد للفقهاء المعاصرين من تنظيمها، ولا يمكن الوقوف منها موقفاً سلبياً، إذ لا يعقل القول فيها بالبطلان أو المنع؛ لأنها داخلة تحت عموم النصوص التي تحث على البر والخير؛ ولأنها تحقق

¹ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص 106.

² المرجع نفسه: ص 106.

³ المرجع نفسه: ص 106.

رابعا: إن الحاجة للوقف المؤقت تصبح أكثر إلحاحا وقت حدوث الأزمات كالمجاعات والأوبئة في بيئة معينة، أو عند حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وحتى عند الحروب، فالوقف المؤقت في هذه الفترات بالذات يصبح ذا أهمية كبرى لأنه يفي بحاجة الشعوب سواء كانت الحاجة للغذاء أو للصحة أو التعليم أو السكن...، ريثما تنهض هذه الشعوب من جديد وتستقر أوضاعها فلهمه الأسباب صار الوقف المؤقت ضرورة لا بد من تعميم العمل به لما فيه من تحقيق للمصلحة العامة والخاصة وفيه من التيسير على الواقفين والمرونة ما غاب في الوقف الدائم.

خلاصة الفصل الأول

- معظم الفقهاء يشترطون التأييد في الوقف وشددوا في ذلك، مما أدى إلى تضيق دائرة الموقوفات بحيث انحصرت في العقار وبعض ما استثنوه من المنقول.
- تشدد الفقهاء في شرط التأييد راجع إلى أن الشارع قصد منه إقامة مصادر دائمة ومستمرة تدبّر دخلاً لتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية للأفراد والمجتمعات في الحاضر والمستقبل.
- القول بالوقف المؤقت لا يصادم أي دليل، بل تعضده مجموعة من الأدلة والأقيسة والقواعد.
- القول بجواز التأقيت يوسّع نطاق الوقف الإسلامي، ويشجع الناس للإقبال على الوقف؛ لأنّ أملاكهم ستعود إليهم بعد مدة محددة، وهذا سيزيد عدد الواقفين مع تنوع هذه الوقفيات.

¹ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق: ص 151.

الفصل الثاني

علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة

الوقف من الناحية الفقهية من المواضيع التي أشبعت بحثاً، ويبقى أمام الباحثين في مجال الأوقاف تناوله من جوانبه الاقتصادية، ولعل من تلك الجوانب دور الوقف في توفير الخدمات العامة وفق متطلباته الحديثة¹.

المبحث الأول: مفاهيم حول الخدمات العامة ووقف الجهد

المبحث الثاني: علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة

¹ عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، بحث منشور في مجلة أوقاف، العدد: 16، السنة التاسعة 1430هـ/2009م، ص 81.

المبحث الأول

مفاهيم حول الخدمات العامة ووقف الجهد

لم يحظ قطاع الخدمات باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، حيث كانوا يعتبرونه قطاع غير منتج ولا يضيف أي قيمة للاقتصاد، وقد فرق آدم سميث¹ (ولد 1723م) بين الإنتاج ذي المخرجات الملموسة مثل الزراعة والتصنيع، وبين الإنتاج ذي المخرجات غير الملموسة مثل جهود الأطباء والمحامين، وقال أن هذه الجهود فاقدة لأي قيمة اقتصادية، لكن جاء بعده ألفرد مارشال² (ولد 1842م) وقال بأن الشخص الذي يقدم خدمة للمستفيد، هو تماما مثل الشخص الذي ينتج سلعة ملموسة، وأضاف مارشال بأن المنتجات الملموسة، ما كانت لتظهر للوجود لو لم تكن هناك سلسلة من الخدمات المنجزة³.

وأصبحت الخدمات اليوم تحتل دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع، وتساهم في رفاهيتهم واستقلالهم وذلك جراء بروز معطيات، وتأثيرات سببها التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل من جهة وكذا التحولات المثيرة في

¹ آدم سميث: اقتصادي ليبرالي، يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي، وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور ثروة الأمم، الذي نشر عام 1776م. وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. ينظر: إيمون باتلر، آدم سميث، ترجمة: علي الحارس. (ط: 1؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص 16-22.

² ألفرد مارشال: اقتصادي بريطاني له كتاب مبادئ الاقتصاد، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد، مثل العرض والطلب المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج، ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث (<http://www.marefa.org/index.php>)، تاريخ التصفح: 2016/05/16م.

³ (<https://ar.wikibooks.org/wiki>)، تاريخ التصفح: 2016/05/04م.

الهيكلية الاقتصادية الدولية من جهة أخرى¹.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات العامة وأهميتها وأنواعها

يتم في هذا المطلب تناول مفاهيم الخدمات والخدمات العامة مع ذكر خصائصها وأهميتها إضافة إلى ذكر أنواعها.

أولا: تعريف الخدمات العامة

1- مفهوم الخدمات: الخدمات جمع خدمة، والخدمة هي أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر وتكون أساسا غير ملموسة، ولا يترتب عنها أي ملكية، أما إنتاجها وتقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس وقد لا يكون².

وتعرّف الخدمات أيضا: بأنها منتج غير ملموس، يقدم فوائد ومنافع مباشرة، للعميل كنتيجة لتطبيق، أو استخدام جهد، أو طاقة بشرية، أو آلية على أشخاص، أو أشياء معينة ومحددة، والخدمة لا يمكن حيازتها أو استهلاكها ماديا³.

2- أما الخدمات العامة: باعتبارها مركبا إضافيا فتعرّف بأنها الحاجات

¹ سفيان عصامي، دور التسويق في الخدمات الصحية "من جهة نظر المستفيدين منها"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006/2005م، ص15.

² محمد ناصر، التسويق الخدمي، دمشق، سوريا الجامعة الافتراضية، السنة الرابعة، نقلا عن كورتل وأرمسترغ، ص03.

³ نور الدين بوعنان، جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: 2007/2006م، ص71.

الضرورية لحفظ حياة الإنسان، وتأمين رفاهيته، والتي يجب توفيرها بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب، والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع، هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات، بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين¹.

ثانيا: خصائص الخدمات²

للخدمات العامة خمس خصائص، تتغير مسميات هذه الخصائص من مرجع لآخر لكن مضمون المسمى واحد.

- 1- غير ملموسة: الأصل في الخدمة أنها غير ملموسة، فلا يمكن تذوقها، أو رؤيتها، أو شمها، أو الإحساس بها، وهي الخاصة التي تميز الخدمة عن السلعة.
- 2- التلازم: أي عدم الانفصال بين إنتاجها واستهلاكها، أي أنها يحدثان في نفس الوقت.
- 3- التباين: التباين في مستوى أدائها من وقت إلى آخر، ومن زبون إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى.
- 4- الفناء: عدم قابليتها للتخزين.

¹ سارة نبيل، مفهوم الخدمة العامة، (<http://www.hrdiscussion.com>)، تاريخ التصفح: 12016/05/16م.

² ينظر: فوزي محيريق، استراتيجيات المزيج التسويقي في المصارف الجزائرية، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، غير منشورة جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: 2003/2002م، ص36. ونور الدين بوعنان، جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء، مرجع سابق: ص50-51. عبد القادر دبون، دور التحسين المستمر في تفعيل الخدمات الصحية، مجلة الباحث، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، العدد: 11، 2012، ص217.

5- عدم الملكية: وذلك لأن العميل يمكنه استعمال الخدمة فقط لمدة معينة، دون امتلاكها كاستعمال غرفة في فندق أو مقعد في طائرة دون امتلاكه.

ثالثا: أهمية الخدمات العامة

تكتسب الخدمات العامة أهميتها من كونها المحرك الأساسي للمجتمع، وعجز الدولة عن توفيرها يؤدي بالشعب إلى غياهب الفقر والعجز والتخلف.

إنّ تلبية الخدمات العامة، كخدمات الأمن والعدالة وخدمات الصحة والتعليم، هي جوهر الحياة بالنسبة للمواطن، وهي مرتكزات التقدم للمجتمع وتوفيرها مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، والخدمات العامة ليست موقوتة بزمن محدد، بل هي عملية دائمة مستمرة، على الدولة تطويرها، وتقديمها للمواطن في أحسن صورة¹.

وبالرغم من أنّ مرافق هذه الخدمات في الغالب هي منظمات غير ربحية، والمواطن لا يتحمل تكاليفها، إلا أنه لا يعني أن الخدمة العمومية دون مردودية اقتصادية؛ لأنّ الاستثمار في الصحة والتعليم والثقافة مثلا يعتبر تنمية للموارد البشرية على مستوى المجتمع كله، ويأتي ثماره في الأجل الطويل، وهذا يتطلب الاهتمام بالتخصيص الأمثل لجميع عناصر المدخلات، لإشباع حاجات المجتمع بأعلى قدر من الكفاءة².

¹ غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية، في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر: منشورات جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ع: 12، جانفي 2016م، ص182.

² دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في الديمقراطية والرشادة، غير منشورة، جامعة متوري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010/2009م. ص66.

رابعاً: أنواع الخدمات العامة¹

تضم الخدمات العامة مجموعة كبيرة وغير متجانسة من الخدمات الجماعية، المنظمة من طرف الدولة ويمكن حصرها في ما يلي:

الخدمات الصناعية والتجارية: مثل خدمة مؤسسة المياه والكهرباء والغاز.
الخدمات الاجتماعية والثقافية: مثل خدمة التمدرس الإلزامي والخدمات الصحية.

الخدمات الإدارية: مثل خدمة الحالة المدنية بالبلديات.

ويمكن أيضاً تصنيف الخدمات من حيث طريقة تحمل تكلفة الخدمة، فتكون على ثلاث أنواع:

خدمة مجانية: تقدم بدون مقابل، وتحمل تكلفتها كلياً الخزينة العمومية للدولة مثل: الأمن العمومي، والإنارة العمومية.

خدمة بالمقابل: ويتحمل تكلفتها كلياً المستفيد منها، مثل خدمات الكهرباء المنزلية، وخدمات الهاتف العمومي، والوثائق برسوم كالجواز والبطاقة.

خدمة مدعمة: ويتحمل تكلفتها جزئياً المستفيد منها، والباقي تدفعه الحكومة كدعم لها، مثل السكن والسلع الاستهلاكية الأساسية كالحليب والخبز.

¹ ينظر: (كمال بغداد، النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستير في قانون المؤسسات، غير منشورة جامعة يوسف بن خدة: كلية الحقوق، الجزائر، 2011/2012م، ص 20-21. وأنواع الخدمات العمومية، دون كاتب

(<http://www.foad8.ufc.dz/cours/administrateur/Management->

publique/section_1/4.html) تاريخ التصفح: 2016/04/24، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الهيئة العامة للتخطيط العمراني الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات لجمهورية مصر العربية، ص 7).



عنوان الشكل رقم (01): التصنيف الوظيفي للخدمات

المصدر: دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات¹

¹ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات، مرجع سابق: ص8، ومنى حمدي السعدي تأثيرات العوامل المختلفة على التخطيط والتصميم في مناطق الخدمات الثقافية والتعليمية والدينية، ص4.

المطلب الثاني: أخلاقيات تقديم الخدمة العمومية والخدمة الوقفية

للخدمات العمومية التي توفرها الدولة أخلاقيات ومبادئ متعددة، هل هي موجودة في الخدمات التي يوفرها الوقف الإسلامي؟

أولاً: استمرارية الخدمة: أي أن الخدمة العامة يجب أن تُوفّر، مهما كان الثمن، ومهما تغيرت الظروف¹.

وهذا المبدأ محقق في نظام الوقف من خلال عاملين هما:

1- عامل التأبيد: لأن الوقف كما ورد في الحديث، لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وهذا يضمن استمرارية الخدمات التي يقدمها الوقف، وقد تقرر لدى الفقهاء، أن من أهم مصارف الوقف هو الإنفاق على صيانتها، حتى يستمر الوقف لأطول فترة ممكنة².

2- عامل الاستبدال: أي إمكانية استبدال الوقف عند خرابه بمثله، أو بما هو أفضل منه، وهذا العامل يدخل أيضاً في عامل التأبيد، حيث يمكن للوقف في حالات التلف استبداله بغيره، حتى يتأتى الغرض منه، ويستمر فلا يكون التلف سبب في انتهاء الوقف³.

لكن هناك سؤال مُلح يطرح نفسه وهو: إن عامل التأبيد غائب في الوقف

¹ عبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006/2007م، ص59.

² عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص88.

³ نفس المرجع: ص88.

المؤقت، فكيف يمكن أن تتحقق هذه الاستمرارية مع التأقيت؟ يمكن أن يكون الجواب كالآتي:

يتحقق التأييد في الوقف المؤقت كما أشرت في كونه أثناء مدة الوقف، لا يحق استرجاعه أو ميراثه، أو بيعه، أو تداوله، بأي صفة حتى نهاية مدة الوقف، فشأنه شأن الوقف المؤبد، غير أن مدته محدودة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن التأييد حتى في الوقف المؤبد هو متحقق نسبيا وإلا فلن يستمر مادامت السموات والأرض، وربما تحقق هذا التأييد النسبي في الوقف المؤقت؛ وذلك من خلال التسيير الحسن للمؤسسة الوقفية من طرف القائمين عليها إذ تستطيع المؤسسة بحسن تسييرها التنسيق بين مجموعة من الواقفين مؤقتا من خلال تجانس نوع الوقفية بحيث تضمن ترتيبهم واحدا بعد الآخر، فلو كان عدد الواقفين خمسة مثلا وكل منهم تبرع بوقفه لخمس سنوات مثلا، أو وقف دفع بدل الإيجار مدة خمس سنوات، فستضمن المؤسسة وقف لمدة خمسة وعشرين سنة، وستجد العديد من الواقفين خلال هذه المدة ليوقفوا مستقبلا.

ولتجاوز دعوى أن الوقف المؤقت مورد متذبذب وغير ثابت، ولا يمكن الاعتماد عليه كأداة للتمويل، أو توفير وتحسين الخدمات، يمكن القول أن على مؤسسة الوقف أن تحدد أقل مدة للوقف فتجعله سنة مثلا، فتضمن أن أي مورد يأتيها هو ثابت لمدة أقلها سنة، وتتجاوز المؤسسة مسألة تذبذب موارد الوقف المؤقت، ويتسنى لها أن تعد برامجها ومشاريعها بإحكام.

ثانيا: المساواة: وذلك من ناحيتين: الأولى المساواة في الحصول على الخدمة لكل المواطنين، والثانية المساواة في مستوى ونوعية الخدمة لكل

وهذا المبدأ محقق في نظام الوقف الخيري، فسواء كان الوقف مما له غلة، أو كان على شكل منفعة فتكون الاستفادة بالتساوي بين الموقوف عليهم ذكورا وإناث، كبارا وصغارا، رؤساء ومرؤوسين.

ثالثا: حيادية الخدمة العامة: وهذا المبدأ امتداد لمبدأ المساواة، فيفرض على موظفي الخدمات العمومية أن لا يخضعوا أي مستخدم للخدمة إلى أي تفرقة بناء على رأيه السياسي، أو اعتقاده الديني، أو اختياره الفلسفي أو غير ذلك² ولعل هذا المبدأ يظهر جليا في الوقف المطلق: فإذا وقف الواقف وقفا مطلقا، فلم يعين مصرفا للوقف بأن قال: هذه الدار وقف، فإن ذلك يصح عند الإمام مالك³.

رابعا: التحول والتكيف: أي أن للسلطة العامة إمكانية وواجب تعديل أو تنظيم الخدمة، لتكيف مع الاحتياجات والظروف الجديدة، فلا يحق لأي كان أن يمنع هذا التعديل، وتطبيق هذا المبدأ لا يتم بدون إثارة مشاكل، لأن

¹ ينظر: رشيد لبعل، الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة، مذكرة ماستر في القانون الإداري، غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2013/2014م، ص 13-14. وعبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص 87. وعبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، مرجع سابق: ص 59.

² رشيد لبعل، الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة، مرجع سابق: 13. وبوزيان عليان، مبدأ الحياد في المرافق العمومية بين النص والتطبيق، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول تحت عنوان: المرفق العمومي في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة المواطن. ص 29. وعبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص 87.

³ السيد سابق، فقه السنة. ج3(ط:3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1397هـ/1977م)، ص 526.

اتجاه التغيير يتيح مجالاً للجدال، خاصة عند ذكر مسائل متعلقة بالربحية التي يرفضها مناصرو الخدمة العامة، ومن ناحية أخرى تنفيذ هذه التعديلات لا يسهل فرضه في مواجهة بعض الردود النقابية¹.

يظهر هذا المبدأ من خلال الوقف على توفير السلع والخدمات العمومية، وكذلك التمويل لمختلف المجالات فالمتبع لتاريخ الوقف الإسلامي، يجد أن المسلمين اجتهدوا في إيجاد مجالات جديدة للوقف كلما دعت الضرورة إلى ذلك².

ويظهر أيضاً من خلال جواز تصرف الناظر بما يراه مصلحة للوقف، فيعمل الناظر كل ما في وسعه من أجل تحقيق مصلحة الوقف، ومنفعة الموقوف عليهم مراعيًا في ذلك شروط الواقف المعتمدة شرعاً، والاجتهاد في تنمية الوقف وصرفه في جهاته من عمارة، وإصلاح، وإعطاء لمستحق³.

إضافة إلى إمكانية تصرف الحاكم في الوقف بدون أمر الناظر الشرعي الخاص، فإذا تعدى هذا الأخير، فللحاكم أن يعترض عليه إذا خرج عما هو

¹ رشيد لعل، الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة، مرجع سابق: 14. وعبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص 87. وعبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، مرجع سابق: ص 59.

² عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص 87.

³ ينظر: منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع. ج 4 (لا. ط؛ لا. م: دار الكتب العلمية، د. ت)، ص 268. وعبد الستار أبوغدة وحسين حسين شحاته، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف. (ط: 2؛ الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 1435هـ/2014م)، ص 221.

واجب عليه¹.

وأستطيع القول أن هذا المبدأ يتجسد أيضا في الوقف، من خلال إمكانية استبداله ليس فقط عند خرابه، بل حتى عند انتهاء غرض الوقف، فلو وقف واقف مسجدا في قرية واستغنت القرية بمسجد آخر بني حديثا وانتهت الحاجة إلى هذا الأخير، اتخذ مدرسة مثلا أو مأوى للمشردين أو غير ذلك، فمرونة الوقف كفيلة بأن تجعله يتكيف مع الظروف والحاجات المستجدة².

صور من وقف الخدمات المؤقتة: يمكن أن يتخذ وقف الخدمة صورا كثيرة، كخدمات النقل، أو شحن المصاحف، والكتب العلمية مجانا إلى المساجد، والمكتبات، سواء كان النقل من شركات الطيران أو الخطوط البحرية، أو السكك الحديدية، ومؤسسات النقل البري، ومؤسسات البريد، ويستفيد أيضا من خدمات النقل، أشخاص معينين كالشيوخ والمرضى والمعاقين والحوامل وكل ذلك لفترة معينة³.

يمكن أيضا وقف اشتراك بالنوادي الرياضية لفترة مؤقتة، والأماكن الترفيهية، ودخول حدائق التسلية، ودور الألعاب، والسينما، والمكتبات الخاصة، ويكون ذلك أيضا لأشخاص معينين، كأطفال الميتم، ودور العجزة، ومرضى السكري، وذوي الاحتياجات الخاصة⁴.

¹ عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص 89.

² ينظر: ابن قدامة، المغني، مرجع سابق: ج 6، ص 29.

³ منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع السابق: 188.

⁴ المرجع نفسه: 189.

المطلب الثالث: مفاهيم حول وقف الجهد والعمل التطوعي

يحتل العمل الخيري والتطوعي، منزلة كبيرة في عقيدة المسلم، حيث يمثل موردا مهما للمثوبة والأجر، وجاءت نصوص الشريعة الإسلامية تحث عليه، وأعدت للمساهمين فيه الجزاء العظيم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 158).

أصبح العمل التطوعي أحد المقومات الأساسية للتنمية الشاملة، وبات يحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات المتقدمة، حيث يشكل الثورة التنظيمية العالمية، وقد واكب ذلك إعادة صياغة الدور التنموي للمنظمات الخيرية والتطوعية، باعتبارها مدخلا مهما لمعالجة إشكالات النظام الرأسمالي، وقد زادت مستويات التطوع بالوقت عبر العالم، وسجلت أرقاما قياسية في العالم المتقدم، حيث شارك أكثر من 61 مليون أمريكي؛ وأظهرت التقارير الإحصائية أن 44٪ من الأمريكيين، انخرطوا في أعمال خيرية، كما انخرط أكثر من 3.3 مليون طالب جامعي في الأنشطة التطوعية لعام 2005م ويتنظم في هذا القطاع قرابة 10 ملايين موظف بصفة دائمة، إضافة إلى 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثة، بواقع 5 ساعات عمل أسبوعيا في جميع التخصصات، ويعتبر القطاع الثالث أكبر صاحب عمل في أمريكا¹.

¹ كمال منصور، الوقف المؤقت لتفعيل دور الشباب الجامعي في مجالات الخدمات التطوعية في الحج والعمرة، مجلة أوقاف الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ع: 26، 1435هـ/2014، ص48.

أما في كندا فقد بلغ عدد المتطوعين بوقتهم أكثر من 27٪ من أفراد المجتمع، مارسوا العمل التطوعي من خلال إحدى الجمعيات العاملة في هذا القطاع، في حين بلغ معدل التطوع الفردي بالوقت والجهد 162 ساعة عمل في السنة، وهو ما يمثل في المحصلة ما يزيد عن نصف مليون ساعة عمل سنويا¹.

في مقابل هذا الثراء والتوسع الهائل في التجربة التطوعية في الغرب، تعاني مجتمعاتنا العربية والإسلامية من ضعف النشاط التطوعي كسلوك اجتماعي، وثقافة إنسانية حضارية، وبالرغم من امتلاكنا لخزان معتبر من الطاقة البشرية، ورصيد من التقاليد التطوعية، والممارسة الاجتماعية التاريخية للنشاط الخيري والتطوعي؛ إلا أن مجتمعاتنا العربية والإسلامية تعتبر مقارنة بغيرها من المجتمعات خاملة، في مجال النشاط التطوعي، وأن ما تم إنجازه في هذا المجال يظل ضئيلا جدا بالنسبة لما ينبغي ولما هو مطلوب منها إنجازه، أما التطوع في الوسط الجامعي فهو يعاني من عزوف الشباب عن الانخراط فيه، وغياب الوعي التطوعي في الوسط الجامعي².

أولا: مفهوم وقف الجهد والعمل التطوعي

لا يفرق الكثيرون بين وقف الجهد والعمل التطوعي لكن مع انتشار هذه النشاطات وتفشيها بدأ يظهر شيء من التخصص في تقسيماته وتسمياته،

¹ كمال منصور، الوقف المؤقت لتنفيذ دور الشباب الجامعي في مجالات الخدمات التطوعية في الحج والعمرة، مرجع سابق: ص 49.

² المرجع نفسه: ص 49

فأصبحت هناك بعض الفروق بين العمل التطوعي ووقف الجهد، وفي هذا الصدد سأتناول العبارتين بمعنى واحد وإن أردت بيان الفرق بينهما أقول أن الأصل في المتطوع غير متخصص فيما تطوع فيه، أما واقف الجهد يكون متخصص كالطبيب أو المهندس فيقف خبرته أو مهارته المتخصصة، إضافة إلى أن وقف الجهد فيه حسب الواقف لنفسه في زمن محدد لإنجاز هذا العمل، بخلاف صاحب التطوع فهو حر حتى عند شروعه في العمل، كما أن نية الوقف تختلف عن نية مجرد التطوع¹.

وقف الجهد هو حبس مؤقت لجهد الإنسان اليدوي أو العقلي؛ المؤدّي إلى إيجاد منفعة شرعية والذي يظهر بشكل انفرادي أو من خلال مشروع، على جهات البر².

والعمل التطوعي: هو عمل اجتماعي إرادي غير ربحي، يتقدم به الفرد طوعاً بدون مقابل مادي مُنطلقاً من قناعاته الشخصية، ومبادئه الخاصة، مدفوعاً باحتياجات مجتمعه بشكل عام، في أي مكان وزمان³.

فالتطوع يتضمن جهوداً إنسانية تبذل من أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية، ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي، سواء كان هذا

¹ نورة سعد، الوقف المؤقت، مفهومه، نطاقه، مستجداته، رسالة ماجستير في تخصص الفقه المعاصر، غير منشورة، جامعة حمد بن خليفة، كلية الدراسات الإسلامية، قطر، 2013/2014م، ص: 116.

² حسن الرفاعي، وقف العمل المؤقت في الفقه الإسلامي، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، كلية الإدارة والأعمال الإسلامية، بيروت لبنان، ص 16.

³ مجلة خطوة، جدة، العدد: 02، يوليو 2013، ص 7.

الدافع شعورياً أو لا شعورياً، ولا يهدف المتطوع لتحقيق مقابل مادي، أو ربح خاص، بل لاكتساب الأجر والثواب وشعور بالانتماء إلى المجتمع، وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة¹.

لذلك أصبحت الحاجة ماسة لتفعيل ونشر حركة العمل التطوعي في المجتمع، وزيادة أعداد الناشطين فيه؛ لأنه مجال حيوي يسرّع عجلة النمو، والتقدم في الكثير من المجالات، وتعبير المشاركة الفاعلة في العمل التطوعي في أي مجتمع على مدى الوعي والنضج والرشد الذي وصل إليه ذلك المجتمع، فتنمو حركة العمل التطوعي تساهم بصورة حيوية في النهوض بالمجتمعات، وتنمية الطاقات والكفاءات الموجودة فيها، بما يخدم مسار التقدم والتطور والنمو².

ويكون وقف العمل المؤقت على نوعين³:

1- الوقف المؤقت للعمل الانفرادي: وهو الذي يقوم به صاحب الحرفة، أو صاحب المهنة من تلقاء نفسه، كأن يخصص الطبيب يوم الجمعة من كل أسبوع لمعالجة المرضى الفقراء.

2- الوقف المؤقت للعمل الجماعي: والذي يظهر من خلال مشروع، وهو الذي يقوم به صاحب المؤسسة، أو أعضاء الشركة، كأن تقوم مؤسسة لصيانة

¹ رندة محمد زينو، العمل التطوعي في السنة النبوية "دراسة موضوعية"، رسالة ماجستير في الحديث وعلومه، غير منشورة، الجامعة الإسلامية: كلية أصول الدين، غزة، 1428هـ/2007م، ص14.

² عبد الله أحمد اليوسف، ثقافة العمل التطوعي. (ط: 1؛ لا.م. 1426هـ/2005م) ص7.

³ حسن الرفاعي، وقف العمل المؤقت في الفقه الإسلامي، مرجع سابق: ص16.

السيارات بتوقيع اتفاق مع مؤسسة تربوية وقفية لصيانة سياراتها، أو عربات نقل تلاميذها لمدة سنة أو أكثر، حسب لوجه الله تعالى.

إن كثرة عدد المتطوعين بالجهد مع إيجابيتها ستؤدي إلى فوضى وعشوائية، إن لم تنظم وتقن بالصورة المطلوبة، والتي يحتاج إليها المجتمع، فهذه الجهود المتراكمة مع كثرتها لن تكون فعالة لكن إن تم تسييرها وترشيدها حصل المطلوب فلا بد من مؤسسة وقفية تنظم وتسير هذه الجهود حتى يتم استغلالها والاستفادة منها بشكل كامل.

ثانيا: مزايا وقف الجهد¹:

لهذا النوع من الأوقاف مزايا عديدة وكونه حديث العهد بشكله المؤسسي، جعل منه مجالا جيدا وخصبا لاستحداث أنواع جديدة ومبتكرة من العمل التطوعي، ولعل من أهم مزاياه ما يأتي:

1- المرونة: يتمتع وقف الجهد بالمرونة بحيث يمكن التحكم فيه وتكييفه مع الظروف والأحوال والأوقات والحاجات خاصة حال الأزمات والكوارث والاحتياجات المجتمعية العاجلة كمحو الأمية مثلا.

2- الفاعلية: لأن الجهود المقدمة سيكون من بينها أطباء، وأساتذة، ومهندسين، ومهنيين وخبراء، ومدربين من ذوي الشهادات، والخبرات، والكفاءات، التي يحتاجها المجتمع للسير نحو الأمام، فلو كانت هذه الطاقات تحت تصرف المجتمع، وتم تسييرها بحكمة حصلت قفزات نوعية في هذا المجتمع وسبق غيره؛ لأن أسباب تخلف المجتمعات في أغلب الأحيان

¹ رؤية اجتهادية من الطالبة صاحبة البحث.

لا تكون مادية، إنما التخلف نتيجة لسوء تسيير الموارد المتاحة، سواء كانت هذه الموارد كثيرة أو قليلة.

3- الجودة: الخدمة المقدمة أو الجهد المبذول نوعي؛ ذلك أنه ناتج عن رغبة وإرادة من الواقف دون إلزام من أي جهة، فهو يبتغي الأجر ومساعدة الآخرين، لذلك سيسعى لبذل وتقديم أحسن ما عنده، ومما سيزيد من جودة هذه الخدمات المقدمة، هو تكوين وتدريب هذه الطاقات ورفع مستوى مهاراتها.

4- الوفرة: وقف جزء من الوقت لأداء مهمة أو لتقديم جهد معين، أمر لا يتطلب الكثير من هؤلاء المتطوعين، فسيسهل على كل منهم تحديد ساعات معينة في نهاية الأسبوع مثلاً للقيام بمهمة ما، بصفة جماعية أو فردية، فلو تحتضن الجامعة مثلاً مشروع محو الأمية وتعرض على طلابها تعليم الأميين الكتابة والقراءة، لما بقي في تلك المنطقة غير متعلم ولما لا تُجعل لهم جوائز تحفيزية ووقفية للطلبة المتطوعين أو للمتعلمين، حتى يزيد عدد المقبلين.

5- التنوع: "لا يأخذ العمل التطوعي صورة واحدة نمطية، بل تتعدد صورته وأشكاله بحسب حاجة الناس ومطالبهم وبحسب قدرة فاعل الخير وإمكاناته"¹، وقد يكون هذا التنوع في خبرات ومهارات المتطوعين وكفاءاتهم، أو في الأعمار والفئات، شباب وكهول ونساء... فكثرة العدد بالضرورة ستؤدي إلى تنوع هذه الخبرات.

¹ كمال منصور، الوقف المؤقت لتفعيل دور الشباب، مرجع سابق: ص 56.

ثالثا: أهمية العمل التطوعي في النهوض بالمجتمع¹:

لا يوجد مجتمع ليس بحاجة للعمل التطوعي، فمهما بلغ من التطور والتقدم، تبقى حاجته لذلك مستمرة، بل كلما تقدم المجتمع وازداد وعيا، زاد إقباله على الأعمال التطوعية؛ لأن العمل التطوعي حاجة إنسانية، ورغبة غريزية، تدفع الإنسان لفعلها ليشعر بالانتماء والهوية، وقد رتب ماسلو² الحاجة للانتماء في المرتبة الثالثة في هرم الحاجات؛ ذلك لأنه يصعب على الإنسان أن يعيش بدون انتماء، وألخص أهمية العمل التطوعي في نقاط هي:

- ✓ المتطوعون يقدمون خدمات مجانية للمجتمع، وما كان سيصرف كمقابل لهذه الخدمات يصرّف في خدمات أخرى لا يوفرها العمل التطوعي، فيحقق المجتمع نموا وتطورا ذاتيا في هذا الجانب.
- ✓ جودة الخدمات المقدمة، لأنها نابعة من رغبة حرة دون أي إلزام.
- ✓ التطوع يؤسس لمجتمع المواطنة.
- ✓ الدور التطوعي دور تدعيمي وتكميلي لأدوار المؤسسات الاجتماعية، ودور أساسي لتحقيق خطط التنمية الشاملة.

¹ هشام الروبي، التطوع وإدارة المتطوعين، مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، 2013، ص 12-13. ومحمد عبد الحميد مظاهري، واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة طيبة، العدد: 04، 1427هـ. ص 198.

² إبراهيم ماسلو، عالم أمريكي ولد في 01/04/1908م اشتهر بنظريته تدرج الحاجات، ويفترض ماسلو أن الحاجات الإنسانية تنظم في تدرج هرمي متصاعد من حيث الأولوية، فعندما تشبع الحاجات الأكثر أولوية وإلحاحا، تبرز الحاجات التالية وتطلب الإشباع أيضا، وهكذا حتى نصل إلى قمة الهرم. ينظر: عبد الكريم غريب، المعجم في أعلام التربية والعلوم الإنسانية. (ط: 1، المغرب: منشورات عالم التربية، 1428هـ/2007م)، ص 185.

✓ تعمل انتشار ثقافة التطوع على إذابة الفوارق الاجتماعية، حيث يشعر كل مواطن -مهما كانت حالته المادية والاجتماعية- أنه يساهم بدوره في بناء وتنمية مجتمعه، ويصبح المجتمع والمتطوعين أكثر إدراكا لحجم المشاكل والاحتياجات، وحجم الإمكانيات المتاحة، مما يؤدي إلى بزوغ أفكار جديدة لربط الموارد والفرص مع الاحتياجات.

✓ ينطلق الإنسان المتطوع من إحساس بالمسؤولية تجاه محيطه الإنساني والمكاني، ومع اتساع رقعته يشمل كل ميادين الحياة وتظهر أرقى أشكال التكامل الإنساني.

✓ التطوع يزيد من قدرة الإنسان على التفاعل والتواصل مع الآخرين، ويحد من النزوع إلى الفردية وينمّي الحس الاجتماعي لدى المتطوع، ويجعل المجتمع أكثر ثقة بأبنائه، وأكثر اطمئنانا بمستقبله.

✓ يخفف التطوع من الشعور باليأس، والإحباط النفسي والنقص الاجتماعي، ويرفع الثقة بالنفس على إحداث تغيير ايجابي في المجتمع.
✓ يحد العمل التطوعي من النزعة المادية ويرفع قيمة العمل والتعاون والإحساس بالآخرين.

✓ يتيح للمتطوع تعلم مهارات جديدة أو تنمية مهارات يمتلكها.
✓ يتيح العمل التطوعي مجالاً للتعرف عن كثب على المجتمع والتفاعل مع قضاياها¹.

¹ هشام الروبي، التطوع وإدارة المتطوعين، مرجع سابق: 13. ومحمد عبد الحميد مظاهري، واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق: ص 198

المبحث الثاني الوقف المؤقت وتوفير الخدمات العامة

في ظل ما تعانيه العديد من المجتمعات الإسلامية في الوقت الراهن من قلة الإمكانيات، وكثير من المشكلات التي تعوق طريقها نحو التنمية كالفقر والجهل والمرض والتخلف، تبرز من جديد أهمية نظام الوقف في توفير عنصر ضروري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وهو ما يعرف بالخدمات العامة¹.

المطلب الأول: أهمية خدمات التعليم والصحة

سأقتصر في دراستي هذه على التعليم والصحة كنموذجين للدراسة، باعتبارهما أسس وأركان التنمية الاجتماعية، وإذا تم القضاء على المشاكل في هذين القطاعين هانت بقية المشاكل؛ لأن كل أسباب التخلف تعود بشكل أو بآخر للجهل والمرض.

يعتبر التعليم والصحة من أهم المرافق العامة، التي تساعد المجتمع في دعم عملية التنمية، لينهض بأفراده، لمواكبة السير المتسارع للأحداث في عالم اليوم.

أولاً: التعليم

يعد التعليم أحد الخدمات التي اضطلع الوقف تاريخياً بالنصيب الأكبر من دعمها، ليمنح العلم وطلابه قدراً من الاستقلالية، والحرية غير المسبوقة في العالم، ويربي أجيالاً من الفاعلين الاجتماعيين على البذل والعطاء، ويشهد تراجع الكتابات كمنظومة تربوية وثقافية متكاملة بتدهور الدور التعليمي

¹ عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مرجع سابق: ص 80.

للوقف، ويبدو واضحا أنه مع تراجع علاقة الوقف بالتعليم تدهور كلاهما، فلا عاد للتعليم جودته واستقلالته وحريته، ولا بات للوقف تأثيرا حضاريا ملموسا، والأهم من ذلك أن رسالة المجتمع قد تآكلت باتجاه الفردية وغياب المسؤولية الاجتماعية ولذلك أصبح من الضروري استرجاع العلاقة الوثيقة بين الوقف والتعليم¹.

وقد أسهم الوقف بشكل كبير في نشر العلم، وكان وراء الإنجازات العلمية والحضارية التي شهدها العالم الإسلامي في عصره الوسيط، كان ذلك عن طريق مرافق التعليم والعلم التي كانت تغذى من الوقف، ومن أهم هذه المرافق، المساجد التي كانت ولا تزال مركز إشعاع علمي وما من علم انتشر قبل إنشاء المدارس الرسمية إلا خرج من المساجد أولا فمسجد البصرة ومسجد الكوفة والمسجد الحرام ومسجد قرطبة والجامع الأموي ومسجد عمرو ابن العاص وغيرها كلها مراكز للعلم والتعليم، وبلغ التقدم العلمي في بعض المساجد أنها أصبحت جامعات كجامع قرطبة والجامع الأزهر وجامع القرويين وجامع الزيتونة، وكانت الأوقاف تشكل المورد المالي لهذه المساجد، وهناك بعض المدارس والكتاتيب التي كانت تلحق بالمساجد ويتم تمويلها بأموال الوقف².

¹ ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، إحياء نظام الوقف في مصر "قراءة في النماذج العالمية"، مركز جون جرهارت للتعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، ص 2.

² حسن مؤنس، المساجد، عالم المعرفة (لا.ط؛ الكويت، 1981م)، ص 140-180. و محمد القطري، الجامعات الإسلامية ودرها في مسيرة الفكر التربوي. (لا.ط؛ القاهرة د.ت)، ص 70-125. وحياة عبيد، أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث العلمي، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، الجزائر 2013/2014م، ص 377-378.

أما المدارس فقد انتشرت عبر العالم الإسلامي انتشاراً مذهلاً سواء ملحقة بمسجد أو مستقلة عنه، وكان الوقف هو المورد الأساسي لهذه المدارس، بمعنى أن التعليم في العالم الإسلامي منذ إنشاء المدارس كان مديناً للوقف، ولولا الوقف وخصوصاً في العصر المملوكي ما كان بالإمكان أن تقوم قائمة للمدارس، ولم يقتصر الوقف على عملية التعليم، وبناء المدارس، وتوفير المدرسين فقط، بل تعداه إلى مراعاة احتياجات الطلاب من كتب، وحب، وورق، بل وخبز وأضحية ولباس¹.

ثانياً: الصحة

من المتفق عليه عالمياً أن الصحة العامة للإنسان هي قيمة مهمة، يتم الالتفات إليها في أغلب البرامج التنموية، فالصحة الجيدة تعزز التنمية الاجتماعية والإنتاجية والاقتصادية، وهدف توفير الرعاية الصحية للأفراد، رغم كونه جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة وأنه مصب اهتمام لكل الجهات إلا أنه ظل يعاني من تدني في المستوى العام، ولا تزال مقارنة مؤسسات المجتمع المدني لمفهوم الرعاية الصحية من ناحية تنمية قاصرة وفي بداياتها².

اهتمت الأوقاف في وقتنا الحالي بالرعاية الصحية من منطلق حفظ النفس، فاعتنت بتأسيس المستشفيات والعيادات الطبية التي تقدم العلاج المناسب للفقراء والمحتاجين، متميزة عن المشافي الحكومية والتجارية بالطابع

¹ محمد محمد الأمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر. (ط: 1؛ القاهرة: دار النهضة العربية، 1980م)، ص 163-164. وحياة ناصر الحجي، صور من الحضارة العربية الإسلامية. (ط: 1؛ الكويت: دار القلم، 1412هـ/1992م)، ص 220.

² مجلة خطوة، مرجع سابق: ص 7.

الإنساني الرسالي في التعامل مع المرضى، وتحقيق الكفاية المادية للأطباء والعاملين في المستشفيات¹.

نشأت البيمارستانات* والمستشفيات عبر مراحل الحضارة الإسلامية على أسس وقفية، حيث كانت تقدم للمرضى العناية الطبية، وفق تنظيم دقيق لفت أنظار زوارها، فبالإضافة للدواء والأكل والشرب، امتدت خدمات هذه البيمارستانات لتشمل الاهتمام بالمرضى، حتى بعد خروجه منها وكفالة معيشته حتى يياشر عمله، ومن البيمارستانات المشهورة، البيمارستان العضدي ببغداد والنوري بدمشق، والمنصوري بالقاهرة وبيمارستان مراکش².

وفي هذا السياق فإن إدماج العطاء الوقفي في مصادر تمويل هذه الخدمات، وتنظيم الأطر القانونية، والإجراءات الإدارية، يعد ضرورة في الوقت الراهن، ولا يقتصر الأمر على تلقي المؤسسات التعليمية، والصحية التمويل الوقفي، بل يمتد إلى تقديمها دعماً فنياً، واستشارياً للمؤسسات الوقفية³.

سيكون التركيز في هذا المبحث على ثلاث أنواع من الموقوفات مؤقّتا وهي: وقف الجهد أو ما يسمى بالعمل التطوعي، ووقف النقود، ووقف

¹ ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، إحياء نظام الوقف في مصر مرجع سابق: ص 2.
* البيمارستانات: هي كلمة فارسية مكونة من شقين: بيار بمعنى مريض وستان بمعنى مكان أي مكان المريض وتقال أيضا مارستان ينظر: أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام. (ط: 2؛ بيروت: دار الرائد العربي، 1401هـ/1981م) ص 4. وحياء عبيد، أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث العلمي، مرجع سابق: ص 404-405-406.

² أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، مرجع سابق: ص 190-197. ومن أبرز السلاطين الذين اهتموا بإنشاء البيمارستانات السلطان قلاوون، ونور الدين زنكي والمقتدر.

³ ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، إحياء نظام الوقف في مصر، مرجع سابق: ص 8.

كما سيكون هناك شيء من التداخل بين هذه المطالب، باعتبار أن نموذجي الدراسة -التعليم والصحة- سيطبقان على كل المطالب، بالنسبة لوقف الجهد، وكذا وقف النقود، ووقف الأصول والأعيان.

المطلب الثاني: الوقف المؤقت للجهد وتوفير الخدمات العامة

يمكن أن أصيغ هذا العنوان في شكل سؤال، يكون جوابه ما سيأتي في هذا المطلب، أما السؤال فهو كالاتي: كيف يساهم الوقف المؤقت للجهد في توفير الخدمات وتحسينها؟ لذلك سأتطرق لبعض صيغ الوقف المؤقت للجهد، للاستفادة منه في تحسين عملية التعليم والصحة وتوفير ما ليس متوفر، وسأسرد هذه الصيغ في شكل نقاط، مع محاولة بيان كيفية تطبيق كل صيغة.

أولاً: الوقف المؤقت للجهد وتوفير خدمات التعليم

1- مشروع محو الأمية:¹

واقع الأمية في البلاد العربية واقع مزري، تشي به كل مظاهر المجتمع، حيث صرّحت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خطورة هذه الظاهرة التي لا تزال متفشية في العالم العربي فقد بلغ عدد الأميين قرابة 100 مليون نسمة.

وأشارت البيانات الإحصائية إلى أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد عن 15 عام بلغ قرابة 97,5 مليون، ومعدل الأمية في المنطقة وصل إلى

¹ (<http://www.projects-alecso.org/>) تاريخ التصفح: 2016/05/20م

27.7٪ من مجموع السكان، وتوضح هذه الأرقام أن هناك 75 مليون شخص أمي في العالم العربي، تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عاما، وتمثل النساء نسبة 46.5٪ منها، أما الأطفال فأكثر من 6 ملايين طفل خارج مقاعد الدراسة.

وأضافت المنظمة أنه بالرغم من الجهود المبذولة، لم يرتق ملف الأمية إلى مستوى الأهمية المطلوب، وأن محاربة الأمية يجب أن تتركز على تعميم وإلزامية التعليم الأساسي، وتنظيم حملات مكثفة بالمناطق التي تكثر فيها الأمية¹، ولا يحل هذه المشكلة في وقت قياسي إلا العمل التطوعي المنظم والمؤسس، فمن هذا الواقع نستقي أهمية العمل التطوعي، وحلوله الناجعة في القضاء على هذه النوعية من المشاكل في وقت قياسي وبجودة فريدة.

وكمشروع تطوعي لمحاولة حل هذه المشكلة، تشجيع الطلبة الجامعيين على التطوع، وذلك بوقف ساعات عمل خلال العطلة الصيفية، لتعليم الأميين من الرجال والنساء، وكذا الأطفال المتسربين من المدارس، ويكون العمل بإشراف خبير في الأعمال التطوعية، وبعد حصص من التدريب على العمل التطوعي، أخذ على سبيل المثال جامعة متوسطة الحجم تضم 20440 طالب -كجامعة الوادي-² على فرض أن ثلث هؤلاء الطلبة تبرعوا، أي 6813 طالب، فلو تطوع كل منهم بـ5 ساعات أسبوعيا لمدة أربعة أشهر وهي مدة العطلة الصيفية.

¹ المرجع السابق.

² عدد طلبة جامعة الوادي لسنة: 2016م مأخوذ من موقع الجامعة على شبكة الانترنت (<http://www.univ-eloued.dz/index.php/component/content/article/8-c-universite/1206>) تاريخ التصفح: 2016/05/14م.

معناه: 5 ساعات \times 16 أسبوعا = 80 ساعة

و80 ساعة \times 6813 طالب = 545040 ساعة

ومتوسط الأجر لساعة عمل المعلم في الجزائر هو 450 دج¹ أي حوالي:
\$4.09 بسعر الدولار اليوم².

أي: 450 دج \times 545040 ساعة = 245268000 دج، أي أكثر من
24 مليار سنتيم.
وأكثر من: 2 مليون دولار أمريكي.

فستوفر الحكومة ما قدره: 24 مليار سنتيم، كان سيصرف لأداء هذه الخدمات التي أدت تطوعا، وستوفر ميزانية الدولة سنويا هذا المبلغ، هذا فقط إذا تبرع ثلث طلبة جامعة واحدة، فما بالك إذا تبرع ثلث عدد طلاب كل الجامعات في الجزائر، فلا شك أنه سيقضى على ظاهرة الأمية والتي نسبتها في الجزائر 14٪ من مجموع السكان³، ولأنّ وقف الجهد يتمتع بالمرونة والفاعلية كما قلت يمكن بكل بساطة توجيه هذه الجهود للقيام بأعمال أخرى، فبهذا المفهوم تكون الإضافة التي يتيحها الوقف المؤقت، وبهذه الكيفية تظهر أهميته في توفير الخدمات وتحسينها.

¹ حسب متوسط أجر المعلم في مرحلة الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، من خلال الراتب وعدد ساعات التدريس، وثائق كشف الرواتب للمراحل الثلاثة ملحقه في آخر البحث.

² . <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm> موقع البنك المركزي الجزائري، تاريخ التصفح: 2016/05/22.

³ مقال منشور على شبكة الانترنت: (<http://www.aps.dz/ar/societe>) تاريخ الاطلاع 2016/05/13.

2- تحقيق الكتب المخطوطة: وتكون هذه النوعية من أوقاف الجهد، بوقف خبراء في مجال تحقيق المخطوطات جهدهم لتحقيق عدد من الكتب سنويا، أو التفرغ لمدة سنة مثلا أو سنتين لتحقيق ما شاء الله من المخطوطات؛ لأن الخزائن التراثية ملئ بالكتب القيمة غير المحققة، والتي كانت ضحية للزمن فتآكلت وهي بانتظار من يتطوع لنفض الغبار عليها وتحقيقها، وإخراجها للباحثين والقراء، ولعل من أمثلة هذه المراكز الموجودة في الواقع، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الذي يعنى بتحقيق مجموعة من الكتب سنويا وقفها الله تعالى¹.

3- مشروع الاهتمام بالأطفال النوابغ: يتم الاهتمام بالأطفال النوابغ في سنوات مبكرة من العمر، من قبل مختصين في هذا المجال، وتطوير مهاراتهم، ذلك أنهم في هذا العمر يحتاجون اهتمام وتكوين خاص، وتحتضن هذه الفئة مجموعة من المتطوعين ذوي الخبرة الذين يوقفون جهودهم لهذه النوعية من الأعمال؛ لأن الأهل مع يسر حالهم قد لا يهتمون بنبوغ أبنائهم، فتضيع هذه العبقرية في مهب الريح، وحتى لو اهتم الأهل بذلك ربما لم يحسنوا اختيار المكون الكفء فيصبح وجوده كعدمه.

4- التلاميذ ذوي المستوى المتدني أو المقبلين على الشهادات: هذه الفئة بحاجة ماسة للدروس الخصوصية نظرا لصعوبة المناهج وكثرة المواد وطول المقرر الدراسي، فليس بوسع كل التلاميذ أخذ دروس خصوصية في المواد التي يعانون فيها من ضعف وقلة استيعاب ربما بسبب غلاء تكلفة هذه الدروس، أو عدم كفاءة مقدميها، أو لأسباب أخرى، فإذا تطوع مجموعة من

¹ مقدمة عدد مجلة آفاق الثقافة والتراث، دبي، العدد الأول: 01، 1414هـ/1993م، ص 06.

الأساتذة، أو المعلمين لأداء هذه المهمة مجاناً على سبيل وقف الجهد لصالح التلاميذ، استغنوا هؤلاء التلاميذ على حاجتهم للدروس ذات التكلفة، وحصل المطلوب من تحسن للمستوى¹.

5- وقف المؤلفين والكتاب لكتبهم: ويكون بوقف هؤلاء المؤلفين لثمرة جهدهم، وهي الكتاب، سواء وقف عدد من طبعة معينة، أو وقف كامل إحدى الطبعات، وتنتهي بنفاذ تلك الطبعة، لصالح فئة معينة من الطلاب، كطلبة المعاملات المالية، أو طلبة علوم الحديث.

6- أوقاف المدربين لمهاراتهم: ويكون ذلك في شكل دورات يوقفها هؤلاء المدربون، على اختلاف مهاراتهم، لتكوين مجموعة من الأشخاص في مهارة معينة، كدورة في علوم الحاسوب والالكترونيات، أو دورة في علوم التنمية البشرية ويتهي الوقف بنهاية فترة الدورة.

7- احتضان التظاهرات العلمية: وهي المتمثلة في الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية... تقوم الفكرة على وجود مؤسسة تنسق بين مجموعة من الجهات المتمثلة في فندق لمبيت الأعضاء المشاركين في هذه التظاهرة، والذين جاءوا من مناطق بعيدة، ومطعم لتناول الوجبات، ووكالة سفر لنقل الأعضاء، وتكون كل هذه الخدمات على سبيل الوقف المؤقت إلى حين انتهاء التظاهرة العلمية، مما يسهل أمر هذه التظاهرات، ويساهم في انتشارها وزيادة عددها.

¹ هناك جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة والأيتام، تقوم بمثل هذا العمل التطوعي والتي يمتد نشاطها على مستوى بلدية الوادي الجزائر، المصدر: مطوية الجمعية.

ثانيا: الوقف المؤقت للجهد وتوفير خدمات الصحة

1- وقف الأطباء لساعات من عملهم: كدورة لتعليم مجموعة من الأشخاص الإسعافات الأولية عند الإصابة بالحرق مثلا، أو إسعاف الغريق، أو النوبات التي تصيب مرضى القلب والضغط الدموي، ومرضى السكري لتفادي الأخطار الكبرى أو فقدان المصاب.

2- الحملات الطبية التوعوية: وتكون بتبرع مجموعة من الأطباء والأخصائيين لتوعية العامة بكيفية الوقاية من عدد من الأمراض المعدية مثلا، أو الخطيرة، لمحاولة السيطرة عن هذا المرض قبل تفشيه، أو لتجنب اكتشافه في مراحل متقدمة يصعب معها العلاج لاحقا ومن أمثلة ذلك حملات الكشف عن سرطان الثدي عند النساء، أو غيره من الأمراض.

3- وقف إجراء عمليات جراحية: تكون بوقف أحد الأطباء، أو إحدى المصحات لعدد من العمليات الجراحية شهريا، أو عدد من الكشوف المجانية لمدة محددة، لفئة معينة من المرضى مثلا مرضى الكلى أو العظام¹.

ومما لا شك فيه أن تجميع هذه الجهود، والأعمال التطوعية التي ستؤدي مهام متفرقة ستكشف في النهاية على عمل عظيم، وجهد ضخم، لا تستطيع باقي القطاعات مجاراته في الكمية، ولا في النوعية.

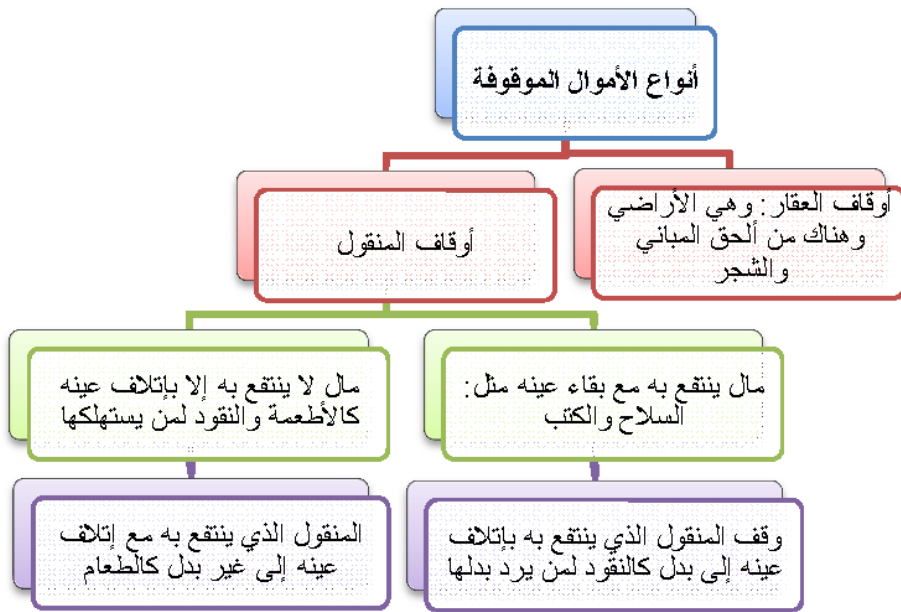
4- دعم البحوث الطبية: كدعم بحث علمي لاختراع أو تطوير أدوية لأمراض معينة، وهذا الدعم يكون مؤقت لفترة محددة هي فترة الدراسة.

¹ شوقي أحمد دنيا، مجالات وقفية مستجدة "وقف المنافع والحقوق"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص15.

المطلب الثالث: الوقف المؤقت للنقود وتوفير الخدمات العامة

لا يمكن الخوض في مسألة وقف النقود مع التغاضي عن الخلاف الواقع بين الفقهاء فيها، لذلك سأعطي لمحة بسيطة على الموضوع قبل بيان دورها في توفير الخدمات وتحسينها.

تناول الفقهاء القدامى وقف النقود فمنهم من قال بالجواز، ومنهم من قال بالمنع، ومدار الخلاف هو إمكانية استعمالها دون استهلاك عينها، فمنهم من أجاز وقف النقود لاتخاذها زينة قياساً على جواز تأجيرها لهذا الغرض، ومنهم من قال بجواز وقفها لإقراضها؛ لأن ما يُردّ في القرض يقوم مقام ما استهلك من قبل المقرض عند أخذ القرض¹.



عنوان الشكل رقم (02) : موضع وقف النقود من الأنواع الموقوفة (الطالبة)

¹ ينظر: النووي، المجموع، مصدر سابق: ج15، ص325. وابن عابدين، رد المحتار، مصدر سابق: ج4، ص363-364. والطرابلسي، الإسعاف، مصدر سابق: ص22-25. والموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق: ج44، ص167.

أولاً: أقوال الفقهاء في حكم وقف النقود¹:

1- القول الأول: منع وقف النقود وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعية في الأصح عندهم والحنابلة في قول وهو المذهب، ولكل منهم في ذلك تفصيل طويل يضيق المقام على الخوض فيه.

2- القول الثاني: جواز وقف النقود ونحا هذا النحو كل من الحنفية والمالكية ووجه مرجوح عند الشافعية ورواية مرجوحة عند الحنابلة.

3- الترجيح: هو جواز وقف النقود، إذا كان وقفها بهدف الانتفاع بها مع ردّها، ويتأيد هذا الترجيح بأمرين:

الأول: أن الذين منعوا وقف النقود لم يذكروا أي نص أو إجماع أو قياس صحيح يمنع وقف النقود ولم يستدلوا بأكثر من الدليل العقلي المتمثل في شرط التأيد في الوقف، والذي تناولته بالتفصيل في الفصل الأول من هذا البحث، وخلصت إلى القول بجواز التأييد في الوقف.

وبالنسبة لشرط بقاء العين بعد الانتفاع بها، فهذا صحيح ومسلّم به، ويعني أن العين لا تستهلك عند أول انتفاع إلى غير بدل، أما وقف النقود للقرض أو التنمية، فإنه وإن كان ظاهر أعيانها استهلك عند أول انتفاع، إلا أن الحقيقة ما زالت باقية، لأن بدلها كما قال المجيزون يقوم مقامها.

¹ عبد الرحمن بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. ج1 (لا.ط؛ لا.م: دار إحياء التراث العربي، د.ت) ص739. والمغني، ابن قدامة، مصدر سابق: ج6، ص34. والزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق: ج10، ص300. والموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق: ج44، ص167، ووقف النقود عبد الله بن مصلح الثمالي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص9-15.

الثاني: إن الذين أجازوا وقف النقود تمسكوا بالأصل، وهو مشروعية الوقف بصفة عامة، وجواز المعاملات ما لم يرد دليل الحظر، ولا دليل على منع وقف النقود، بل إن دليل المصلحة يقتضي الجواز، وقد ثبت في العصر الحديث أن القول بجواز وقف النقود يحقق مصالح شرعية كبرى، نظرا لما يمكن أن يؤدي إليه من إحياء لنظام الوقف في الإسلام، واستعادة دوره، ومساهمته في حل كثير من مشكلات وقف العقار، مما يصح معه القول بأن الصحيح الراجح هو القول بجواز وقف النقود.

ثانيا: الوقف المؤقت للنقود وتوفير الخدمات العامة

يتم في هذا المطلب بيان ما يقدمه الوقف المؤقت للنقود من توفير وتحسين لخدمة التعليم والصحة، وذلك من خلال التوظيف المؤقت لهذه الأموال. ولن أفرق بين الصحة والتعليم في هذا الجانب؛ لأنّ الوقف نقدي ويمكن التصرف فيه، وصرفه في أي جهة طيبة أو تعليمية أو غيرها. وعلى سبيل البيان والتوضيح يتخذ الوقف المؤقت للنقود عدة صيغ منها ما يأتي¹:

- وقف النقود في محافظ استثمارية.
- وقف الإيراد النقدي.
- وقف احتياطي شركات المساهمة.

¹ ينظر: منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، مرجع سابق: ص ص 194-203.

- وقف عمل استثماري بأكمله.

- وقف مجموع أملاك الواقف.

- الصكوك الوقفية والصناديق الوقفية.

أما الصيغ التي سأتناولها كصور وقفية مؤقتة فهي كالآتي:

1- وقف اقتطاع جزء من الراتب: ويكون بوقف العامل جزء يقتطعه من

راتبه الشهري لمدة سنة مثلا ليصرف في مختلف الأغراض العلمية والطبية.

ويمكن توظيف هذه الصيغة المستحدثة، في مجال الإفادة من جهود الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية والخاصة كالجوامع والمستشفيات والبنوك والمصانع والشركات والبلديات وغيرها، وشحذ هممهم وتفعيلها للإسهام في العمل الوقفي، ويكون ذلك باحتساب الموظف، أو الجهة التي يعمل بها نسبة من الراتب لمدة محددة، وتخصيصها للإنفاق على جهة معينة، ويمكن أن تتم هذه الصيغة في إطار الجهد الفردي من الموظف نفسه، أو بتعاون عدد من الموظفين يتم التنسيق بينهم لتحقيق هذا الهدف وقد تقوم مؤسسة وقفية بتنظيم ذلك¹.

ومما لا شك فيه أن استنبات روح الإحسان والمواساة بين أبناء دائرة معينة حكومية أو خاصة سيؤدي حتما إلى نتائج طيبة في هذا المجال، خاصة وأن هذه الفئة من المواطنين هم أكثر شرائح المجتمع عددا، ومن أقلهم إسهاما في العمل الوقفي، فأشراك هذه الفئة الكبيرة من المواطنين سيعمل على إحداث

¹ أحمد محمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، مرجع سابق: ص 29.

نقلة نوعية في العمل الوقفي من حيث انتشاره على المستوى الأفقي ليستوعب كل فئات المجتمع، في مختلف مناطقهم الجغرافية من مؤسساتهم التعليمية والحرفية وغيرها، كما أنه سيمتد على المستوى الرأسي أو العمودي ليستوعب جميع صور الدخل العالي والمتدني وكل بحسب طاقته وقدرته، وهذا ما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

2- وقف الجوائز المالية: ويكون ذلك للمتفوقين في كل المراحل الدراسية، بدءاً من محو الأمية إلى طلبة الجامعة وتكون هذه الجوائز عبارة عن مبالغ مالية من أموال الأوقاف، الموقوفة أساساً لهذا الغرض، أو من أرباح أموال الأوقاف المستثمرة، فتساعد هذه الجوائز التحفيزية هذه الفئات المتمدرسة، وتجعل المنافسة على التفوق أكبر، وتوقف هذه الجائزة لمدة محددة هي مدة الوقف أو مدة استثمار الأموال².

3- وقف أرباح الودائع الاستثمارية: توقف هذه الأرباح مدة المشروع المستثمر فيه، للإنفاق على طلبة جامعيين من ذوي قلة اليد ومساعدتهم على تحمل الأعباء المادية للدراسة.

4- وقف القرض الحسن: ويكون على شكل مبالغ نقدية يقدمها مالكوها لمؤسسة تقوم لغرض تجميع الأموال، واستثمارها، خلال المدة التي حددها

¹ أحمد محمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، المرجع السابق: 29.

² هناك جوائز وقفية لكنّها دائمة مثل جائزة الملك فيصل العالمية، ينظر: خالد بن سليمان بن علي الخويطر، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام. (ط: 2؛ الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 1432هـ/2011م) ص 70. و"كلمة الأمير خالد الفيصل" على موقع: www.kff.com، تاريخ التصفح: 20/05/2016م.

مالكها، وتحصل على عوائد هذه الأموال الموقوفة مؤقتاً، وتنفق على مختلف الأغراض العلمية أو الطبية وغيرها¹

5- منح للطلبة المجتهدين: أي كفالة الطلبة المتفوقين في الدراسة، فينفق عليهم من الأموال الموقوفة، لإرسالهم إلى جامعات عالمية، لإتمام دراستهم هناك، على أن يشترطوا عليهم العودة للوطن بعد انتهاء مدة الدراسة، حتى يستفيد المجتمع من خبراتهم، كما استفادوا من منحة هذه الدراسة².

المطلب الرابع: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير الخدمات العامة

المقصود بالأصول والأعيان ما سوى النقود والديون، وهي الأصول الثابتة، ويعبر عنها بلغة المحاسبة الحديثة الأصول الحقيقية، وهي إما أن تكون عقارات: كالأراضي والمباني والضيع ونحو ذلك، أو منقولات كالسيارات المعدة للاستخدام، والأجهزة والأثاث ونحو ذلك، أما الأصول المتداولة: هي ما يعبر عنها الفقهاء بعروض التجارة، وهي العروض المعدة للبيع، سواء كانت منتجات زراعية أو صناعية أو تجارية أو طبية أو غير ذلك³.

أولاً: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير خدمات التعليم

1- أوقاف المباني: مهما كان نوع المبنى، وكل ما من شأنه أن يستغل أو

¹ نورة سعد، الوقف المؤقت، مرجع سابق: ص 116.

² وهذا ما فعلته الأميرة فاطمة إسماعيل الخديوي، ينظر: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، مرجع سابق: ص 264.

³ يوسف بن عبد الله الشبيلي، حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس، (www.shubily.com)، تاريخ التصفح: 2016/05/15م.

يستعمل لغرض خيري مثل: أوقاف البيوت: حتى تتخذ كإقامة مؤقتة لطلبة الجامعة مدة دراستهم مثلا، أو لتدريس محو الأمية، أو لإعطاء دروس خصوصية، أو يتخذ البيت كمكتبة وقفية يرتادها كل الطلبة أو كمكان لإلقاء المحاضرات التثقيفية، أو مكان لتحفيظ القرآن، والحلقات العلمية، أو كمقر لجمعيات ثقافية وعلمية، أو كمركز للبحوث والدراسات، وذلك لفترات معلومة، ومنح هذه المباني لإقامة الباحثين مثلا سيخفف من معاناتهم، وسيشجع عملية البحث العلمي.

وكون الوقف يوفر المكان، فستسقط تكلفة كراء المبنى، -والتي أصبحت باهظة جدا في الوقت الحاضر نظرا لمجموعة من التغيرات-، لذلك ستنشط العديد من الجهات التي لم تستطع توفير المقر فهذا مما يعطيها دافعا، ويشجعها على التحرك، كالقائمين على المحاضرات العلمية والملتقيات الثقافية وغيرها.

2- وقف الحواسيب والأجهزة الإلكترونية: وتكون بوقف شركة حواسيب لمجموعة من أجهزة الحاسب الآلي لفئة معينة من الطلاب، مدة دراستهم في الجامعة، أو حتى لفترة إعداد المذكرات مثلا، على أن تنتهي مدة الوقف بإتمام مدة الدراسة أو بانتهاء المذكرة، ولا شك أن هذه المبادرة ستحسن من أداء هؤلاء الطلبة، وستسهل عليهم الكثير من المصاعب.

3- أوقاف الأثاث والأدوات التعليمية: كأن تقف شركة أثاث مجموعة من المكاتب أو الطاومات والكراسي لمصلحة مدرسة أو مركز تعليمي فتزودهم بالسبورات أو خزائن مكتبية أو نحو ذلك وتكون عملية المنح هي المؤقتة كأن تمنحهم عدة مرات خلال سنة، أو مرة كل سنة.

- 4- أوقاف منتجات المصانع: كمصانع الأوراق، والكراريس، ومختلف الأدوات المدرسية وحاملات الأوراق، والمحافظ المدرسية، فيتكفل هذا المصنع بحاجة عدد من الطلاب أو التلاميذ لمدة سنة أو بضع سنوات.
- 5- وقف طباعة الكتب: فتتكفل مجموعة من المطابع بطبع عدد معين من الكتب سنويا لصالح جهة معينة، كمكتبة عامة أو مكتبة جامعية، أو تتكفل بطباعة مجلة شهرية أو سنوية تصدر عن جامعة أو جمعية علمية.
- 6- وقف حافلات لنقل الطلاب: تقوم بهذه النوعية من الأوقاف شركات النقل فتوفر حافلات لرحلات علمية أو لحضور مؤتمرات أو ملتقيات في أوقات معينة.

ثانيا: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير خدمات الصحة

- 1- أوقاف السيارات: كأن تقوم شركة سيارات بتخصيص مجموعة معينة من سيارات الإسعاف لأحد المستشفيات أو لمركز طبي لمدة سنة على سبيل الوقف المؤقت.
- 2- أوقاف الأجهزة الطبية: كوقف أجهزة الأشعة المحمولة، أو أسرة طبية وأدوية، أو أدوات الإسعافات الأولية وحقن طبية، وذلك لمدة معينة.
- 3- أوقاف المباني: كأوقاف المستودعات: حتى تتخذ كمخزن للأدوية مثلا، أو كصيدليات، أو مستودع لسيارات الإسعاف. أما البيوت أو العمارات فتتخذ كعيادات أو مراكز صحية أو أماكن للحملات الطبية، أو كمقرات لحملات التبرع بالدم.
- 4- أوقاف الأجهزة الكهربائية: كأن تقف شركة أجهزة كهربائية مجموعة

من المكيفات في فصل الصيف، أو أجهزة التدفئة وقت الشتاء، لصالح المرضى في مستشفى، أو مجموعة من الثلجات لتستعمل كحافظات للأدوية أو أجهزة تبريد مياه الشرب، كما يمكن أن توقف هذه الأجهزة لصالح مدرسة أو جامعة أو مدرسة لتحفيظ القرآن أو مركز علمي، ويكون تمويلها لسنة معينة أو أكثر كأن تقف لمدة 4 سنوات 5 مكيفات في كل سنة.

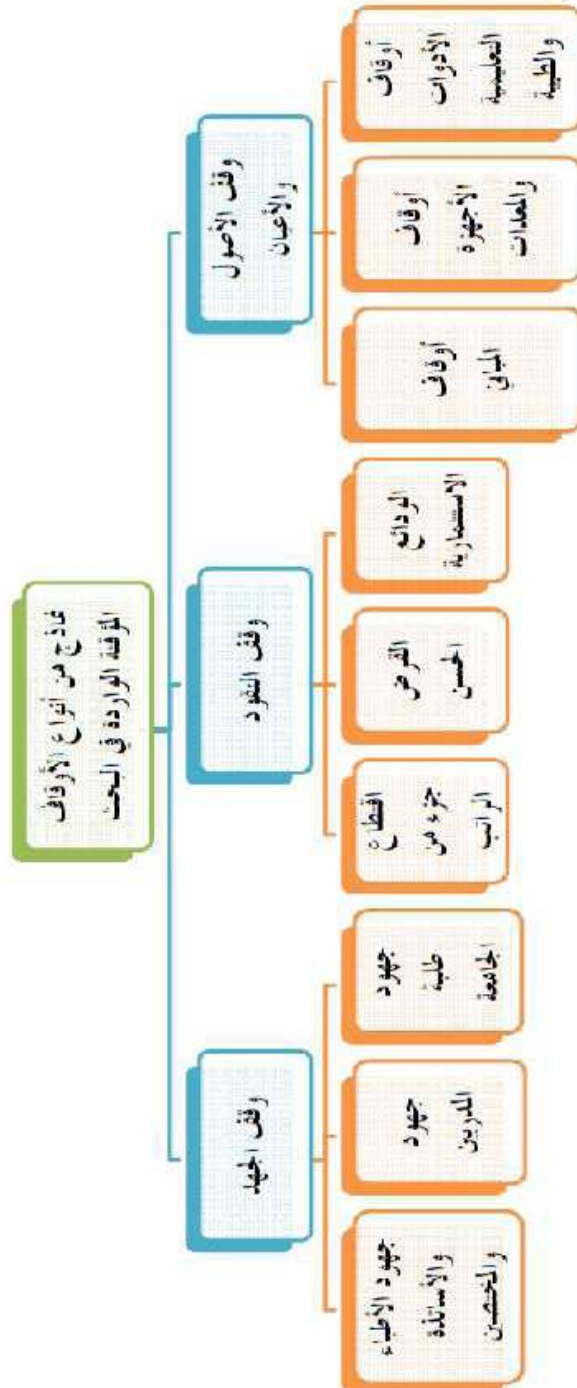
5- أوقاف الأفرشة والأغطية: وقف مجموعة من الأفرشة والأغطية للمرضى في أحد المستشفيات أو لطلبة الإقامة الجامعية، وذلك كأن تقف شركة معينة لمدة سنة أو أكثر عددا معيناً من الأفرشة والتأقيت هنا كذلك في مدة المنح.

وفي هذا السياق، فإن التمويل القادم من الأوقاف سيساعد على حل اختناقات السياسات العامة، المتمثلة في ضعف كفاءة الدولة، وانعدام الثقة فيها، واتساع فجوة التمويل، والتنفيذ للمشروعات التنموية المطلوبة، من أجل تحقيق النهضة¹.

ولعدم قدرة الدولة على توفير وتحسين العديد من الخدمات بسبب سوء الإدارة وتوغل الفساد في نخاع الجهاز الحكومي، يمكن أن يقدم الوقف حلاً مناسباً، من جهة تشكيل نظام رفاهية وتنمية عن طريق الناس للناس، بدون الحاجة للمرور بالدولة إلا في بعض التنظيمات القانونية، وهو ما يمكن أن يقدم حلاً فعالاً للمشكلات في كافة القطاعات².

¹ ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، إحياء نظام الوقف في مصر، مرجع سابق: ص 4.

² المرجع نفسه: ص 4.



عنوان الشكل رقم (03): نماذج من أنواع الأوقاف الموقفة الواردة في البحث.

المصدر: إعداد الطالبة بمساعدة د. كمال منصور

خلاصة الفصل الثاني

- مبادئ الخدمة العمومية التي توفرها الدولة متوفرة في الخدمة التي توفرها الأوقاف بل وتتميز خدمات الأوقاف بطابع الجودة والمرونة في التحكم والتسيير.
- الوقف المؤقت باب لتوفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع.
- المزايا الكثيرة التي يتمتع بها الوقف المؤقت للجهد كالمرونة والفاعلية والجودة والوفرة والتنوع حيث جعلته هذه الخصائص أداة فعّالة للاهتمام بأي قطاع وتفعيله وبعث النشاط فيه.
- الوقف المؤقت للنقود من أهم أنواع الوقف إذ معظم الناس لديهم بعض النقود يمكنهم التخلي عنها مؤقتاً، فيتسنى لهم المشاركة في أوقاف النقود المؤقتة كالصناديق الوقفية ويكون السهم في حدود إمكاناتهم.
- تمتد دائرة الوقف المؤقت لتبلغ أوقاف الأدوات التعليمية والأجهزة والمعدات الطبية والأثاث ومنتجات المصانع والشركات.
- الإضافة التي يتيحها الوقف المؤقت للخدمات في مختلف القطاعات خاصة قطاع الصحة والتعليم.

الخاتمة

- الحمد لله والصلاة والسلام على أزكى خلق الله محمد بن عبد الله بعد مسير البحث في موضوع الوقف المؤقت، وتناوله بالدراسة والتعرض للمواضيع المبحوثة فيه أخلص إلى مجموعة من النتائج أذكر أهمها:
8. بتتبع ما ورد في أقوال الفقهاء والتراث الإسلامي عموماً في موضوع الوقف لم أجد دليلاً صريحاً وقطعياً يمنع من القول بالوقف المؤقت.
 9. تتسع قائمة الموقوفات في ظل القول بالوقف المؤقت فتشمل العقار والمنقول والنقود والمنافع وكل ما من شأنه أن يوقف مؤقتاً.
 10. الوقف المؤقت باب ومدخل لإعادة الوقف الإسلامي لعهد الزاهر وعطاءه الوافر.
 11. الوقف المؤقت حلّ مناسب لعدة مشاكل مادية تعاني منها الدول العربية والإسلامية اليوم؛ لأنه يخفف من عجز الميزانيات الحكومية حيث يكفل توفير العديد من السلع والخدمات.
 12. يناسب الوقف المؤقت تركيبة النفس البشرية التي فطرت على حب التملك؛ لأنّ التخلي عن الموقوف لن يكون مؤبداً وإنما لمدة معينة يعود بعدها للمالك.
 13. الوقف المؤقت صيغة وقفية سلسة تتكيف مع الأحوال والأزمات والحاجات، كما أنه يبرز كخيار مناسب وقت الظروف الطارئة والأغراض المستعجلة للمجتمع.
 14. قدرة الوقف المؤقت على توفير طاقات وكفاءات متخصصة وبيع

وخدمات تكون تحت تصرف المجتمع في كل الأوقات.

15. تفعيل وقف الجهد سيوفر الكثير من الخدمات النوعية التي يحتاجها الفرد والمجتمع.

التوصيات:

- أ- نشر ثقافة الوقف عموماً والوقف المؤقت خصوصاً بكل الوسائل المتاحة؛ لأنها شبه غائبة في مجتمعاتنا الحالية وإعادة الدور الريادي للأوقاف في التنمية.
- ب- التوعية الشرعية بجواز الوقف المؤقت، من خلال المنابر، والمساجد، ووسائل الإعلام، ونشر ثقافته من خلال التطبيقات الواقعية والميدانية.
- ت- التشجيع على البحوث والدراسات العلمية في موضوع الوقف المؤقت واستحداث صيغ جديدة وذلك في البحوث الجامعية والمراكز البحثية.
- ث- ضرورة تعديل قانون الوقف الجزائري تحديداً المادة 28 ونصها الآتي: "يظل الوقف إذا كان محددًا بزمن"، وكذا تعديل قوانين الأوقاف العربية، واعتمادها لصيغة الوقف المؤقت كنوع من أنواع الوقف.
- ج- توجيه الواقفين على وجه التأييد والمتصدقين ليقفوا مؤقتاً أيضاً، لأنهم بذلك سيكونون أكثر سخاء وأجود مما لو أوقفوا مؤبداً فقط.
- ح- إشاعة ثقافة الوقف المؤقت باعتباره من طرف المؤسسات المدنية والجمعيات الخيرية، خاصة الوقف المؤقت للجهد لما فيه من مزايا كالمرونة، والفعالية والتنوع.

في نهاية بحثي هذا لا يسعني إلا أن أشكر الله عز وجل أن وفقني ويسر لي إعداده وإتمامه في الوقت المطلوب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

- 1- فهرس الآيات القرآنية
- 2- فهرس الأحاديث النبوية
- 3- فهرس الآثار
- 4- فهرس الأعلام
- 5- فهرس المصادر والمراجع
- 6- فهرس الموضوعات
- 7- الملاحق

1 - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة	شطر الآية
27	92	آل عمران	﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ...﴾
86	158	البقرة	﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ...﴾

2 - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
27-24	أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ...﴾
27	إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ...﴾
54	أمر النبي ﷺ ببناء المسجد فقال: يا بني النجار...﴾

3 - فهرس الآثار

الصفحة	الراوي	طرف الأثر
28	جابر بن عبد الله	لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ...﴾

4 - فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الصفحة
إبراهيم ماسلو (ولد 1908م).	92
إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي الطرابلسي ت 922هـ.	31
أبو العباس بن سريج أحمد بن عمر ت 303هـ.	52
أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن الفضل القزويني ت 624هـ.	51
أبو حامد الطوسي الغزالي الشافعي ت 505هـ.	50
أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري ت 182هـ.	47
أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدهلوي ت 1176هـ.	30
أحمد بن عمر أبو بكر الخصاص ت 396هـ.	48
آدم سميث (ولد 1723م).	75
ألفرد مارشال (ولد 1842م).	75
أنس بن مالك بن النضر بن زيد بن حرام بن جندب ت 90هـ.	64
زين العابدين بن زكريا بن محمد المناوي ت 1062هـ.	35
عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار ت 616هـ.	58
محمد بن أحمد عرفة الدسوقي ت 1230هـ.	59
محمد بن الحسن الشيباني الحنفي ت 189هـ.	47
محمد بن عبد الواحد السيواسي ابن المهام ت 861هـ.	61
محمد بن عرفة ت 803هـ.	25

5 - فهرس المطادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- 1- ابن الهمام: كمال الدين، فتح القدير. لا.ط؛ لا.م: دار الفكر.
- 2- ابن دقيق: العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. لا.ط؛ لا.م: مطبعة السنة المحمدية.
- 3- ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. لا.ط، بيروت: دار الفكر، 1421هـ/2000م.
- 4- ابن عاشور: محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحق: محمد الطاهر الميساوي. ط:2؛ الأردن: دار النفائس، 1421هـ/2001م.
- 5- ابن مفلح: إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع. ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م.
- 6- ابن منظور: محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب. ط:3؛ بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- 7- ابن مودود: عبد الله، الاختيار لتعليل المختار. لا.ط؛ القاهرة: مطبعة الحلبي - بيروت: دار الكتب العلمية 1356هـ/1937م
- 8- ابن نجيم: زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة.
- 9- أبو زهرة: محمد أبو، محاضرات في الوقف. لا.ط، لا.م: مطبعة أحمد على مخيمر، 1959م.
- 10- أحمد أمين حسان وفتحي عبد الهادي، موسوعة الأوقاف "تشريعات الأوقاف، 1895-1997". ج1(لا.ط؛ الإسكندرية: دار نشأة المعارف.
- 11- إيمون باتلر، آدم سميث، ترجمة: علي الحارس. ط:1؛ القاهرة: مؤسسة

- 12- الباقرقي: محمد بن محمود، العناية شرح الهداية. لا.ط؛ لا.م: دار الفكر.
- 13- البَجِيرَمِيّ: سليمان بن محمد بن عمر، تحفة الحبيب على شرح الخطيب وحاشية البجيرمي على الخطيب. لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1415هـ / 1995م.
- 14- البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ، الجامع الصحيح. تحقق: محمد زهير الناصر. ط:1؛ دمشق: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- 15- برهان الدين: إبراهيم بن محمد أبو إسحاق، المبدع في شرح المقنع. ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ / 1997م.
- 16- البعلي: محمد بن أبي الفتح، المطلع على ألفاظ المقنع. تحقق: محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب. ط:1؛ لا.م: مكتبة السوادبي، 1423هـ / 2003م.
- 17- البلخي: نظام الدين ولجنة علماء، الفتاوى الهندية. ط:2؛ لا.م: دار الفكر، 1310هـ.
- 18- البهوتي: منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع. لا.ط؛ لا.م: دار الكتب العلمية.
- 19- جمال الدين ابن عمر ابن الحاجب، جامع الأمهات، تحقق: الأخضر الأخصري. ط:2؛ دمشق، بيروت: دار اليمامة 1421هـ / 2000م.
- 20- الجويني: عبد الملك بن عبد الله، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقق: عبد العظيم محمود الدّيب. ط:1؛ لا.م: دار المنهاج، 1428هـ / 2007م.
- 21- حسن مؤنس، المساجد، عالم المعرفة لا.ط؛ الكويت، 1981م
- 22- الحميري: نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون. ط:1؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1420هـ / 1999م.

- 23- محمد القطري، الجامعات الإسلامية ودرها في مسيرة الفكر التربوي، لا.ط؛ القاهرة د.ت.
- 24- خالد بن سليمان بن علي الخويطر، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام. ط: 2؛ الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 1432هـ/2011م
- 25- الخرشبي: محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل. لا.ط؛ بيروت: دار الفكر.
- 26- الخرقبي: عمر بن عبد الله، مختصر الخرقبي. لا.ط؛ لا.م: دار الصحابة للتراث، 1413هـ/1993م.
- 27- الخصاف: أحمد بن عمر الشيباني، أحكام الأوقاف. لا.ط؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1322هـ.
- 28- خليل بن إسحاق بن موسى، مختصر خليل، تحق: أحمد جاد. ط: 1؛ القاهرة: دار الحديث، 1426هـ/2005م.
- 29- الخن: مصطفى وآخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. ط: 4؛ دمشق: دار القلم، 1413هـ/1992م.
- 30- الدسوقي: محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. لا.ط؛ لا.م: دار الفكر.
- 31- الدهلوي: أحمد بن عبد الرحيم بن منصور، حجة الله البالغة، تحق: السيد سابق. ط: 1؛ بيروت: دار الجيل، 1426هـ/2005م.
- 32- الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحق: يوسف الشيخ محمد. ط: 5؛ بيروت- صيدا: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، 1420هـ/1999م.
- 33- الروبي: هشام، التطوع وإدارة المتطوعين، مركز جون جرهارت للعتاء

- 34- الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق: مجموعة من المحققين. لا.ط؛ لا.م: دار الهداية.
- 35- الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته. ط:4؛ دمشق: دار الفكر.
- 36- الزرقا: مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف. ط:2؛ عمان: دار عمار، 1419هـ / 1998م.
- 37- السرخسي: محمد بن أبي سهل السرخسي، شرح السير الكبير. لا.ط؛ لا.م: الشركة الشرقية للإعلانات، 1971م.
- 38- السرخسي: محمد بن أبي سهل، المبسوط. لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1414هـ / 1993م.
- 39- السنيكي: زكريا بن محمد الأنصاري، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب. لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1414هـ / 1994م.
- 40- الشافعي: محمد بن إدريس، الأم. لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1410هـ / 1990م.
- 41- الشربيني: محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية 1415هـ / 1994م.
- 42- الشيباني: إسحاق بن مزار، الجيم، تحق: إبراهيم الأبياري. لا.ط؛ القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1394هـ / 1974م.
- 43- الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، المهذب في فقه الإمام الشافعي. لا.ط؛ بيروت.
- 44- الصاوي: أحمد بن محمد الخلوقي، بلغة السالك لأقرب المسالك. لا.ط؛ لا.م: دار المعارف.
- 45- الطرابلسي: إبراهيم بن علي، الإسعاف في أحكام الأوقاف. ط:2؛ مصر:

مطبعة هندية، 1320هـ / 1902م.

- 46- الطرابلسي: محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ط: 3؛ لا.م: دار الفكر، 1412هـ / 1992م.
- 47- الظاهري: ابن حزم، المحلى. لا.ط؛ بيروت: دار الفكر.
- 48- العبادي: أبو بكر بن محمد، الجوهرة النيرة. ط: 1؛ لا.م: المطبعة الخيرية، 1322هـ.
- 49- عبد الرحمن بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. لا.ط؛ لا.م: دار إحياء التراث العربي.
- 50- عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، العزيز شرح الوجيز، تحق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ / 1997م.
- 51- عبد الكريم غريب، المعجم في أعلام التربية والعلوم الإنسانية. ط: 1، المغرب: منشورات عالم التربية، 1428هـ / 2007م.
- 52- عليش: محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل. لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1409هـ / 1989م.
- 53- العيْدَرُوس: محي الدين عبد القادر، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ.
- 54- العيني: محمود بن حسين بدر الدين، البناية شرح الهداية. ط: 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ / 2000م.
- 55- غانم: إبراهيم البيومي، الأوقاف والسياسة في مصر ط: 1؛ القاهرة: دار الشروق، 1419هـ / 1998م.
- 56- الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين. تحق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. لا.ط؛ لا.م: دار ومكتبة الهلال.

- 57- الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية.
- 58- قحف: منذر، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته. ط:6؛ دمشق: دار الفكر، 1427هـ/ 2006م.
- 59- القرافي: أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحق: محمد حجي. لا.ط؛ بيروت: دار الغرب، 1994م.
- 60- القرطبي: محمد بن رشد، المقدمات الممهديات. ط:1؛ لا.م: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/ 1988م.
- 61- الكاساني: علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. لا.ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1982م.
- 62- الكبيسي: محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. لا.ط؛ بغداد: مطبعة الإرشاد، 1397هـ/ 1977م.
- 63- الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحق: عدنان درويش ومحمد المصري. لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة 1419هـ/ 1998م.
- 64- الماوردي: علي بن محمد، الحاوي الكبير. لا.ط؛ بيروت: دار الفكر.
- 65- المباركفوري: محمد بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي. لا.ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية.
- 66- محمد بن أبي القاسم العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل. لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1398هـ.
- 67- المرادوي: علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. ط:1؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1419هـ.
- 68- المرغيناني: علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحق: طلال يوسف. لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- 69- مسلم بن الحجاج النيسابوري ت: 261هـ، المسند الصحيح المختصر.
تحق: محمد فؤاد عبد الباقي. لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- 70- المقدسي: عبد الله بن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد. ط: 1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1414هـ / 1994م.
- 71- المقدسي: عبد الله بن محمد بن قدامة، المغني. لا.ط، القاهرة: مكتبة القاهرة، 1388هـ / 1968م.
- 72- المناوي: محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحق: محمد رضوان الداية. بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1410هـ.
- 73- المواق: محمد بن يوسف العبدري المواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط: 1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1416هـ / 1994م.
- 74- النسائي: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني ت: 303هـ، السنن الصغرى، تحق: عبد الفتاح أبو غدة. ط: 2؛ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ / 1986م.
- 75- النووي: يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب. لا.ط؛ لا.م: دار الفكر.
- 76- النووي: يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط: 2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.
- 77- النووي: يحيى بن شرف، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، تحق: عوض قاسم أحمد عوض. ط: 1؛ لا.م: دار الفكر 1425هـ / 2005م.
- 78- اليوسف: عبد الله أحمد، ثقافة العمل التطوعي. ط: 1؛ لا.م. 1426هـ / 2005م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

- 79- براينيس: عبد القادر، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006/2007م.

80- بغداد: كمال، النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر، رسالة ماجستير في قانون المؤسسات، غير منشورة جامعة يوسف بن خدة: كلية الحقوق، الجزائر، 2011/2012م.

81- بن عزوز: عبد القادر، فقه استثمار الوقف وتطويره في الإسلام "دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري"، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، 2003/2004.

82- بوعنان: نور الدين، جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: 2006/2007م.

83- حمدون: الشيخ، دراسة تأصيلية لقضايا معاصرة في أحكام الوقف، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة أدرار: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، 2004/2005م.

84- حياة عبيد، أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث العلمي، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، الجزائر 2013/2014م.

85- زينو: رندة محمد، العمل التطوعي في السنة النبوية "دراسة موضوعية"، رسالة ماجستير في الحديث وعلومه، غير منشورة، جامعة الإسلامية: كلية أصول الدين، غزة، 1428هـ/2007م.

86- عصماني: سفيان، دور التسويق في الخدمات الصحية "من جهة نظر المستفيدين منها"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005/2006م.

87- فوزي محيريق، استراتيجيات المزيج التسويقي في المصارف الجزائرية،

رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، غير منشورة جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: 2003/2002م

88- لبعل: رشيد، الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة، مذكرة ماستر في القانون الإداري، غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2013/2014م.

89- مصبح: معتر محمد، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية لقطاع غزة"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية: كلية التجارة، غزة، 1434هـ/2013م.

رابعا: الوثائق القانونية

90- المادة (03) من قانون الوقف الشرعي، المؤرخ في 25 رمضان 1412هـ الموافق: 29 مارس 1992م الجمهورية اليمنية.

91- المادة (03 و28) من القانون رقم 91-10 المؤرخ في: 1991/04/27، المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف بسعيدة، الدليل القانوني للوقف. (لا.ط؛ الجزائر: مكتبة الرشاد، 2014م

92- المادة: (02 و05) رقم 08 سنة 1996، قانون الأوقاف القطري.

93- المادة: 01، 23، 49، ظهير شريف رقم: 109236 صادر في 08 ربيع الأول 1431هـ الموافق 23 فبراير 2010م.

94- المادة: 02، المذكرة الإيضاحية رقم 04 لقانون الوقف في إمارة الشارقة، 2011.

95- المادة: 1233، القانون المدني الأردني سنة 1976، الفصل الثالث.

خامسا: الأوراق البحثية والمقالات:

96- أحمد دنيا: شوقي أحمد دنيا، مجالات وقفية مستجدة "وقف المنافع والحقوق"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، "الصيغ التنموية والرؤى

المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

97- عبد الستار أبو غده وحسين شحاتة، ملاحق معيار محاسبة الوقف.

98- عمر: محمد عبد الحليم، قضايا ومشكلات المحاسبة على الوقف، ورقة عمل حول: "القضايا المستجدة في الوقف وإشكالاته النظرية والعملية" جامعة الأزهر، 26-27 أكتوبر

99- ندوة الوقف الفقهية، تركيا: المديرية العامة للأوقاف التركية، ع:5، 1432هـ/2011م.

100- بوزيان: عليان، مبدأ الحياد في المرافق العمومية بين النص والتطبيق، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول تحت عنوان: المرفق العمومي في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة المواطن.

101- الخادمي: نور الدين، الوقف العالمي "أحكامه ومقاصده، مشكلاته وآفاقه"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

102- دبون: عبد القادر، دور التحسين المستمر في تفعيل الخدمات الصحية، مجلة الباحث، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، العدد: 11، 2012.

103- الرشيد: ناصر بن سعد، تسخير البحث العلمي في خدمة الأوقاف وتطويرها، ورقة بحثية مقدمة لندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية.

104- الرفاعي: حسن، وقف العمل المؤقت في الفقه الإسلامي، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، كلية الإدارة والأعمال الإسلامية، بيروت لبنان.

105- ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، إحياء نظام الوقف في مصر "قراءة في النماذج العالمية"، مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية.

106- الزريقي: محمود جمعة، "تعمير أعيان الوقف واختلاف وسائله قديما وحديثا"، أوقاف، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ومنتدى قضايا الوقف.

- 107-الزريقي: محمود جمعة، مستقبل المؤسسات الوقفية، مجلة أوقاف، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ع: 7/1425هـ/2004.
- 108-السعدي: منى حمدي، تأثيرات العوامل المختلفة على التخطيط والتصميم في مناطق الخدمات الثقافية والتعليمية والدينية.
- 109-الشوم: محمد القاسم، كتمان الوقف واندثاره، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" 1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 110-عادل بن عبد القادر بن محمد ولي قوته، وقف الأسهم والصكوك والمنافع والحقوق المعنوية، "التأصيل، التطبيق، الأحكام"، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 111-عبد الستار أبوغدة وحسين حسين شحاته، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف. ط: 2؛ الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 1435هـ/2014م.
- 112-قندوز: عبد الكريم، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، بحث منشور في مجلة أوقاف، العدد: 16، السنة التاسعة 1430هـ/2009م.
- 113-مجلة آفاق الثقافة والتراث، دبي، العدد الأول: 01، 1414هـ/1993م..
- 114-مجلة خطوة، جدة، العدد: 02، يوليو 2013.
- 115-مظاهري: محمد عبد الحميد، واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة طيبة، العدد: 04، 1427هـ.
- 116-منصوري: كمال، الوقف المؤقت لتفعيل دور الشباب الجامعي في مجالات الخدمات التطوعية في الحج والعمرة، مجلة أوقاف الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ع: 26، 1435هـ/2014.
- 117-هزاع: ماجدة محمود، الوقف المؤقت "بحث فقهي مقارن"، بحث مقدم

للمؤتمر الثاني للأوقاف، تحت عنوان: "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية"
1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

118- هليل: أحمد محمد، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة،

بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف، "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية"
1427هـ/2006م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

119- وقف النقود عبد الله بن مصلح الثمالي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

120- <http://www.projects-alecso.org>

121- <http://www.ahlalhdeeth.com/vb/index.php>

122- <http://www.al-khechin.com/article/205>

123- <http://www.aps.dz/ar/societe>

124- http://www.foad8.ufc.dz/cours/administrateur/Managementpublique/section_1/4.html

125- <http://www.hrdiscussion.com/>

126- <http://www.maghress.com>

127- <http://www.marefa.org/index.php/>

128- <http://www.masress.com/misrelgdida/23028>

129- <http://www.univ-eloued.dz/index.php/component/content/article/8-c-universite/1206>

130- <https://ar.wikibooks.org/wiki>

131- www.kff.com

132- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

133- www.shubily.com

6 - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
5	شكر و عرفان
6	الملخص
7	تصدير مدير المخبر
9	تقديم المشرفة
13	المقدمة
21	الفصل الأول: الوقف والوقف المؤقت مفاهيم وأحكام
23	المبحث الأول: مفاهيم حول الوقف
23	المطلب الأول: تعريف الوقف ومشروعيته
23	الوقف في اللغة
24	الوقف اصطلاحا
26	مشروعية الوقف
29	المطلب الثاني: الحكمة من تشريع الوقف وأركانه وأنواعه
19	أولا: الحكمة من تشريع الوقف
30	ثانيا: أركان الوقف
32	ثالثا: أنواع الوقف
33	المبحث الثاني: معنى التأييد والتأقيت في الوقف
33	المطلب الأول: التأييد في الوقف
33	أولا: التأييد في اللغة
34	ثانيا: التأييد عند الفقهاء
38	المطلب الثاني: التأقيت في الوقف

38	أولا: التأقيت في اللغة
39	ثانيا: الوقف المؤقت
42	ثالثا: الوقف المؤقت في القانون
47	المبحث الثالث: آراء الفقهاء في الوقف المؤقت
47	المطلب الأول: القائلين بالتأييد وأدلتهم
47	أولا: الحنفية
49	ثانيا: الشافعية
52	ثالثا: الحنابلة
53	رابعا: الظاهرية
54	أدلة القائلين بالتأييد في الوقف
54	أولا: من السنة
56	ثانيا: من القياس
57	المطلب الثاني: القائلون بالتأقيت وأدلتهم
57	أولا: المالكية
60	ثانيا: أبو يوسف من الحنفية
61	ثالثا: أبو العباس من الشافعية
62	رابعا: وجهها عند الحنابلة
62	أدلة القائلين بالتأقيت
62	من المعقول
65	المطلب الثالث: مناقشة الأدلة مع الترجيح
65	أولا: مناقشة أدلتهم من السنة
66	ثانيا: مناقشة الأقيسة

67	ثالثا: الترجيح بين القولين
72	خلاصة الفصل
73	الفصل الثاني: علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة
75	المبحث الأول حول الخدمات العامة ووقف الجهد
76	المطلب الأول: مفهوم الخدمات العامة وأهميتها وأنواعها
76	أولا: تعريف الخدمات العامة
77	ثانيا: خصائص الخدمات
78	ثالثا: أهمية الخدمات العامة
79	رابعا: أنواع الخدمات العامة
81	المطلب الثاني: أخلاقيات الخدمة العمومية والخدمة الوقفية
81	أولا: استمرارية الخدمة
82	ثانيا: المساواة
83	ثالثا: حيادية الخدمة العامة
83	رابعا: التحول والتكيف
86	المطلب الثالث: مفاهيم حول وقف الجهد والعمل التطوعي
87	أولا: مفهوم وقف الجهد والعمل التطوعي
90	ثانيا: مزايا وقف الجهد
92	ثالثا: أهمية العمل التطوعي في النهوض بالمجتمع
94	المبحث الثاني: الوقف المؤقت وتوفير الخدمات العامة
94	المطلب الأول: أهمية خدمات التعليم والصحة
94	أولا: التعليم
96	ثانيا: الصحة

98	المطلب الثاني: الوقف المؤقت للجهد وتوفير الخدمات العامة
98	أولاً: الوقف المؤقت للجهد وتوفير خدمات التعليم
103	ثانياً: الوقف المؤقت للجهد وتوفير خدمات الصحة
104	المطلب الثالث: الوقف المؤقت للنقود وتوفير الخدمات العامة
105	أولاً: أقوال الفقهاء في حكم وقف النقود
106	ثانياً: الوقف المؤقت للنقود وتوفير الخدمات العامة
109	المطلب الرابع: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير الخدمات العامة
109	أولاً: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير خدمات التعليم
111	ثانياً: الوقف المؤقت للأصول والأعيان وتوفير خدمات الصحة
114	خلاصة الفصل
115	الخاتمة
117	الفهارس
119	1. فهرس الآيات القرآنية
119	2. فهرس الأحاديث النبوية
119	3. فهرس الآثار
120	4. فهرس الأعلام المترجم لهم
121	5. فهرس المصادر والمراجع
133	6. فهرس الموضوعات
137	الملاحق

الملاحق

مركز جنان لتنمية الأسرة



جمعية جنان الخيرية
لرعاية الأسرة و الأيتام

رقم الحساب البنكي: 93- 4100008806
CIFA

أوقات الدوام الرسمي للمكتبة:

اليوم	من	إلى	توقيت إضافي
الجمعة	8:00 صباحاً	4:00 مساءً	من 4:30 إلى 9:00 مساءً
الأحد	8:00 صباحاً	4:00 مساءً	من 4:30 إلى 9:00 مساءً
الاثنين	8:00 صباحاً	4:00 مساءً	من 4:30 إلى 9:00 مساءً
الثلاثاء	8:00 صباحاً	4:00 مساءً	من 4:30 إلى 9:00 مساءً
الأربعاء	8:00 صباحاً	4:00 مساءً	من 4:30 إلى 9:00 مساءً
الخميس	8:00 صباحاً	4:00 مساءً	من 4:30 إلى 9:00 مساءً
الجمعة	عجالة المسبوق	عجالة المسبوق	عجالة المسبوق

إجراءات طلب بطاقة الانخراط:

- 1- تعبئة طلب الانخراط.
- 2- شهادة ميلاد
- 3- شهادة مدرسية
- 4- صورتان.

بلدية الوادي
ولاية الوادي- الجزائر
حي الأمير عبد القادر
تراحم • تكافل • تضامن
الهاتف الثابت: 032.11.21.87
الهاتف النقال: 0542.26.19.54 - 0552.42.36.12
البريد الإلكتروني:

djamaidjinane@gmail.com



f djinan.elkheir

مركز جنان

مفتتح الطريق
طريق تقرب

الحديقة

جمعية جنان
الخيرية



مكتبة جنان



المحل النمسي:

- تنظيم تورات في التنمية البشرية- تربية الأبناء- التنمية الأسرية- الصحة والتنمية.
- تنظيم تورات إرشادية، للمعلم في كيفية التعامل مع الأطفال وأهمهم.
- جلسات فردية وأخرى جماعية لتطوير الذات وتذليل المشاكل النفسية والاجتماعية.
- تورات تكوينية متخصصة وجمعية للأسرة والأطفال في مختلف المجالات المقترحة على حسب الاحتياجات.
- التأهيل النفسي للأفراد والأسر.

التكوين:

- تكوين معبر المعنى متكامل بشهادات تكويني من:
- الخياطة.
- فن صناعة الطويات.
- الحلاقة.
- التعليم الذاتي.
- الأعمال يدوية
- اقتصاد منزلي

- توفير مجموعة من الامتحانات لمختلف المستويات خاصة أصحاب الشهادات في جميع المواد وتوفر مواد علمية للطلبة.
- تحتوي المكتبة على ورشات للقرأة تحت إشراف أساتذة متخصصين باللغات الأخرى(العربية-فرنسية-الانجليزية-)
- للمستويات الثلاثة: 5 ابتدائي- 4 متوسط- 3 ثانوي.
- استضافة داخلة لمختلف الأندية.
- توفير الجو المناسب داخل المكتبة للقرأة والبحث العلمي.
- تضم المكتبة خدمة تصوير الوثائق.
- استواء المكتبة عارض صور لمختلف نشاطات المكتبة.

استخدام التفرنت بالمكتبة:

- توفير خدمة الكمبيوتر لصالح الطلبة المتحرطين بالمكتبة.
- الاستفادة من خدمات التفرنت لطلبة المتحرطين بالمكتبة.
- تخصيص بعض البحوث العلمية للطلبة.
- تخصيص أقران مضغوطة لمختلف المواضيع المطلوبة من طرف الطلبة.

مركز جنان للتنمية السرة

- هو مركز لجمعية جنان يعنى بتفانيا السرة والأطفال، ويعمل بأساليب علمية على تنمية الأسرة وترقيتها.
- وتعمل دورا في المجتمع.
- أهداف مركز جنان:
- العمل على تنمية الأسرة في مختلف المجالات النفسية والادوية والصحية.
- التدريب على رفع المستوى التعليمي والثقافي للتلاميذ والاطالة وتوفير الوسائل والامكانيات اللازمة لذلك.
- العمل على تكوين الأطفال والشباب في شتى المجالات.
- التدريب على العمل التطوعي وتشجيع دعم الخير.
- الخروج من بوتقة الدعم الملكي للنسر واللجوء للتكوين المتخصص للوصول الى السخفاء الذاتي.
- خدمات مكتبة جنان:
- توفير الكتب في مختلف التخصصات.
- تحتوي المكتبة على كتب علمية وثقافية ودينية ومدرسية، ومذكرات لطلبة الجامعة.



بيان تفصيلي للراتب

السنة : 2016

شهر : افريل / 04

المهنة :
الرقم الاستلالي :
طريقة الدفع :
رقم الحساب :
عدد ايام العمل : 30

الاسم واللقب :
الرتبة :
الحالة العائلية : C00/00
تاريخ التعيين :
المنظمة :
الكفالية عمرة الجديدة

عناصر الراتب	المبالغ السنوية	المبالغ الشهرية
أجر قاعدي	268,920.00	22,410.00
م. جزاء تعويض	18,000.00	1,500.00
م. السكن	12,000.00	1,000.00
م. المنطقة	15,288.00	1,274.00
م. التأهيل	107,568.00	8,964.00
م. جنوب	80,676.00	6,723.00
م. د. م. مع بداء عوجية	40,338.00	3,361.50
م. التوثيق	30,000.00	2,500.00
المجموع الخام	572,790.00	47,732.50
الضمان الإجتماعي	51,551.16	4,295.93
ضريبة الدخل الشامل	73,776.00	6,148.00
المجموع الصافي	447,462.84	37,288.57

حرب : منصور
الإمضاء



بيان تفصيلي للراتب

السنة : 2016

شهر : جانفي / 01

المهنة : استاذ التعليم متوسط

الرقم الاستدلالي :

طريقة الدفع : حرج

رقم الحساب :

عدد ايام العمل : 30

الاسم واللقب :

الدرجة : 01

الحالة العائلية : C00/00

تاريخ التعيين :

المؤسسة : ثانوية البيضاء الجديدة

عناصر الراتب	المبالغ السنوية	المبالغ الشهرية
أجر قاعدي	289,980.00	24,165.00
م. خبرة 4مهن	14,580.00	1,215.00
م. خبرة بيداغ	11,599.20	966.60
م. جزاف تعويض	18,000.00	1,500.00
م. السكن	12,000.00	1,000.00
م. المنقطة	17,808.00	1,484.00
م. التأهيل	121,824.00	10,152.00
م. جنوب	91,368.00	7,614.00
م. د. م. مع بيداغوجية	45,684.00	3,807.00
م. التوثيق	30,000.00	2,500.00
المجموع الخام	652,843.20	54,403.60
إستهلاكية	7,440.00	620.00
الضمان الاجتماعي	58,755.84	4,896.32
ضريبة الدخل الشامل	94,872.00	7,906.00
المجموع الصافي	491,775.36	40,981.28

حرج :

الامضاء:

بيان تفصيلي للراتب

السنة : 2016

لشهر : افريل /04

الإسم و اللقب :
الصفة : 13 الدرجة 00
الحالة العائلية : C00/00
تاريخ التعيين : 09/01/2015
الموسسة : ثانوية البيضاء الجديدة
المهنة :
الرقم الاستدلالي :
طريقة الدفع :
رقم الحساب :
عدد أيام العمل : 50

عناصر الراتب	المبالغ السنوية	المبالغ الشهرية
أجر قاعدي	312,120.00	26,010.00
م. جزاف تعويض	18,000.00	1,500.00
م. السكر	12,000.00	1,000.00
م. المنطقة	18,984.00	1,582.00
م. التأهيل	140,454.00	11,704.50
م. حلوب	93,636.00	7,803.00
م. د. م. مع بداعوجية	46,818.00	3,901.50
م. التوثيق	36,000.00	3,000.00
المجموع الخام	678,012.00	56,601.00
الضمان الإجتماعي	61,021.08	5,085.09
ضريبة الدخل الشامل	101,388.00	8,449.00
المجموع الصافي	515,602.92	42,966.91

حرب : في :

الإمضاء



هذا الكتاب

عالجت هذه الصفحات موضوع الوقف المؤقت، حيث كان التركيز فيها على بيان فعالية الوقف المؤقت ومرونته، وكيفية إسهامه في توفير الخدمات العامة خاصة خدمتي التعليم والصحة باعتبارهما أركان التنمية الاجتماعية وأساس تطورها. فتناولت بالدراسة مفاهيم الوقف والوقف المؤقت، وآراء الفقهاء فيه، وخلصت إلى ترجيح الجواز من خلال الأدلة والمرجحات، ثم تناولت علاقة الوقف المؤقت بتوفير الخدمات العامة وتحسينها، وحاولت إيجاد صيغ وقفية مؤقتة للنماذج المختارة، وهي وقف الجهد، ووقف النقود، ووقف الأصول والأعيان، وخلصت إلى ضرورة تفعيل هذه الصيغة الوقفية لما فيها من مزايا كونها تخفف العبء عن ميزانية الدولة وتسهم في توفير الخدمات وتحسين مستواها العام.

ISBN 978-9931-650-78-2



9 789931 650782

للطباعة
والتنسيق
والتوزيع
ساجي



Laboratory of Doctrinal and Judicial Studies
University of Eloued

P.O. Box 789 Eloued 39000 Algeria

Phone - Fax: 032 223 004

La-et-do-ju@univ-eloued.dz

<https://www.univ-eloued.dz>